القسم الأول

حياة الشاطبي وآثاره

- التعريف بالشاطبي
- بيئته وعصره
- مكانته العلمية
- شيوخه
- تلاميذه وأصدقائه
- مؤلفاته

الفصل الأول

التعريف بالشاطبي

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المعروف بالشاطبي[1] وقد جعله محمد مخلوف من الطبقة السادسة عشرة من طبقات الفقهاء المالكية بفرع الأندلس[2].

واتفق المترجمون له على أنه نشأ بغرناطة وتوفي بها[3] ولكن موطن آبائه كان مدينة شاطبة، فقد لجأت أسرته إلى غرناطة لما سقطت هذه المدينة بيد ملك «أراقون» الإسباني الذي غزاها سنة 1239 م وظلت الحرب قائمة بينه وبين أهلها فلم يتمكن منها إلا بعد تسع سنوات من القتال الضاري، فصب عليها شره كله، وأخرج منها جميع المسلمين من أهلها[4].

وتقع شاطبة التي ينتسب إليها صاحبنا بشرق الأندلس على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، بمقاطعة «بلنسية»، وكانت تعرف بصنع الورق، واتخذ منها المسلمون حصناً حربياً كان من أعظم الحصون بالأندلس، ولا

---

(1) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 46، وبروكلمان، الملحق الثاني، ص 374.
(2) شجرة النور الزكية، ص 231.
(3) الأعلام للزركلي، ج 1، ص 71.
(4) الموسوعة العربية الميسرة، ص 1068.

تزال آثار حصنها وسورها باقية إلى اليوم. وكانت شاطبة في يوم من الأيام إمارة إسلامية، مستقلة، بعثها أمير يدعى «عبد العزيز» كان أحد أحفاد المنصور بن أبي عامر، مؤسس الدولة العامرية بالأندلس بعد وفاة الخليفة الأموي الحكم الثاني[5].

وإذا كانت أسرة الشاطبي قد غادرت موطنها الأصلي إلى غرناطة سنة 1247 م على أبعد التقديرات، فإنه يكون قد مر على استقرارها بموطنها الجديد عند ولادة الشاطبي نيف وسبعون سنة. ذلك أنَّ ولادته كانت أوائل القرن الثامن للهجرة، وأوائل القرن الثالث عشر للميلاد. غير أنه لا أحد من المترجمين له استطاع أن يحدد تاريخاً مضبوطاً لولادته. فالتنبكتي الذي يُعَدُّ مرجعاً أصلياً في ترجمته، يصرح بأنه لم يقف على تاريخ لمولده[6] واستنتج محمد أبو الأجفان في مقدمته لبعض فتاوى الشاطبي التي جمعها وحققها أن ولادته كانت قبل سنة 720 هـ[7]، وأداه إلى هذا الاستنتاج أنَّ وفاة أسبق شيوخه أبي جعفر أحمد بن الزيات كانت سنة 728 هـ على معنى أنه عند وفاة هذا الشيخ لا بد أن يكون الشاطبي يافعاً، في مقتبل الشباب.

ولكن ابن الزيات هذا لم يكن شيخاً للشاطبي وإنما كان من أهل مالقة، يزور غرناطة بين الحين والحين، فيتحلّق حوله الناس، مستمعين لمواعظه، وكان الرجل من أهل التصوف والزهد[8].

وأُرَجِّح أن يكون مولد الشاطبي قريباً من سنة 730 هـ وأستند في ذلك إلى أنه كان صديقاً نداً للشاعر، الوزير ابن زمرك الذي ولد سنة 733 هـ[9]،

---

(5) إبراهيم الشريقي. التاريخ الإسلامي، ص 156.

(6) نيل الابتهاج، ص 46.

(7) فتاوى الشاطبي، مقدمة المحقق، ص 32.

(8) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 1، ص 287.

(9) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف المعروف بابن زمرك، كان يُلَقَّب بشاعر الحمراء، وقد كُتِبَ ديوان شعره على جدران قصر الحمراء. تولّى ابن زمرك الحجابة والوزارة، والكتابة لبعض ملوك بني الأحمر، وقتل سنة 793 هـ.

كما أن الشاطبي نفسه يذكر أنه في سنة ست وخمسين وسبعمائة كان صغير السن، وكان يومئذٍ تلميذاً لابن الفخار البيري، الذي كان معجباً بذكائه، وإثارته لمسائل في اللغة لا يستطيع التنبُّهَ إليها مَنْ كان في مثل سنه[10].

وقد عاش الشاطبي حياته كلها بغرناطة، فلم يغادرها إلى غيرها من البلاد المجاورة. كما أنه لم يذكر أحد أنه غادر الأندلس للحج أو طلب العلم بالمشرق، على عادة مواطنيه. ولا نجد تعليلاً لهذا إلا أن تكون تلك الأسباب العادية من فقر أو مرض هي التي حالت بينه وبين ذلك. ومهما يكن من أمر فإنّ أسرته تبدو متواضعة، لم ينبغ منها أحد غيره.

واختلف المؤرخون له في وفاته، فالحجوي يُؤرِّخها بقرن كامل فيجعلها سنة 890 هـ[11]، ويذهب علي حسب الله إلى أنها كانت سنة 780 هـ[12]، ولكن أكثرهم يجعلها سنة 790 هـ[13] وهو التاريخ الصحيح الذي لا يتطرق إليه الشك، ذلك أنّ أحد تلاميذه عمد إلى نظم كتاب الموافقات، فنظم تاريخ وفاته فقال:

وقد سمعتُ بعضه لديه ... ومنه في تردُّدي عليه
لكن لم يكن له اختلافي ... إلاّ يسيرَ القدر، غيرَ كافي
لأنْ ثَنَى التقصيرُ من عناني ... وصدَّني عن قربه زماني
حتى غدتْ حياتُه منقضية ... في عام تسعين وسبعماية[14]

فكانت وفاته إذن، وعلى وجه الدقة، يوم الثلاثاء الثامن من شعبان، سنة 790 هـ/ أو ت 1388 م، فيكون قد عاش نحواً من سبعين سنة. وإذا كانت ولادته قريبة من سنة 730 هـ كما رجحنا، فإنه يكون قد عاش نيّفاً وستين سنة،

---

(10) انظر الإفادات والإنشادات، ص 151.
(11) الفكر السامي، ج 4، ص 82.
(12) انظر أصول التشريع الإسلامي، ص 7.
(13) درة الحجال، ج 1، ص 182.
(14) أشهر الكتب العربية الموجودة بخزائن دولة إسبانيا، ورقة 21 وجهاً.

وهذا ما أميل إليه أيضاً ذلك أن تقييده لتواريخ إفاداته وإنشاداته لا يتجاوز سنة 760 هـ[15].

ويذكر المترجمون له حين يتعرضون إلى طباعه وأخلاقه أنه كان يغلب عليه الزهد والورع، والتمسك بالكتاب والسنة، والنفور الشديد من البدع وأهلها[16]، ولعل أقوال الناس فيه لا تغني غنى النصوص التي نستمدها من آثاره نفسها، والتي تتضمن خلفيات تعبّر عن أخلاقه، من ذلك هذا النص الذي يذكر فيه ما ينبغي أن يكون عليه خلق العالم الذي ينصب نفسه لتعليم الناس، فيقول:

«إن المنتصب للناس في بيان الدين، منتصبٌ لهم بقوله وفعله، فإنه وارثُ النبي، والنبي كان مبيناً بقوله وفعله. فذلك الوارث لا بد أن يقوم مقام الموروث، وإلاَّ لَمْ يكن وارثاً على الحقيقة. . . . فالطبيب إذا أخبر أنّ هذا المتناول سُمّ فلا تقربْه، ثم أخذ في تناوله دونك، أو أمرك بأكل طعام أو دواء لعلّةٍ بك ـ ومثلها بـه ـ فلم يستعمله مع احتياجه إليه، دل هذا كله على خلل في الإخبار، أو في فهم الخبر، فلم تَطْمَئِنَّ النفس إليه، وقد قال تعالى: **﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم. . . الآية﴾**[17].

فهذا النص يبين حرص الشاطبي نفسه على التأسي برسول الله ﷺ، فهو يعكس خلق الشاطبي.

وفي نص آخر يدعو إلى التمسك بالكتاب والسنة فيذكر «أن العاقد عليهما بكلتا يديه، مستمسك بالعروة الوثقى، محصِّلٌ لكلمتي الخير، دنيا وأخرى. وما سواهما فأحلام، وخيالات وأوهام»[18].

---

(15) انظر الإفادات والإنشادات، ص 108، ص 124.

(16) انظر نيل الابتهاج، ص 47.

(17) الموافقات، ج 3، ص 317.

(18) الاعتصام، ج 1، ص 25.

ولا يتردد الشاطبي أحياناً أن يصف أخلاقه ويرفع نفسه إلى محاكاة السلف الصالح فيذكر «ثم أطلب نفسي بالمشي مع الجماعة التي سماها رسول الله ﷺ بالسواد الأعظم، في الوصف الذي كان عليه هو وأصحابه، وترك البدع التي نص عليها العلماء أنها بدع»[19].

كان الشاطبي ـ على ما يبدو ـ يكره التعالم، والتعنت، والاعتراض، والجدل، ويذكر أنه رأى أحد شيوخه في النوم فسأله النصيحة، يقول الشاطبي: إن هذا الشيخ أوصاني ألاَّ أعترض على أحد[20].

وهناك نص آخر يكشف عن جوانب مهمة في حياته العلمية وعلاقاته بالناس، فالنّص وإنْ كان نُصْحاً يتوجه به الشاطبي لبعض خلصائه في رسالة يبعث بها إليه، إلا أنه يعكس بوضوح شخصية الشاطبي والجوانب التي قدمنا ذكرها، فهو يقول لمن أرسل إليه يستنصحه:

فإذا كان وجه الصواب لائحاً فاعملْ به فيما استطعتَ. فمن جاءك مسترشداً، فعلِّمْه مما علمك الله. ومن جاءك مستشكلاً لأمرٍ، وعرفتَ من مخائله الصدقَ، فأرشده لما عندك من الصواب، أو قلْ: لا أعلم. ومن جاءك متعنّتاً فأعره الأذن الصماء، وأسألْ ربك اللطيف الجميل. ومن أتاك يخبرك بما فيك، فاعلم أنه في الغالب نمام، ينم عليك كما ينم لك، فلا تثق به. ولا تتلقفْ كلام الناس فإنه مما يوقع العداوة والبغضاء بين المؤمنين. ومن خطَّأ صوابك فكِلْهُ إلى الله تعالى. وكلّ من عاملك بشر فعاملْه بخيرٍ. ومن قطعك فصلْه. ولا تَرَ أنَّ ظهورَ حجةٍ من يخاصمك نعمةٌ عليهم، بل هو آستدراج، والعياذ بالله»[21].

---

(19) المصدر السابق، نفس المكان.

(20) انظر الإفادات والإنشادات، ص 98، وانظر أيضاً المجددون في الإسلام، للصعيدي ص 307.

(21) فتاوى الشاطبي، ص 183.

إنّ هـذا النص يكشف جـوانب أخـرى عـديـدة وهـامـة تتعلق بـالحيـاة الاجتماعية والأخلاقية في عصر الشاطبي ولكن تـوظيفه مـوجَّهٌ في المقـام إلى الكشف عن شخصية الشاطبي الحقيقية من خلال آثـاره، تلك الشخصية التي تبقى غامضة لو اقتصرنا على النُّتف المتفرقة التي ذكرهـا المترجمـون له، وهم قلة تُعَدُّ على الأصابع.

كذلك من هذا النص نتبين رأْياً خطيراً للشاطبي هو أن المعرفة والأخلاق يكوّنان وحدة في شخصية الـذات العارفـة، ومعنى ذلك أن المعـرفة ينبغي أن تكون مصدراً للفضيلة، ويزيد هذه الفكرة وضوحاً بقوله:

«من كـان منهم (العلماء) في أقـواله، وأفعـالـه، وأحـوالـه على مقتضى فتـواه، فهو متصف بـأوصاف العلم، قـائمٌ معه مقـام الامتثال التـام، حتى إذا أحببتَ الاقتداء به من غير سؤال، أغناك عن السؤال في كثير من الأعمال»[22].

ومن أخـلاقه أنـه كان يكـره التكلف، والتعسف، ويميل إلى السمـاحـة واليسر، وقد نقـل عنه تلميـذه ابن مرزوق الحفيـد[23] أنه كـان يقول: «تـدقيق الأمـور غيـر مـطلوب شـرعـاً، لأنـه تكلف، وتنـطع. ومن تعسف وطلب المحتملات، والغلبة بـالمشكلات، وأعـرض عن الواضحـات، فيُخَافُ عليـه التشبه بمن ذمَّه الله تعالى بقوله: ﴿**فأما الذين في قلوبهم زيغ**. . . الآية﴾[24].

والـرجل وإن كـان شديـداً على أهـل البـدع، مبغضـاً لهم، قـاسيـاً في معاملتهم، إلا أن ذلك لا يدل على حقيقة نفسه، وإنما هو موقف خاص أملاه فساد العصر، وفساد الدين بكثرة ما أُبْتُـدِعَ فيه. فـالشاطبي كـان طيّب القلب، رقيقَ النفس، إنسـانيَّ النزعـة إلى حدٍ بعيـد، يكشف عن هذه الـطباع مـا كان

---

(22) الموافقات، ج 4، ص 270، 271.

(23) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، فقيه وأصولي، توفي بتلمسان سنة 842 هـ، له مصنفات عديدة في اللغة، والحديث، والفقه.

(24) كفاية المحتاج، ورقة 18 ظهراً.

يصرح به من أنه لا يجوز للمرء أن يُضمر الكيد والشر لأحد «بل يعتقد لهم الخير ويُعرّفهم بأحسن الأوصاف التي اتصفوا بها ولو بمجرد الإسلام، ويعظهم، ويحتقر نفسه بالنسبة إليهم... بل لا يقتصر في هذا على جنس الإنسان، ولكن تدخل عليه الشفقة على الحيوانات كلها حتى لا يعاملها إلا بالتي هي أحسن»[25].

تلك إذن أخلاق الشاطبي وطباعه: قلبٌ طيب، ونفس رحبة ممتلئة شفقةً وحبًّا للناس، ولغير الناس مِمَّا خلق الله من حيوان، وتواضعٌ جمٌّ، وسعي لنفع كل مَنْ كان في حاجة إلى النفع. هي أخلاقٌ وطباعٌ دلّتْنا عليها آثاره، واستخرجناها مما كتب، ولم نكتف فيها بالذين ترجموا له.

ولعل هذه الأخلاق التي يستمدّها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويتأسّى فيها بالصحابة رضي الله عنهم هي التي جعلته ينصرف عما كان الناس يتهافتون عليه من المناصب العامة، حريصين في ذلك على ما تُتيحه لهم هذه المناصب من شهرة أو جاه أو مال، ويقول هو نفسه في ذلك:

«دخلت في بعض خطط الجمهور من الخطابة، والإمامة ونحوها، فلما أردتُ الاستقامة على الطريق، وجدتُ نفسي غريباً في جمهور أهل الوقت، لكون خططهم قد غَلَبَتْ عليها العوائد، ودخلت في سننها الأصلية شوائب المحدثات الزوائد»[26].

والمحدثات الزوائد التي يعنيها إنما هي البدع التي كانت منتشرة في عصره[27].

ويبدو أنه تردد كثيراً في اتخاذ هذا الموقف الرافض إذْ يعبر عن ذلك فيقول:

---

(25) الموافقات، ج 2، ص 203.

(26) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 25.

(27) انظر المجددون في الإسلام، ص 307.

«فتردد النظر بين أن أتّبع السنة على شرط مخالفة ما اعتاد الناس، فلا بدّ من حصول نحوٍ مما حصل لمخالفتي العوائد، لا سيما إذا ادعى أهلها أن ما هم عليه هو السنة لا سواها. . . وبين أن أتبعهم على شرط مخالفة السنة والسلف الصالح»[28].

ويظهر أنّه اختار مبادئه التي يؤمن بها، ويدافع عنها على ما أُتيحَ له من حظوظ الدنيا، ولكنه عدَّل طريقته في مواجهة البدع فتخلّى عن المصادمات الحادة إلى طريقة تتسم باللين والتدرج في معالجة الأمور، ونجده يتحدث عن هذه الخطة الجديدة التي سلكها، والتي تقوم على عنصرين أساسيين هما: التمسك بالمبادىء كلها، والمرونة في الدعوة إليها والتصدي لما يناقضها فيقول:

«فرأيت أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يُغنوا عنّي من الله شيئاً، فأخذتُ في ذلك على حكم التدريج في الأمور»[29].

ولكن تعديله للأسلوب لم يغيّرْ من الأمر شيئاً، لأنّ خصومه كانوا هم المتصلبين، فرفضوا مذهبه الإصلاحي من أصله، وتابعوا التشنيع عليه والتشهير به، ويصوّر حملتهم عليه بأسلوب ينقل إلينا شدة تلك الحملة، وعنفها، والغربة المرة التي كان يعانيها، ومما يقول بهذا الصدد:

«فقامت عليّ القيامة، وتواترت عليّ الملامة، وفوَّق إليّ العتاب سهامه، ونُسبتُ إلى البدعة والضلالة، وأُنزلتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة»[30].

والواقع أنه رُمي ببدع خطيرة ألَّبت عليه العامة، فقد نسب إليه القول بأنّ الدعاء لا ينفع، لأنه كان لا يدعو في أدبار الصلوات حين كان إماماً للناس بجامع غرناطة، اقتداءً ببعض الصحابة رضي الله عنهم. كما اتُّهِمَ بأنه على

(28) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 27.
(29) المصدر السابق، نفس المكان.
(30) المصدر السابق، نفس المكان.

مـذهب الرافضـة[31] وأنه يبغض الخلفـاء الراشـدين لأنه لم يكن يـذكـرهم في خطبة الجمعة، ويتمسك الشـاطبي في الرَّد على هـذه التهم بأن ذلـك لم يكن شأنَ السلف[32].

ثم بعد أن بين أن ذكر الخلفاء في خطبة الجمعة هـو البدعـة، وأنه لمـا سلك مسلك السنة رُمِيَ بالبدعة، أخـذ يرد على خصـومه بـأقوال كبـار العلماء من المالكية والشافعية، فـذكر أن أصبـغ لما سُئـل عن دعاء الخـطيب للخلفاء الـراشدين، أجـاب بأنـه بدعـة لا يجوز العمـل بهـا، وإنمـا يـدعـو الخـطيب للمسلمين عامة[33].

كذلك ذهب هذا المذهب عز الدين بن عبد السلام أحد أئمة الشـافعية، فذكر أن الدعاء في الخطبة بدعة منكرة[34].

وأتُّهِمَ كذلك بمعـاداة الأولياء، وإذايَتِهِـمْ، والنَيْـلِ منهم، وهم يريـدون بهؤلاء الأولياء جماعة بغرنـاطة كـانت تنتحل التصـوف. ويذكـر الشاطبي أنهم كـانوا مخـالفين للسنة، نصبـوا أنفسـهم لهدايـة الخلق، وانتسبوا إلى الصـوفية ظـاهراً، ولكنهم في حقيقتهم لم يتصفـوا بمـا كـان يتصف بـه أهـل التصـوف الحق. ويبـدو أنه كـان يشهـر بهم في خـطبـه ودروسـه، إذْ يقـول: «وتكلمت للجمهـور على جملة من أحوال هؤلاء الـذين نسبوا أنفسهم إلى الصـوفية ولم يتشبَّهُوا بهم»[35].

وكذلك رموه بمخالفة السنة والجماعة، فيهتـاج لهذه التهمـة، ويفقد مـا كان عليه من صبر وأناة، فيرمي خصومه بالجهل، وبأنهم لا يعرفون أهل السنة

---

(31) الرافضة فرقة من الشيعة، كانوا من أتباع زيد بن علي، ثم انشقوا عنه ورفضوا إمامته لأنه لم يتبرأ من أبي بكر وعمر، وأبى أن ينكر عليهما الخلافة.

(32) المصدر السابق، نفس المكان.

(33) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 28.

(34) المصدر السابق.

(35) المصدر السابق.

والجماعة. فأهل السنة والجماعة ليسوا هؤلاء العامة الذين نعيش بينهم اليوم، وإنما هم «ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان»[36].

ولما أعياهم أمره، أرادوا توريطه فأخذوا يوغرون السلطة به، فاتهموه بأنه أفتى بجواز القيام على الحكام، ويعبر عن ذلك في هذه الشكوى المرة فيقول: «وكذبوا عليّ في جميع ذلك، أو وَهِمُوا، والحمد لله على كل حال»[37].

ويُرْجع أسباب هذه المحنة القاسية التي ابتلاه بها جماعة من فقهاء غرناطة إلى مخالفته لهم في الفتوى فيقول بهذا الصدد:

«وإنما حملهم على ذلك أنّي التزمت في التكليف والفتيا الحملَ على مشهور المذهب الملتزم، لا أتعداه وهم يتعدَّوْنه، ويُفتون بما يسهل على السائل، ويوافق هواه وإنْ كان شاذاً في المذهب الملتزم، أو في غيره. وأئمة أهل العلم على خلاف ذلك»[38].

وحين تشتد به المحنة، يعزي نفسه بهذا القول: «قلما تجد عالماً مشهوراً، أو فاضلاً مذكوراً، إلا وقد نُبذ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوى قد يداخل المخالف. بل سبب الخروج عن السنة الجهلُ بها والهوى المتبع الغالب على أهل الخلاف. فإذا كان كذلك حُمل على صاحب السنة أنه غير صاحبها، ورُجع بالتشنيع عليه، والتقبيح لقوله وفعله حتى ينسب هذه المَناسب»[39].

وكان ما يفتأ يبث شكواه في بيتين من النظم، يقول فيهما:

بُليت يا قومُ، والبلوى منوعة بمن أداريه حتى كاد يرديني

(36) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 28.
(37) المصدر السابق.
(38) المصدر السابق.
(39) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 29.

دفـعَ المضـرة، لا جلبـاً لمصلحـة فحسبي الله في عقلي وفي ديـني[40]

وظاهرٌ من هذين البيتين أنّ عكوفه على المقاصد الشرعيـة قد جعـل لغة الشعر عنده تستمد من مصطلحات هذا العلم كما هو ملاحظ في التعبير بـدفع المضرة، وجلب المصلحة.

وكان يتّخذ من تلميذه أبي يحيى محمد بن عاصم نجياً يبثه شكواه، كما كان يواجـه خصومـه بلغة حـادة، عنيفة فيـرميهم بالجهـل، ويدعـو الناس إلى الانصـراف عنهم، وعدم الأخـذ بفتواهم فيقـول: «إن السائـل لا يصح لـه أن يسأل من لا يعتبر في الشريعة جوابه، لأنه إسناد أمر إلى غير أهله، والإجمـاع على عدم صحة هـذا، بل لا يمكن في الـواقع، لأنَّ السـائل يقـول لمن ليس بأهلٍ لما سُئِل عنه. أخبرني عمّـا لا تدري، وأنـا أسند أمـري لك فيمـا نحن بالجهل به على السواء»[41].

ويبدو أن أبا سعيد بن لب، أحد شيوخه، هو الذي كان يتزعم الخصومة ضده، فقد أنكر عليه الشاطبي التساهل في الفتوى، وتـأوُّلَه لمسـائل لا يجـوز فيها التأول لاتصـالها بـالعبادات[42] ويؤيـد ما أذهب إليـه تلك الهجمة العنيفـة التي قام بها المواق[43] فيما بعدُ ضد الشاطبي، انتصاراً لابن لب فيقول:

«انظر تسفيه هذا (الشاطبي) وإنكاره على شيخ الشيـوخ ابن لُب، الذي نحن على فتـاويه في الاعتقـاد، والحلال والحـرام، وعلى مذهبـه في الأيمان اللازمة وغيرها من أحكام الدماء والأنكحة، والطلاق»[44].

---

(40) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 49.

(41) الموافقات، ج 4، ص 262.

(42) انظر أعلام الفكر الإسلامي، ص 74.

(43) هو أبو القاسم محمد، الشهير بالمواق، من علماء غرناطة في القرن التاسع، وكـان آخر إمـامٍ من أئمة العلم بها، له شرحان على مختصر خليل، توفي سنـة 897 هـ، انظر في تـرجمته نيـل الابتهاج، ص 324.

(44) سنن المهتدين، ورقة 14 وجهاً.

والمواق لم يلتق بالشاطبي لقاء مباشراً، وإنما ورث عداوته عن شيخه أبي القاسم بن سراج[45] الذي كان من تلاميذ آبن لُب. وكان ابن سراج هذا مسرِفاً في بغض الشاطبي، غيرَ مُتورعٍ أن يصفه بأقبح النعوت[46].

ويبدو أنّ الخلاف نشب أساساً بين ابن لب والشاطبي ثم تعصب ابن سراج لشيخه ابن لب، وتعصب المواق لهما معاً، وتسلسل الحقد بين هؤلاء الثلاثة على صاحبنا. أما سبب ذلك الخلاف هو أن الشاطبي كان ينكر الأدعية والذكر عقب الصلوات المكتوبة، على معنى أنها بِدَعٌ لم تكن من عمل رسول الله ﷺ، ولا من عمل أصحابه، في حين كان ابن لب يفتي بجواز ذلك. واشتد الصراع بين الرجلين فكان لكل منهما أتباع يظاهرونه على رأيه، ويذودون عنه، ولْنستمعْ إلى المواق في هذا النص الذي ينقل إلينا الوقائع حيّة فيقول:

«لم يزل الدعاء أدبار الصلوات المفروضة معمولاً به في جميع أقطار الأرض، أو جلها، من غير نكير إلا ما قد سلف، قدم رجل[47] واشتد في إنكار ذلك، وتابعه شرذمة ممن كان يقرأ عليه، فكان إذا فرغ من مجلس كلامه بين يدي صلاة خرجوا مزدحمين، فراراً من الصلاة خلف الأئمة الذين يدعون دبر الصلوات، وإنْ صلى أحدهم خلفهم، قام بنفس ما يسلم الإمام مسرعاً، مذعوراً كالخائف أن يمسه الدعاء بنصب أو عذاب، أو ينتشب منه في ظفر أو ناب»[48].

ولقد كان لهذه المحنة التي امتحن بها الشاطبي من رميه بالبدع وهو ما يقاومها، ومن تأليب السلطان عليه لهلاكه، الأثَرُ الموجع في نفسه، فبات

---

(45) هو أبو القاسم محمد بن سراج، تولى القضاء والإفتاء بغرناطة، له شرح على مختصر ابن الحاجب في الفروع. توفي سنة 848 هـ.

(46) المرجع السابق، ص 56 وجهاً.

(47) يعني الشاطبي كما يدل الحديث السابق، وعبّر بالنكرة للتحقير.

(48) سنن المهتدين، ورقة 13 ظهراً.

يُحس بالغربة، ويتمنى الرحيل عن الدنيا. نلمس ذلك من هذا النص:

«اعلمْ يا أخي أنّ الموت كرامة لكل مسلم لقي الله على السنة. فإنّا لله وإنا إليه راجعون. فإلى الله نشكو وحشتنا، وذهاب الإخوان، وقلة الأعوان، وظهور البدع. وإلى الله نشكو عظيم ما حلّ بهذه الأمة من ذهاب العلماء وأهل السنة»[49].

وسنورد له نصاً آخر يصور المحنة الفكرية والنفسية التي كان يمر بها أثناء تلك الفترة، كما أن لهذا النص خلفيات اجتماعية وعقلية لأوضاع كان الناس يعيشونها زمن الشاطبي، فهو يرى نفسه في حال من الاغتراب والوحشة مثل التي كان عليها أحد العلماء فيقول:

«فكنت على حالة تشبه حالة الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة[50] مع أهل زمانه، إذْ حكى عن نفسه فقال: عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والأبعدين، والعارفين والمنكرين. فإني وجدت بمكة، وخراسان، وغيرها من الأماكن أكثرَ من لقيت بها ـ موافقاً أو مخالفاً ـ دعاني إلى متابعته على ما يقوله، وتصديق قوله، والشهادة له. فإنْ كنت صدقته فيما يقول، وأجزت له ذلك كما يفعله أهل الزمان، سماني موافقاً. وإنْ وقفت في حرف من قوله، أو شيء من فعله، سمّاني مخالفاً... ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره. وإنْ داهنت جماعتهم، أسخطت الله تبارك وتعالى. ولن يغنوا عني من الله شيئاً. وإني مستمسك بالكتاب والسنة، وأستغفر الله الذي لا إله إلا هو، وهو الغفور الرحيم»[51].

---

(49) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 86.

(50) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن محمد الحنبلي، المعروف بابن بطة، فقيه، ومحدث، ومتكلم، له مصنفات كثيرة تربو على المئة، توفي سنة 387 هـ (شذرات الذهب لابن العماد، ج 3، ص 122، 124).

(51) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 28، 29.

يعقب الشاطبي على هذا النص الذي يرى فيه نفسه فيقول: «هذه تمام الحكاية، فكأنه رحمه الله تكلم على لسان الجميع»[52].

إن هذا النص يعكس ـ كما قدمنا ـ أبعاداً اجتماعية وأخلاقية للعالم الإسلامي أثناء تلك الفترة، ولكن يكشف لنا ظاهرة أهم من ذلك بكثير، هي تفشي داء المذهبية، وما يتصل به من أخلاق الريبة، والتعصب والمداهنة، حتى إن صاحب الرأي المستنير، والموقف الواضح لا يظفر بالتقدير، بل لا يظفر بالدعة والسلامة.

كما يكشف لنا عن أخلاق قوية في الشاطبي جعلته يثبت على آرائه في هذا الوسط، ويستمر في دعوته إلى إحياء الدين الحق، ونبذ التدين الزائف. بل إنه نهض من محنته قوياً، فأرسل أتباعه في أنحاء مملكة غرناطة يدعون الناس إلى ما كان عليه السلف الصالح من الدين الصحيح، ويُبيّنون لهم أنَّ أكثر ما يدينون به بِدَعٌ ضالة ليست من الدين المنزَّل في شيء.

وحين يكتب إليه بعض أولئك الدعاة متذمراً من انصراف الناس عنه، يأمره بالاستمرار في الدعوة، ونبذ اليأس والاستمساك بالثبات والصبر فيقول له:

«يجب علينا أن نتأدب بما أدب الله به نبيه ﷺ، وذلك أنْ نثبت على الحق إذا تعين علينا، وليس علينا أن نأخذ بمجامع الخلق إليه. إذ ليس ذلك إلينا، بل الله وحده هو الهادي والمضل، وقد قال ربنا سبحانه: ﴿**إنما أنت منذر والله على كل شيء وكيل**﴾[53]... فالتزِمْ يا أخي هذه الوصاة ولا تطلب الناس بما ليس لك، واطلب نفسك بما قُلّدت من الإلقاء، وهو السبب الذي طلبت به، والمسبَّبَاتُ ليست لك لأنها من خلق الله، والله يعينني وإياكم على القيام بحقه»[54].

---

(52) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 29.

(53) سورة هود، الآية: 12.

(54) فتاوى الشاطبي، ص 128، 138.

ويكتب إليه آخر يخبره أن الناس يتألّبون عليه ويَكيدون له، وأن بعض خلصائه نصحه بمداراتهم، فيرد الشاطبي منكراً عليه المداراة في الحق، مخوِّفاً إياه من عذاب الله تعالى، قائلاً:

«وقولُ من قال لكم: لا تعمل إلا برضى الناس، ويكفي في جواب هذا القول ما جاء عن النبي ﷺ: من التمس رضى الناس بسخط الله سَخِطَ الله عليه، وأسخط عليه الناس. ومن التمس رضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس»[55].

ثم عكف، إلى جانب مواصلة الدعوة إلى السنة وسيرة السلف الصالح، على مواصلة تأليف كتاب الاعتصام الذي وجهه للكشف عن البدع، وإجلاء السنن، وضمّنه دعوته الإصلاحية التي بناها على ما يُدعَى اليوم بالسلفية. ويكتب هو نفسه عن هذا التحول الغريب الذي طرأ عليه فأخرجه من الحيرة والغربة النفسية لمّا قُذف بالتهم الكاذبة من كلّ جانب، إلى المبادرة في مهاجمة البدع بسلاح العلم، فأخذ يعرض الحقائق العلمية عن البدعة والسنة علّه يُبطل كيد خصومه ويُحيي السنة، ونحن نورد في موقفه هذا، النص التالي الذي يقول فيه:

«ولمّا وقع عليّ الإنكار ما وقع، مع ما هدى الله إليه والحمد لله، لم أزل أتتبع البدع التي نهى عنها رسول الله ﷺ، وحذّر منها، وبيّن أنها ضلالة، وخروج عن الجادة، وأشار العلماء إلى تمييزها والتعريف بجملة منها لعلي أجتنبها فيما آستطعتُ، وأبحث عن السنن التي كادت تُطفىء نورَها تلك المحدثات لعلي أجلو بالعمل سناها، وأُعَدُّ يوم القيامة فيمن أحياها»[56].

ونحن لن نستطيع تحليل حركته التجديدية التي كان أساسها «كتاب

(55) المصدر السابق، ص 184، والحديث أخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها.
(56) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 30.

الموافقات» ولا حركته الإصلاحية التي كان عَمْدَتَها «كتاب الاعتصام» قبل أن نتعرض إلى بيئته وعصره، لأن تجديده وإصلاحه ينبعان منهما. وكذلك لن نقوم بتلك المحاولة قبل استكمال الجوانب الأخرى من حياته، فلننتقلْ إذن للحديث عن غرناطة لنتبيَّن البيئة التي نشأ فيها صاحبها.

الفصل الثاني

بيئة الشاطبي وعصره

عاش الشاطبي في مدينة غرناطة، وفي عهد ملوك بني الأحمر. وقد كانت غرناطة قرية صغيرة لم يعرها المسلمون اهتمامهم أول الأمر، وإنما انصرفت عنايتهم إلى مدينة البيرة[1] التي نزل بها جند الشام. وكانت غرناطة تقع في إقليم البيرة التي كانت قاعدة هامة من قواعد الأندلس ويقال إنها كانت ممتلئة بحشود الأمويين الذين كانوا يتوقعون غزواً عباسياً من جهة المغرب فعمرها عبد الرحمن الداخل بالجند، وأسكنها مواليه، وزاد في عمارتها[2]، ولما أحرقت هذه المدينة، عقب سقوط الخلافة الأموية بالأندلس هاجر أهلها إلى غرناطة التي أصبحت عاصمة الإقليم، بينما تحولت مدينة البيرة إلى قرية تابعة لها[3].

وتقع غرناطة[4] على سفح جبل شُلَيْر[5] الذي لا يفارقه الثلج، ويشقها

---

(1) هي عاصمة إقليم كان ينسب إليها فيعرف بإقليم البيرة، وتقع مدينة البيرة في الشمال الغربي من غرناطة.

(2)انظر دائرة معارف الشعب، المجلد الثاني، ص 92.

(3) أدى ضعف الأمويين وانقسامهم إلى انقضاض أعدائهم عليهم، وسقوط خلافتهم سنة 417 هـ (1025 م) ثم قيام ملوك الطوائف.

(4) معنى «غرناطة» باللغة الإسبانية، الرمانة.

(5) هي كلمة لاتينية معناها «المشمس» لانعكاس أشعة الشمس على ثلوجه. ويدعى «سيرانفادا» بالإسبانية، ومعناها «جبل الثلج».

وادي شُنَيْل، أحد روافد الوادي الكبير الذي كان أهل غرناطة يفاخرون به نهر النيل، كما يشقها وادي حُدرة الذي أُقيمت عليه جسور عديدة ما تزال آثارها باقية إلى اليوم[6].

وتقع جنوب غرناطة سهول خصبة كانوا يسمونها «البقاع»، ويصف المقري غرناطة وما حولها من المروج فيقول:

«فهي دمشق بلاد الأندلس ومسرح الأبصار، ومطمح الأنظار. ولم تخل من أشراف أماثل، وعلماء أكابر، وشعراء أفاضل. . . . ولو لم يكن لها إلا ما خصها الله به من المرج الطويل العريض، ونهر شُنيل لكفاها. . . وقد قيل فيها:

غرناطة ما لها نظير ما مصر؟ ما الشام؟ ما العراق
ما هي إلا العروس تجلى وتلك من جملة الصداق[7]»

ويذكر بعض الباحثين أنّ مدينة غرناطة كانت عاصمة لبربر صنهاجة منذ القرن العاشر الميلادي، ثم افتكها منهم المرابطون وجعلوا منها قاعدة عسكرية تنطلق منها حملاتهم ضد النصارى، وضد الخارجين على سلطانهم من ملوك الطوائف[8] إلى أنْ أخذها منهم الموحدون سنة 1146 م[9].

وفي سنة 1231 م استولى عليها ابن هود أحد ملوك الطوائف، وضمها إلى إمارته التي جعل قاعدتها مدينة «مرسية» إلى أن افتكها منه محمد بن يوسف بن نصر مؤسس دولة بني الأحمر سنة 635 هـ (1235 م) فجعلها عاصمة لدولته، وأعلن نفسه أميراً على جنوب الأندلس[10] ومن ذلك اليوم أصبحت

(6) انظر المجمل في تاريخ الأندلس ص 170.
(7) نفح الطيب، ج 1، ص 147، 148.
(8) انظر مجلة عالم الفكر الكويتية، م 16، ع 2، ص 30.
(9) انظر دائرة معارف الشعب، م 2، ص 92.
(10) بروكلمان. تاريخ الشعوب الإسلامية، ج 2، ص 201.

غرناطة قاعدة لمملكة بني الأحمر[11] التي تقع في الجنوب الشرقي لشبه جزيرة الأندلس، والتي كانت تشتمل على ما يشتمل عليه اليوم جنوب أسبانيا من ولايات غرناطة، ومالقة والمرية، وأجزاء من ولايات إشبيلية، وقرطبة، وقادس[12].

ويعود أصل بني الأحمر إلى سعد بن عبادة، أحد الصحابة من الأنصار[13]، أما لقب الأحمر الذي عرفوا به فيعود إلى شقرة كانت فيهم، حتى إن الأسبان سموا أحد ملوكهم «البرميخو»(*) لشدة حمرته[14]. أما قلعة الحمراء التي كانت مقراً لهؤلاء الملوك فإنّ تسميتها بذلك يعود إلى لون تربة الهضبة التي بُنيت عليها القلعة، والتي كانوا يشبهونها بسبيكة الذهب[15]، وفي هذا المعنى يقول ابن مالك الرعيني أحد شعراء غرناطة:

ترى الأرض منها فضة فإذا اكتست بشمس الضحى، صارت سبيكتها ذهبا[16]

والغريب أنّ ملوك غرناطة هؤلاء، اتخذوا اللون الأحمر شعاراً لهم، فكانت أعلامهم حمراء، وفي ذلك يقول شاعرهم ابن زمرك في مدح أحد ملوكهم:

خفقت به أعلامك الحمر التي بخفوقها، النصر العزيز موكل[17]

وكانت مدينة غرناطة ملجأ للمسلمين الفارين من زحف النصارى منذ

---

(11) حسن إبراهيم حسن. تاريخ الإسلام، ج 4 ص 319.

(12) انظر صفة جزيرة الأندلس، للحميري ص 177، 183.

(13) لسان الدين بن الخطيب: اللمحة البدرية، ص 33.

(*) البرميخو في الإسبانية، اللون البرتقالي الضارب إلى الحمرة، وكان لونَ بشرة هذا الأمير، وهو أبو سعيد محمد السادس، تولى الإمارة من سنة 761 هـ إلى سنة 763 هـ.

(14) مجلة عالم الفكر، م ٦١، ع 2، ص 31.

(15) المرجع السابق.

(16) المرجع السابق.

(17) المرجع السابق.

تأسست بها دولة بني الأحمر(**)، يقول المقري:

«ولما استولى الفرنج على معظم بلاد الأندلس، انتقل أهلها إليها فصارت المصر المقصود»[18].

ويبدو أن هذا الموضع كان له تأثير سيء على الحياة الاجتماعية، فبات مجتمع غرناطة ملتقى للانحرافات الدينية والخلقية التي ساهمت في سقوط دولة بني الأحمر[19] ويعود الفساد الخلقي والاجتماعي في المجتمع الأندلسي عامة إلى فساد الحكم السياسي، وضعف الوازع الديني، وانتشار البدع نتيجةً لجهل أكثر الناس بحقيقة الدين، فإذا نهض من يدعو الناس إلى التديُّن الصحيح، اتُّهِمَ بالخروج عن الدين[20].

في هذه البيئة المريضة ظهر الشاطبي فحمل لواء دعوةٍ إصلاحية جعل قوامها الرجوع إلى الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح[21].

ولكي نتبين صورة صحيحة لما كان عليه فساد الحياة السياسية في ذلك العهد، فإننا نورد نصاً للسان الدين بن الخطيب، الذي تولى الوزارة لبعض ملوك بني الأحمر، وأرّخ لدولتهم، وكان عالماً بخفايا أحوالهم، يقول فيه:

«ولي بعد (الغالب بأمر الله مؤسس الدولة) ولده وسميه السلطان أبو عبد الله، وطالت مدته إلى أن توفي عام واحد وسبعمائة وولي بعده ولده وسميه أبو عبد الله محمد، وخلع يوم الفطر من عام ثمانية وسبعمائة، وتوفي في شوال عام أحد عشر وسبعمائة، وولي بعده خالعه أخوه نصر أبو الجيوش، وارتبك

(**) دامت دولة بني الأحمر قرنين واثنين وستين عاماً، امتدت من سنة 635 هـ إلى سنة 897 هـ وبسقوطها انتهى حضور الإسلام بالأندلس.

(18) المقري: نفح الطيب، ج 1 ص 148.

(19) محمد الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي، ص 72.

(20) راجع ما سبق من حديث الشاطبي عما اتُّهِمَ به من الزندقة والخروج عن السنة

(21) المرجع السابق، ص 73.

أمره، وطلب الأمر ابن عم أبيه السلطان أبو الوليد إسماعيل، فتغلب على دار الإمارة في ثاني ذي القعدة من عام ثلاثة عشر وسبعمائة، وانتقل نصر مخلوعاً إلى مدينة وادي آش[22] وتوفي عام اثنين وعشرين وسبعمائة. وتمادى ملك السلطان أبي الوليد إلى الثالث والعشرين من رجب عام خمسة وعشرين وسبعمائة، ووثب علي ابن عمه في طائفة من قرابته فقتلوه ببابه، وخاب فيما أملوه سعيهم فَقُتلوا كلهم يومئذ، وتولى أمره ولده محمد، واستمر إلى ذي الحجة من عام أربعة وثلاثين وسبعمائة، وقتل بظاهر جبل الفتح بأيدي جنده من المغاربة، وتولى الأمر بعده أخوه أبو الحجاج يوسف، ودام ملكه إلى يوم عيد الفطر من عام خمسة وخمسين وسبعمائة، وترامى عليه في صلاته ممرور بمدية فقتله»[23].

فنحن نلاحظ من هذا النص أن الفساد دب في جهاز الدولة بُعَيْدَ وفاة مؤسسها، فقد استمر الصراع الدموي على السلطة دون هوادة إلى زمن السلطان محمد الخامس الملقب بالغني بالله[24]، ولم يسلم عهد هذا الأمير من الاضطرابات الخطيرة بالرغم مما عرف به من قوة وحزم(*)، فقد نُحّي عن الإمارة وفرَّ إلى مراكش وعرفت غرناطة أحداثاً دامية دامت ثلاث سنوات حدثت فيها انقلابات متوالية محورها الصراع على السلطة فالانقلاب الأول حدث في رمضان سنة 760 هـ وانتهى بفرار السلطان الغني بالله إلى المغرب، وتولي أخيه إسماعيل الثاني مكانه[25]. والانقلاب الثاني حدث في شعبان سنة 761 هـ قتل فيه إسماعيل الثاني وتولى الملك قاتله وزوج شقيقته أبو سعيد

---

(22) مدينة تقع شمال شرقي غرناطة، انظر: صفة جزيرة الأندلس ص 192.

(23) ابن الخطيب: اللمحة البدرية، ص 33، 34.

(24) مجلة عالم الفكر، م 16، ع 2، ص 52.

(*) تقلد هذا الأمير الإمارة من سنة 755 هـ إلى سنة 793 هـ عدا فترة الاضطراب التي انقطع فيها حكمه ثلاث سنوات امتدت من سنة 760 هـ إلى سنة 763 هـ وقد عاش الشاطبي معظم أيامه في ظل هذا الأمير، وهو الذي استوزر لسان الدين بن الخطيب، ووفد عليه ابن خلدون.

(25) مجلة عالم الفكر، م 16، ع 2، ص 52.

البرميخو[26]. أما الانقلاب الثالث الذي حدث في جمادى الثانية سنة 763 هـ فأفضى فيه الأمر إلى عودة الغني بالله إلى عرشه، وقتل البرميخو على يد ملك قشتالة بدرو الأول الملقب بالقاسي[27].

كانت هذه الأحداث تدور في محيط عفن من الدسائس والقتل والنهب فانعكس ذلك على الحياة اليومية فأفسدها، وبات الانحلال الخلقي طابعاً عاماً لها[28] سيما على عهد البرميخو الذي كان مدمناً على الحشيش، فانتشرت هذه الآفة بين الناس جهاراً، وأخذوا يفاضلون بينها وبين الخمر، ومن ذلك قول بعضهم.

دع الخمر واشرب مُدامةَ حيدرٍ[29] معتقةً خضراءَ، لونَ الزبرجد[30]
هي البكر لم تُنْكَحْ بماء سحابة ولا عُصرت بالرجل يوماً ولا اليد
ولا عبث القسيس يوماً بكأسها ولا قربوا من دنها نفس ملحد
ولا قولَ في تحريمها عند مالك ولا حدّ عند الشافعي وأحمد
وفيها معان ليس للخمر مثلها فلا تسمعْ فيها كلامَ مفنّد[31]

ويتحدث لسان الدين بن الخطيب عن خسة هذا الأمير، وطغيانه، وأكله أمْوَال الناس فيقول: «وكان حرفوشاً(*) . . . . . فَالْتَهَمَ الخَلاَ والكَلا[32] وأعدم بإعدام الغَلة أسبابَ الرخاء. وفتح أبواب البلاء. وسمح ببعض المكوس، فأعطى قليلاً ثم أكدى. ولم تمر أيام إلا وقد عاد في قينه. وأضاق الرعايا

(26) المرجع السابق، ص 53.
(27) نفس المكان.
(28) محمد الفاضل بن عاشور. أعلام الفكر الإسلامي، ص 73.
(29) يعني بذلك أحد متصوفة المشرق، يدعى الشيخ حيدر، كان أول من أدمن على الحشيش، وكان يسميه «حشيشة الفقراء».
(30) حجر كريم ذو ألوان كثيرة أشهرها الأخضر.
(31) المرجع السابق، ص 57.
(*) كلمة عامية مصرية تطلق على الرعاع الذين يعيشون على النهب.
(32) أي الأرض والزرع.

بشؤمه. وكلّفهم ارتباط الأفراس، بعد إغرامهم أرزاق جنده»[33].

عاش الشاطبي هذه الأحداث كلها، وخاصة تلك الفترة العصيبة التي استمرت ثلاث سنوات، والتي ألجأت بعض الأمراء إلى مملكة قشتالة النصرانية، وألجأت معظم الفقهاء والأدباء إلى بلاط أبي سالم المريني بفاس[34]، ولكننا لا نجد صدى لها فيما يكتبه الشاطبي في تلك الفترة بالذات من مدونات تشبه ما نسميه اليوم بالمذكرات الشخصية، والتي سماها «الإفادات والإنشادات» ولا نجد كذلك أي إشارة إليها في كتاب «الاعتصام» الذي خصصه لدعوته الإصلاحية، ونقد فيه ظواهر اجتماعية وخلقية بعيدة الصلة عن هذه الأحداث التي كانت تهز غرناطة.

إنما لا نملك المعطيات التي تمكننا من تفسير هذا الموقف السلبي الذي وقفه الشاطبي من الأحداث التي كانت تهز عصره، ولعله اكتفى في ذلك بالموقف الفكري الذي يتلخص عنده في أن مصدر الفساد الخلقي والاضطراب الاجتماعي إنما هو الخروج عن السنة التي هي المنهج العملي للحياة الإسلامية، والعمل بالبدع، ويعبر هو عن هذا الموقف الفكري الذي كنا نصفه فيقول:

«كثرت البدع وعم ضررها، واستطار شررها، ودام الانكباب على العمل بها، والسكوت من المتأخرين عن الإنكار لها. وخلفت بعدهم خلوف جهلوا أو غفلوا عن القيام بفرض القيام فيها، فصارت كأنها سنن مقررات، وشرائع من صاحب الشرع محررات. فاختلط المشروع بغيره، فعاد الراجع إلى محض السنة كالخارج عنها»[35].

فالخروج عن سيرة المسلمين الأولين في اتباع تعاليم الإسلام هو الذي

---

(33) نفاضة الجراب في عُلالة الاغتراب، ج 2، ص 183.

(34) انظر مجلة عالم الفكر، م 16، ع 2، ص 55.

(35) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 31.

كان وراء كل ما يعانيه أهل الأندلس من قهر ومذلة على يد حكامهم أو على يد الغزاة الإسبان الذين افتكوا منهم معظم بلادهم، ذلك «أن كل من ابتدع في دين الله فهو ذليل»[36].

ويستمر الشاطبي في الإلحاح على هذا السبب حتى يكاد ينتهي به ذلك إلى التشاؤم فيرى أن عصره نهاية الإسلام كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء»[37] ثم يذكر عللاً أخرى يراها عوامل ساعدت على تعفن الحياة الاجتماعية للمسلمين في عصره، منها شيوع الجهل، والتعصب المذهبي، والغلو في تعظيم غير الله[38].

ويُحمّل تبعة هذه الأوضاع المتردية للمجتمع الإسلامي في غرناطة علماءَ وفقهاء هذه المدينة التي لم يبق للإسلام من ملجأٍ بالأندلس غيرها. فهؤلاء العلماء تخلّوْا في نظره عما فرض الله عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل إن بعضهم هادن في دين الله، وجارى الأهواء بفتاواه، وأعلن جهاراً أن «كل مسألة ثبت لأحد العلماء فيها القول بالجواز ـ شذ عن الجماعة أم لا ـ فالمسألة جائزة»[39].

وهكذا يمضي الشاطبي في التنديد بهذا النوع من العلماء، فيذكر أنّ أكثرهم كان يسلك مسلك المبتدعة، ويمازج أهلها فيحضر حلقات الغناء والرقص والشطح، ولا يخجل بعد ذلك من أن يؤمَّ الناس، أو يتصدر مجالس الفقه[40].

ثم يصنّف أولئك العلماء أصنافاً عدة، فمنهم الجهلة الذين يُضِلُّون الناس فيُفتونهم بغير علم، وهم الذين عناهم رسول الله ﷺ بقوله:

---

(36) المصدر السابق، ص 85.

(37) أخرجه مسلم عن أبي هريرة، والنسائي عن ابن مسعود وابن ماجة عنهما وعن أنس بن مالك.

(38) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 258.

(39) المصدر السابق، ج 2، ص 354.

(40) انظر فتاوى الشاطبي، ص 193.

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم، اتخذ الناسُ رؤساءَ جهالاً فَسُئِلُوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»[41].

ومنهم أدعياء علمٍ وليسوا من العلم في شيء، ترى الواحد منهم يدّعِي الإجماع فيما يُفتي أهل الأهواء به من فتاوى يجاري بها أهواءهم، مع أنه لا يعرف عن الإجماع شيئاً، ولا يعرف من علماء الأقطار الذين يدّعي إجماعهم أحداً، بل لا يعرف من أخبار تلك الأقطار خبراً[42].

ومنهم متعصبون لمذهب مالك رضي الله عنه، يرون مَنْ على غير مذهبهم ضالاً.

في هؤلاء يقول: «وكان هؤلاء المقلدة قد صمموا على مذهب مالك، بحيث أنكروا ما عداه. وهذا تحكيم الرجال على الحق، والغلو في محبة المذهب. وعين الإنصاف ترى أن الجميع أئمة فضلاء»[43].

ويلاحظ أن هذا التعصب كان سمة غالبة على المالكيين بالأندلس منذ انتشار مذهب مالك، وغلبته على المذاهب الأخرى، ولقد لقي كبار العلماء الذين لم يتمذهبوا بهذا المذهب عناء شديداً من هؤلاء المتعصبين، ومنهم العلامة بقي بن مخلد(*) الذي يقول الشاطبي فيه:

«ولقد لقي الإمام بقي بن مخلد، حين دخل الأندلس آتياً من المشرق، من هذا الصنف الأمريْن، حتى أصاروه مهجور الفناء، مهتضم الجانب، لأنه

---

(41) أخرجه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(42) انظر كتاب الاعتصام، ج 2، ص 287.

(43) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 348.

(*) عالم أندلسي، ولد بقرطبة، ثم ارتحل إلى المشرق فطاف بأرجائه، وروى عن أربعة وثمانين ومائتي شيخ منهم أحمد بن حنبل، ثم عاد إلى الأندلس فملأها علماً، وترك مصنفات عديدة، توفي سنة 276 هـ (الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2 ص 184، 185).

من العلم بما لا يدَ لهم به. إذْ لقي بالمشرق الإمام أحمد بن حنبل، وأخذ عنه مصنفه وتفقه عليه، ولقي أيضاً غيره، حتى صنف المسند[44] الذي لم يصنف في الإسلام مثله»[45].

وليس مالك مسؤولاً عن تعصب بعض أتباعه وغلوهم في مذهبه، فقد كان رضي الله عنه يوسع الاجتهاد بالمصالح المرسلة، ويقول: «إن دين الله يسر» ويشيد بما كان لغيره من علم وفضل، مثل ثنائه على أبي حنيفة[46]، ولكن تعصبهم كان مصدره الانكباب على حفظ المصنفات المتأخرة في فقه الفروع، والوقوف عندها وحدها، ظانين أن ما فيها منتهى العلم، وأن الخروج عنها خروج عن الدين، حتى لو كان المخالف لها في رتبة الاجتهاد، واستمد علمه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. يقول الشاطبي:

«تُتَهَمُ الأدلة وأقوالُ العلماء المتقدمين، ويُحْسَنُ الظن بمن تأخر، وربما نوزع[47] بأقوال من تقدم، فيرميها بالظنون واحتمالات الخطأ، ولا يرمي بذلك المتأخرين الذين هم أولى به. وإذا سُئِل عن أصل هذا العمل المتأخر: هل عليه دليل من الشريعة؟ لم يأت بشيء»[48].

ومن هؤلاء العلماء الذين يحمل عليهم وينـدد بهم قوم يستدلون بالعموميات، ويلجؤون في الدين إلى مجرد الرأي، مستدلين بأدلة محتملة أو مجملة ليست نصاً فيما يذهبون إليه، فترى الواحد منهم يقول: «هذا حسن» ويستدل بقوله تعالى: ﴿**الذين يستمعون القول فيَتّبعون أحسنه**﴾[49] أو هذا برٌّ،

---

(44) المسند من تأليف ابن مخلد ذكر فيه عدد ما رواه كل صحابي عن رسول الله ﷺ، وهو غير مسند ابن حنبل.

(45) المصدر السابق.

(46) انظر الحضارة العربية في أسبانيا، ص 159.

(47) يعني من عكف على تقليد المتأخرين.

(48) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 352.

(49) سورة الزمر، الاية: 18.

ويستدل بقوله تعالى: ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى**﴾[50] وهكذا...[51].

ولكن إذا سُئِل أحدهم عن الأصل الذي استند إليه في أنّ هذا حسن، أو هذا بِر، توقف. وذلك دليل على الابتداع، والقول في الدين بمجرد الرأي، وهو صنيع أصحاب التحسين والتقبيح العقليَّيْنِ من المعتزلة والفلاسفة الذين يحسنون الظن بالعقل مطلقاً، ويحكّمونه في الشريعة، مع أنّ العقل ينبغي أنْ يكون تابعاً للنقل «فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يُسرّحه النقل»[52]، ذلك أن العقل لا يحسِّن ولا يُقبّح، ولا يجوز تقديمه على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ «ولو كان كذلك لجاز إبطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل»[53].

وعنده أنّ هؤلاء لا يجرون في أقوالهم مجرى السنة، وكلّ من لم يكن جارياً على السنة فلا أصل له[54].

ويستدل على فساد مذهبهم بقوله ﷺ: «كلّ عملٍ ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»[55].

ثم يتوجه إلى معاصريه ألّا يأخذوا بأقوال هؤلاء جميعاً، وإنما ينبغي أن تُعْرَض أقوالهم على الشرع، فإنْ وافقته قبلناها، وإلا رددنا عليهم أقوالهم[56]، ولو اتبعناهم من غير أن نعرض أقوالهم على الشرع فإننا نكون كاليهود والنصارى الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله**...﴾[57]، وليس المقصود بالربوبية أنهم عبدوهم، وإنما المقصود

---

(50) سورة المائدة، الآية: 2.

(51) انظر كتاب الاعتصام، ج 2، ص 352.

(52) الموافقات، ج 1، ص 87.

(53) المصدر السابق، ص 88.

(54) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 112.

(55) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود بصيغ مختلفة عن عائشة رضي الله عنها.

(56) انظر المصدر السابق، ج 2، ص 349.

(57) سورة التوبة، الآية: 31.

أنهم كانوا يُحلون لهم ما يُحلون، ويُحرمون عليهم ما يحرمون فيتبعونهم دون دليل، وقد سُئِل رسول الله ﷺ عن معنى الآية فقال:

«أمَا إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكن إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه»[58].

ويشير إلى إسراف هؤلاء الفقهاء المتأخرين في تقليد من سبقهم من غير دليل، ويحذّر الناس من الأخذ بفتاواهم فيقول بهذا الصدد: «فتأملوا يا أولي الألباب كيف حال الاعتماد في الفتوى على الرجال من غير تحرٍّ للدليل الشرعي، بل لمجرد العرض العاجل. عافانا الله من ذلك بفضله»[59].

فالتقليد من غير دليل خروج عن السنة، ووقوع في الفتنة أو البدعة إذْ لا أحدَ معصوم من الخطأ عدا رسول الله ﷺ، وأخطاءُ العلماء أشدّ ضَرراً من أخطاء غيرهم «وقد حذّر السلف الصالح من زلة العالم وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين. فإنه ربما ظهرت فتطير في الناس كلَّ مطار، فيعدونها ديناً، وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين»[60].

كانت بين الشاطبي وبين هؤلاء الفقهاء الذين يتوجّهُ إليهم بالنقد، ويحذر الناس منهم، مصادمات عنيفة، فكان إذا أفتى بالجواز في مسألة أفتوا هم فيها بالمنع، وإذا أفتى بالمنع أفتوا هم بالجواز. من ذلك أنّه اسْتُفْتِيَ في قوم يدّعون التصوف، ويجتمعون في الليل، فيأخذون في الذكر بأصوات عالية، ثم ينتهون إلى الرقص والغناء إلى آخر الليل، وبعضُهم يدور، وبعضهم يضرب صدره، وبعضهم يضرب رأسه. فأفتى بتحريم ذلك، مبيّناً أنه بدعة منكرة، وأنّ من كان يريد التقرب إلى الله تعالى بغير ما كان عليه رسول

---

(58) أخرجه أحمد، والترمذي، والطبراني من عدة طرق.

(59) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 355.

(60) المصدر السابق، ص 349.

الله ﷺ وأصحابُه، فتقرُّبُه باطل[61] وقد استدلّ على فساد هذه الطريقة في التصوف بقول أبي الحسن النووي أحد أشياخ المتصوفة على منهج السنة «ومن رأيتَه يدّعي مع الله حالة تُخرجه عن حدّ العلم الشرعي فلا تقربنّ منه»[62] وبالرغم من قوة دليل ما أفتى به الشاطبي فإنّ بعض شيوخ الوقت ـ كما كان يسميهم ـ أفتى بجواز ذلك دون أن يستندوا إلى دليلٍ من الشرع، مع علمهم أنّ أولئك المبتدعة لم يكونوا من أهل التقوى والدين، وإنما كانوا يتخذون طريقتهم وسيلةً للعيش[63].

لم يكتفِ الشاطبي بالتنديد ببعض فقهاء غرناطة من معاصريه وإنما أخذ يبين منهجه في الفتوى فيقول:

«وأنا لا أستحلّ ـ إن شاء الله ـ في دين الله وأمانته أنْ أجد قولين في المذهب، فأُفتي بأحدهما على التخيير مع أني مقلّد، بل أتحرَّى ما هو المشهور، والمعمول به، فهو الذي أذكره للمستفتي. فإنْ أشكل عليَّ المشهور، ولم أرَ لأحدٍ من الشيوخ في أحد القولين ترجيحاً، توقفتُ»[64].

ويبدو أنه كان يعتمد في بعض فتاواه المصالح المرسلة، نتبيَّن ذلك من هذه القصة التي يوردها أحد الذين استفتوه فيذكر:

«كنتُ في صغري في كفالة أبي، وكان يتعيَّش من صناعة البناء... وكان أجره من وظيف وُظِّفَ على أهل البلد لبناء سورهم، فلمَّا عقلتُ، وجالست الفقهاء، سألتُ عنه إمام الوقت أبا سعيد بن لُبّ فأجابني بأنَّ ذلك لا يجوز... ثم سألتُ شيخنا الجليل أبا إسحاق فسوَّغَه، وكان معتمده في ذلك النظر، قيامَ المصلحة التي إنْ لمن يقمْ بها الناس، يعطونها من أموالهم،

---

(61) راجع كتاب الاعتصام، ج 1، ص 264، ص 278.

(62) المصدر السابق، ص 96.

(63) المصدر السابق، ص 264.

(64) فتاوى الشاطبي، ص 186.

ضاعت، مستنداً في ذلك إلى المصلحة المرسلة»[65].

والمتأمل في فتاواه التي يبنيها على القصد المصلحي يجدها تعكس الأوضاع الاجتماعية، والسياسية أحياناً، بالرغم من أنه اتخذ موقفاً انعزالياً من كل ما يتصل بالسياسة وهمومها، ولكن يبدو أنه ـ وإنْ انعزل عن السياسة الداخلية تماماً ـ فإنه لم ينعزل عن سياسة الدولة إزاء مواقفها الخارجية من النصارى والمتربصين سوءاً بمملكة غرناطة، فنحن نعلم أنّ هذه المملكة الإسلامية كانت ـ لصغرها، وضعفها ـ تسلك سياسة المداراة، والمراوغة، مما جعلها تُعمِّر اثنتين وستين ومائتيْ سنة[66]، فقد كان موقعها وسط قوى ثلاث متعادية، هي: قشتالة، وأراقون، والمغرب[67]، وهي وإنْ كانت تستعين ببني مرين على قتال الإسبان أحياناً، إلا أنها كانت تخشاهم على نفسها، وتَحْذَرُ من أنْ تقع فريسةً لهم كما وقع لبعض ملوك الطوائف مع المرابطين[68]، ولذلك لم تلتزم جانباً واحداً مع تلك القوى التي تحيط بها، فتارةً تتقرب من قشتالة ضد المغرب، وتارة تتقرب من المغرب ضد قشتالة، وأراقون[69].

وهكذا استطاعت أن تلعب بهذه الورقات الثلاث وأن تُوجّه الحزازات التي كانت بين تلك الدول لصالحها[70]. وجاءت فترة صراع حادة بين مملكة غرناطة، ومملكة قشتالة النصرانية على عهد أبي الحجاج يوسف الذي تولى الحكم من سنة 734 هـ إلى سنة 755 هـ فاستولى القشتاليون على جيان، وشاطبة، وإشبيلية، ونهض لهم أبو الحجاج فاستعاد بعض الحصون، وحاصر إشبيلية ودخلها، ثم تقدمت جيوشه إلى قرطبة فحاصرها[71] ولكن ضائقة مالية

(65) فتاوى الشاطبي، ص 187، 188.
(66) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج 2، ص 202.
(67) انظر مجلة عالم الفكر الكويتية، م 16، ع 2، ص 38.
(68) راجع الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 2، ص 24.
(69) انظر مجلة عالم الفكر، م 16، ع 2، ص 38.
(70) المرجع السابق، نفس المكان.
(71) راجع نهاية الأندلس، ص 112.

حلت بالدولة بسبب تكاليف هذه الحروب، فاستفتت حكومة غرناطة الفقهاء في جواز فرض ضرائب زائدة على أهل المملكة لمواجهة التعبئة للقتال، فامتنعوا من ذلك ولكن الشاطبي خرج عن إجماعهم وأفتى بالجواز قائلاً:

«إنا إذا قررنا إماماً مطاعاً، مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور، وحماية الملك المتسع الأقطار وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام، إذا كان عدلاً، أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال، إلى أن يظهر مال بيت المال، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار، وغير ذلك كيلا يؤدي تخصيص الناس به إلى إيحاش القلوب وذلك يقع قليلاً من كثير بحيث لا يجحف بأحد ويحصل المقصود»[72].

ومن فتاواه التي تصور هذه الظروف الخارجية التي كانت تعيشها غرناطة في عصره، أنّ الناس استفتوا الفقهاء في جواز بيع الأشياء التي يستعين بها العدو على الحرب، إلى النصارى، لِمَا كانوا عليه من ضيق في العيش، وهذا نص الاستفتاء:

«هل يباح لأهل الأندلس بيعُ الأشياء التي منع العلماء بيعها من أهل الحرب كالسلاح وغيره، لكونهم محتاجين إلى النصارى في أشياء أخرى من المأكول والملبوس، وغير ذلك؟ أم لا فرق بين أهل الأندلس وغيرهم من أرض الإسلام؟»[73] فأجاب الشاطبي بالمنع، ولم يلتفت إلى الضرورة التي تعلل بها المستفتون، لأنه رأى أنّ حماية المسلمين من العدو، وما تقتضيه تلك الحماية من عدم تمكينه مما يعينه عليهم، أولى من حاجة بعض الناس إلى الطعام، أما غيره من الفقهاء فأفتى بالجواز غافلاً عن أمن المسلمين وحماية الإسلام[74].

---

(72) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 121.

(73) فتاوى الشاطبي، ص 144.

(74) انظر كفاية المحتاج، ورقة 18 ظهراً.

وحين استُفتِيَ الفقهاء فيما أوجبته الدولة على الناس من ضرائب زائدة لإقامة الأسوار، وتحصين المدن توقُّعاً لهجوم النصارى، أفتى الشاطبي بالجواز، وأفتى بقية الفقهاء بالمنع كما قدمنا[75]، وظاهرٌ أنّ ما أفتى به الشاطبي هو الدين الحق، فالبلاد كانت في جهاد ضد النصارى الذين كانوا يتربّصون بها سانحة، وكانت مملكة غرناطة تعيش ما نسميه اليوم بحالة الطوارىء والاستعداد الدائم للحرب. ولكن ماذا كان موقف الفقهاء منه بعد هذه الفتاوى التي كان ينقض بها فتاواهم وبعد ذلك التجريح الذي كان ينالهم به؟

إنهم تألّبوا عليه وأخذوا يكيدون له ويشهّرون به علَّهم يُثنونه عن مواقفه، ولكنه يُصرّ على الثبات، ويجيبهم بقوله: «فإنّي أقول كما قال عمر رضي الله عنه: بالله لا أُحِلّ شيئاً حرّمه الله، ولا أُحرّم شيئاً أحلّه الله، وإنّ الحق أحق أنْ يُتّبَع، ومَنْ يَتَعَدَّ حدود الله فقد ظلم نفسه»[76].

ذلك هو الشاطبي الذي صورتْ فتاواه وحياتُه عصره، كما كانت تلك الفتاوى دالةً على سعة علمه، وفهمه العميق لمقاصد الشرع، فما هي إذن تلك المنزلة العلمية التي كان عليها؟ ذلك ما نراه في الفصل الموالي إن شاء الله.

(75) انظر نيل الابتهاج، ص 49 وفتاوى الشاطبي، ص 187، 188.
(76) كتاب الاعتصام، ج I، ص 12، 13.

الفصل الثالث

المكانة العلمية للشاطبي

لئن كانت غرناطة قد جمعت فلول الفارين الذين سقطت مدنهم وأقاليمهم بيد النصارى فإن هناك جوانب إيجابية حصلت من هجرتهم إليها، ذلك أنها استقطبت نشاطهم الفكري والفني إذْ كانت آخر ما تبقى من معاقل الإسلام بالأندلس كلها[1]، فعرفت الحضارة الإسلامية بهذا المعقل الأخير عهداً من الإشراق لا يقل عن عهودها السابقة مجداً وسؤدداً[2]، وتركزت فيها صناعات عديدة كصناعة الأقمشة والأواني، والجلود، والورق وغيرها، كما عجّت بالعلماء والأدباء[3] واحتفظت فيها الفنون والصناعات ـ وأهمها صناعة المعادن ـ بقيمتها الرفيعة إلى آخر أيامها. ويُعَدُّ قصر الحمراء الواجهة التي تعرض ما بلغته غرناطة من علو كعب في الحضارة الإسلامية وفنونها[4] فمهندسو غرناطة وبنّاؤوها هم الذين بنوا هذا القصر، وموّهوا حيطانه بزخرفة مذهبة، وأشكال هندسية رائعة ما تزال موضع إعجاب الناس إلى اليوم[5].

---

(1) انظر نهاية الأندلس، ص 326.

(2) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج 2، ص 202.

(3) المجمل في تاريخ الأندلس، ص 171.

(4) بروكلمان: المرجع السابق، ص 211، 212.

(5) راجع المجمل في تاريخ الأندلس، ص 173.

وقد شُيِّد هذا القصر على الجبل المشرف على المدينة مكان قلعة بُنيتْ في عهد الأمويين[6]، والواقع أنّ بناءه قد شُرِع فيه منذ عهد الغالب بأمر الله، مؤسس دولة بني الأحمر. ثم توالى عليه البناء بالزيادة والتحسين على يد خلفائه من بعده[7].

ويصف أحد الكتاب الغربيين عن الحضارة العربية هذا القصر، جامعاً بين الفن المعماري والروح العربية الإسلامية التي انبثق عنها فيقول: «يكشف لنا بهو السباع بِغُرَفِه الخاصة بالأمراء عما بلغه المثل الأعلى عن الفن والحياة من درجات الحضارة العالية، فكان المثلَ الأعلى في فن السمو بالمادة. أما في الحياة فهو اعتزال الدنيا»[8].

ويستمر الكاتب في هذا الوصف الشعري للفن الإسلامي بقصر الحمراء فيضيف إلى ذلك قوله:

«إن اطراد الألوان والخطوط، وخرير المياه في الجداول، كل ذلك يهيء التفكير إلى الهدف الذي ما زال المسلم التقي يسعى إليه، وهو الخلاص من الدنيا، والتقرب إلى الله. وهكذا يتجلّى في أرقى صور الفن الإسلامي تلك المثل العليا التي تراءت للعرب منذ ألف سنة من قبل، في وطنهم القديم. تلك المثل التي حملوها معهم في تيار الفتوح إلى جهات قاصية»[9].

ويلاحظ الكاتب أنه بسقوط غرناطة في يد الإسبان سنة 897 هـ/ 1492 م «تراجعت الحضارة العربية إلى شمال إفريقيا، وانكمشت تدريجياً هناك،

---

(6) بروكلمان: المرجع السابق، ص 173.
(7) المرجع السابق، نفس المكان.
(8) ل. ي هل: الحضارة العربية، ص 146.
(9) ل. ي. هل. المرجع السابق، ص 147.

ولكن بذور هذه الحضارة لم تمت، وإنما هي كامنة تحت الرماد في انتظار بعث جديد»[10].

وقد بلغت غرناطة أوج ازدهارها في عهد محمد الخامس، ثامن ملوك بني الأحمر الذي كان يلقب بالغني بالله، والذي تولى الحكم من سنة 755 هـ إلى سنة 793 هـ[11] فعاش الشاطبي معظم أيامه في ظل هذا الأمير الذي يبدو أنه اغتنم فرصة الحرب التي كانت ناشبة بين مملكتيْ قشتالة وأراقون النصرانيتين فعكف على الارتقاء بغرناطة، واستوزر هذا الأمير لسان الدين بن الخطيب، كما وفد عليه ابن خلدون سنة 763 هـ وأقام في خدمته، وسفر له عند النصارى[12].

ويصف لسان الدين بن الخطيب الذي كان معاصراً للشاطبي (713 هـ - 776 هـ) أهل غرناطة في زمنه فيقول:

«إنهم كانوا سنيين على مذهب مالك بن أنس، وكانت أخلاقهم جميلة، وصورهم حسنة، وأنوفهم معتدلة، وشعورهم سوداً مرسلة، وقدودهم متوسطة، تميل إلى القصر. وألوانهم بيضاء مشربة بحمرة. وألسنتهم فصيحة، عربية، تغلب عليها الإمالة. وأخلاقهم أبية. والعمائم تقلّ في زيهم إلا ما شذّ في شيوخهم، وقضاتهم، وعلمائهم. وأعيادُهم حسنة مائلة إلى الاقتصاد. والغناء بمدينتهم فاشٍ حتى في الدكاكين التي تجمع الأحداث»[13].

ثم ينتقل إلى وصف نسائهم فيذكر أنّ «حريمهم حريم جميل، موصوف بالسحر، وتنعُّمِ الجسوم، واسترسال الشعور، ونقاء الثغور، وخفة الحركات، ونُبل الكلام، وحسن المحاورة، إلا أنّ الطول يندر فيهن. وقد بلغن من التفنن

---

(10) المرجع السابق، ص 148.

(11) المجمل في تاريخ الأندلس، ص 173.

(12) ابن خلدون: التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، ص 84، 85.

(13) اللمحة البدرية في الدولة النصرية، ص 39، 40.

في الزينة، والتماجن في أشكال الحلي إلى غاية نسأل الله أن يغض فيها عنهن عين الدهر»[14].

ولعل هذا الترف والنعيم يصور لوناً من ألوان الحياة عند الطبقة الارستقراطية في ذلك المجتمع، ولم يكن يصور حياة الفئات الأخرى التي لا يجد بعضها أحياناً كفايتهم من الطعام والكساء، وكانوا يستفتون الفقهاء في بيع ما عندهم من سلاح للأعداء لحاجتهم إلى ضرورات العيش، وقد قدمنا شيئاً من الفتاوى التي تدل على ذلك[15].

ثم يذكر ابن الخطيب أن أهل غرناطة كلهم على مذهب أهل السنة في العقائد، وأنّ «الأهواء والنحل فيهم معدومة»[16].

ولعل هذه الظاهرة تعود فيما يذكر بعض الدارسين إلى سيادة المذهب المالكي بالأندلس منذ زمن هشام الأول بن عبد الرحمن الداخل الذي تولى الحكم من سنة 173 هـ إلى سنة 180 هـ[17] فيكون انتشار هذا المذهب قد تم ومالك ما يزال على قيد الحياة[18].

ويقال إن السبب في ميل هشام الأول إلى مذهب مالك أنه تناظر أمامه عالمان، أحدهما حنفي والآخر مالكي، فسأل هشام: من أين أبو حنيفة؟ فقيل له: من الكوفة. فقال: ومن أين مالك؟ فقيل له: من المدينة. فقال: إمام دار الهجرة يكفينا[19].

ومن ثمة أخذ الأندلسيون بالمذهب المالكي، وتركوا ما عداه من المذاهب الأخرى اقتداءً بأميرهم، ثم ساد هذا المذهب سيادة مطلقة حتى قيل

---

(14) ابن الخطيب، المرجع السابق، ص 40.
(15) انظر ما سبق، ص 43، 44.
(16) ابن الخطيب، المرجع السابق، ص 27.
(17) انظر مجلة عالم الفكر، م 10، ع 2، ص 85.
(18) عاش مالك رحمه الله من سنة 94 هـ إلى سنة 179 هـ.
(19) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 77.

إنهم كانوا لا يعرفون إلّا كتاب الله وموطأ مالك[20].

إن هذه البيئة التي تبدو حافلة بالمتناقضات كانت مع ذلك بيئة علم وجدٍّ في البحث وراء المعرفة، فعاوم الشرق كلها كانت رائجة بغرناطة، فكان على رأس كل فن من فنون العلم أعلام كبار، من أمثال ابن الفخار البيري في علوم اللغة، وابن الصائغ وأبي حيان في علم النحو خاصة. وأبي إسحاق الشاطبي في علم الأصول ومقاصد الشريعة[21]، وابن جزي وابن عاصم في الفقه، وابن الخطيب وابن زمرك في الأدب والسياسة، وابن هذيل الحكيم في الفلسفة، وغيرُ هؤلاء كثير[22].

ويجب أن نلاحظ أنَّ الفلسفة كانت تُدْرَسُ إلى جانب العلوم الشرعية، وعلوم اليونان الأخرى من منطق وطبّ وفلك، ورياضيات، ولم تكن محظورة مثلما كان الشأن أيام الدولة الأموية بقرطبة، فكان الأمير إسماعيل، أحد ملوك بني الأحمر الذي تولّى الإمارة من سنة 713 هـ إلى سنة 725 هـ يدرس الفلسفة على بعض النصارى، غير مستخفٍ بذلك[23].

ويقال إن اهتمام الناس بالفلسفة وعلومها في غرناطة قد أخذ يظهر بدايةً من أوائل القرن السادس للهجرة[24]، وكان أول من أذاعها بهذه المدينة ابنُ باجة (ت 533 هـ) الذي أقام بها مدةً استطاع فيها أن يُصنّف بعض كتبه، وأن يترك له أتباعاً قبل أن يلتحق ببلاط المرابطين بفاس[25].

ثم زاد ابن طفيل (ت 575 هـ) في التمكين لها، وكان قد وفد على غرناطة ليشغل بها منصب الحجابة لأحد ملوك الطوائف، وذلك قبل انتقاله إلى

---

(20) مجلة عالم الفكر، العدد السابق، نفس المكان.
(21) محمد الطاهر بن عاشور: أليس الصبح بقريب ص 79.
(22) المرجع السابق.
(23) مجلة عالم الفكر، م 10، ع 2، ص 103.
(24) ديبور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 375.
(25) المرجع السابق، نفس المكان.

مراكش وتولّيه منصب الوزارة للأمير الموحدي أبي يعقوب يوسف[26].

ونتبين من بعض كتابات الشاطبي أنّ كتب الفلاسفة كانت متداولة بين علماء غرناطة، وأنهم لا يجدون في ذلك حرجاً[27].

ويظهر أن العناية بكتب الطب وفنون الصيدلة، كانت أكثر من العناية بغيرها من العلوم النظرية المتصلة بالفلسفة، حتى إنّ أحد أمراء بني الأحمر أنشأ حديقة حول قصره، خصّصها للنباتات الطبية، ثم أباحها للأطباء يُجرون على ما فيها تجاربهم لاستخراج الأدوية[28].

وينبغي أن نشير إلى أنّه لم تكن بغرناطة مراكز مخصوصة لدراسة تلك العلوم المختلفة، أولَ عهد بني الأحمر، وإنما كان العلماء يُلقون دروسهم بالمساجد القريبة من بيوتهم[29]، وأول مدرسة بُنيت بالأندلس كلها هي التي بنيت بغرناطة، وسميت بالمدرسة النصرية، نسبةً إلى بني نصر، الأسرة الحاكمة، وكان تأسيسها أيام الشاطبي، على يد أبي الحجاج يوسف الذي تولى الحكم من سنة 733 هـ إلى سنة 755 هـ. وقد نُقشت على أحد جدرانها قصيدةٌ للوزير لسان الدين بن الخطيب، يقول في مطلعها، مشيداً بها:

ألَا هكذا تُبْنَى المدارس للعلم وتبقى عهود المجد ثابتة الرسم[30]

وأوْقف عليها العلماء نسخاً من مؤلفاتهم، وقد بقيت هذه المدرسة مَناراً للعلوم على مختلف أنواعها إلى آخر عهود المسلمين بالأندلس[31].

أما المركز الثاني للعلم فكان الجامع الأعظم، وكانت العلوم الأكثر حظاً

---

(26) ديبور: المرجع السابق، ص 375.
(27) انظر الإفادات والإنشادات، ص 107، الإفادة رقم 27.
(28) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام: ج 4 ص 388.
(29) محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص 76.
(30) رحلة القلصادي، ص 167.
(31) المرجع السابق.

من الدرس فيه هي العلوم الشرعية من تفسير، وحديث، وفقه، وغيرها. ومن العلماء ذوي الشهرة الواسعة الذين كانوا يُلقون الدروس في المدرسة النصرية، والجامع الأعظم معاً، ابن الفخار البيري، وابن جُزَي، وابن لُب، والشاطبي، والوزير لسان الدين بن الخطيب[32].

ونستطيع من تتبُّع بعض كتابات الشاطبي أن نَتَبَيَّنَ الكتب التي كانت معتمدة في مختلف العلوم التي تعرضنا إليها. ففي التفسير كانوا يعتمدون مفاتيح الغيب للرازي، والكشاف للزمخشري، ومبهمات القرآن لأبي عبد الله البلنسي[33].

ويعتمدون في الحديث، الصحيحين، والموطأ، والجواهر المفضلات في الأحاديث المسلسلات، لأبي الطيلسان القرطبي[34]. وكانت المدونة لسحنون عمدتهم الأولى في فقه الفروع، ولكنهم كانوا يمهدون هذا العلم لصغار الطلاب بمختصر ابن الحاجب المسمى «جامع الأمهات»[35].

أما علم الأصول فأهم ما كان متداولاً بينهم، كتاب «المستصفى» للغزالي، ومختصر ابن الحاجب في هذا العلم، وهو اختصار لكتاب مطول دعاه «منتهى السؤل والأمل، إلى علميْ الأصول والجدل»[36].

ويتعرض الشاطبي إلى مجموعة أخرى من كتب اللغة والنحو كانت متداولة على عهده، منها كتاب التسهيل لابن مالك، صاحب الأرجوزة المعروفة في النحو بالألفية، وهو كتاب لم يكمله، فأكمله ابنه وسماه «تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد»، إلى جانب الخصائص لابن جني، والصحاح

---

(32) انظر الإفادات والإنشادات، هنا وهناك.

(33) المرجع السابق، ص 21، ص 100.

(34) أحد كبار المحدثين بالأندلس، توفي سنة 642 هـ، كما أنه عالم بالعربية ومؤرخ، له مصنفات عدة في الحديث والتاريخ والتراجم (ابن الأبار: التكملة، ص 703، 704).

(35) المرجع السابق، ص 21، ص 163.

(36) هو بدوره تلخيص لكتاب «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي.

للجوهري من كتب المعاجم، فإذا جئنا للعلوم الرياضية وجدناه يتعرض إلى كتابين فيذكر أنه درسهما على بعض شيوخه، أحدهما «أرجوزة ابن الياسمين» في الجبر[37]، وثانيهما «كتاب الجبر والمقابلة» لأبي العباس بن البنا[38] وكلاهما من علماء فاس[39].

بعد هذا التصوير لبيئة الشاطبي العلمية، نأخذ ما كان له من منزلة فيها، وما كان قد عكف عليه من العلوم، وأي المناهج كان يسلك في تحصيلها؟

يُجمع الذين عرفوا الشاطبي على أنه كان أحد علماء غرناطة الذين تجاوزت شهرتهم بلاد الأندلس إلى أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، وكان العلماء من تلاميذه هم الذين بدأوا بالكتابة عنه، والتعريف بمكانته العلمية في الأندلس وخارجها، ويُعَدُّ ابن مرزوق الحفيد أكثر هؤلاء الطلاب شَغَفاً بأستاذه الشاطبي، فقد ترجم له ترجمة واسعة كانت مصدراً لمن ترجم له فيما بعد[40]، كما أشاد أبو عبد الله المجاري أحد تلاميذه أيضاً بمكانته العلمية على وجه الخصوص، فوصفه بأنه «نسيج وحده، وفريد عصره»[41]. ولا ينبغي أن ننسى أنّ هؤلاء الطلاب كتبوا عن شيخهم حين أصبحوا من كبار العلماء بالأندلس والمغرب. كما يجب أن نذكر أن المصادر التي تناولت هذا الجانب من شخصيته تكاد تجمع على أن الفنون العلمية التي خص بها نفسه وبرع فيها براعة فائقة ثلاثة، هي: الأصول، والفقه، واللغة[42] كما كانت له مشاركة

---

(37) هو أبو محمد عبد الله، المعروف بابن الياسمين من علماء المغرب، تُوفي بمراكش سنة 600 هـ وقد صنف أرجوزة في الجبر، شرحها ولي الدين أبو زرعة المتوفى سنة 862.

(38) هو أبو العباس بن البنا، من علماء المغرب أيضاً، عالم بالحساب والهيئة، توفي بمراكش سنة 724 هـ (دائرة المعارف الإسلامية ج 1، ص 224).

(39) انظر الإفادات والإنشادات، ص 160، 164.

(40) انظر نيل الابتهاج، ص 47. وابنُ مرزوق الحفيد هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. فقيه وأصولي، ومحدث، له تصانيف كثيرة، ارتحل إلى المشرق، ثم عاد وتوفي بتلمسان سنة 842 هـ (الضوء اللامع ج 7، ص 50).

(41) برنامج المجاري، ص 116.

(42) انظر فهرس الفهارس والإثبات، ص 134.

واسعة في الحديث، والتفسير، ولكنه كان أصولياً بالدرجة الأولى، فقد كان لا نظير له في هذا العلم إلا ابن الحاجبْ[43].

فإذا جئنا إلى العصر الحديث وجدنا محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا في مقدمة الذين شُغفوا بالشاطبي وآثاره العلمية فيعملان على إحيائها وتنبيه طلاب العلم إليها[44].

ويذكر الشاطبي نفسه أن بعض شيوخه كان يعرض عليه الفتاوى التي يُفتي بها من يستفتيه من الناس قبل أنْ يُظهرها لهم[45]، ومن هؤلاء أبو عبد الله الحفار[46]. مما يعكس المكانة التي بلغها بين علماء غرناطة، والواقع أن الشاطبي لم يكن يقنع بالمكانة المتواضعة في العلم، وإنما كان يرى أن «العالم إذا لم يشهد له العلماء، فهو في الحكم باقٍ على الأصل من عدم العلم، حتى يشهد فيه غيره، ويعلم هو من نفسه ما شُهِدَ له به»[47].

ونجد له نصاً آخر يتحدث فيه عن تدخله في المناقشات العلمية بين كبار العلماء بجامع غرناطة فيقول:

«حضرت يوماً بالمسجد الجامع بغرناطة مَقْدَم الأستاذ القاضي أبي عبد الله المقري، في أواخر ربيع الأول، عام سبعة وخمسين وسبعمائة (مارس، أفريل 1356 م) وقد جمع ذلك المجلس القاضي أبا عبد الله، والقاضي أبا القاسم الشريف شيخنا، والأستاذ أبا سعيد بن لُب، والأستاذ أبا عبد الله البلنسي، وذا الوزارتين ابن الخطيب، وجماعةً من الطلبة، فكان من جملة ما

---

(43) المحمصاني صبحي: فلسفة التشريع في الإسلام، ص 154، وابن الحاجب هو أبو عمرو جمال الدين، ولد بصعيد مصر سنة 570 هـ ودرس بدمشق، له مصنفات عديدة في الفقه والأصول، توفي بالإسكندرية سنة 646 هـ.

(44) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 10.

(45) انظر فتاوى الشاطبي، ص 99، 143، 161، 167.

(46) هو محمد بن علي الأنصاري، من فقهاء غرناطة ومحدثيها، توفي سنة 811 هـ.

(47) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 235.

جرى أن قال القاضي أبو عبد الله المقري: سُئلت عن مسألة من الأصول لم أجدْ لأحد فيها نصاً وهي: تخصيص العام المؤكد، بمنفصل»[48] ويذكر الشاطبي أنه هو الذي أجابه من بين الحاضرين وكان يومئذ ما يزال طالباً، فقال: «فأجبته بالجواز، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿**قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن**﴾[49] فهذا عام مؤكد. وقال رسول الله ﷺ: «لم يُحِلّ الله من الفواحش إلا مسألة الناس»[50].

ويبدو أن الشاطبي كان مغرماً بالمحادثات والمحاورات العلمية على هذا النحو، فالمراجع القديمة التي تناولت أخباره ذكرت أنه كان يحاور العلماء حتى خارج الأندلس عن طريق المراسلة[51] في كل ما كان يشغله من مسائل يثور فيها النزاع بينه وبين علماء عصره، ومنها مسألة مراعاة الخلاف في المذهب وهي قاعدة من قواعد المذهب المالكي[52].

وسبب إثارة قضية «مراعاة الخلاف في المذهب» بين الشاطبي وعلماء غرناطة هو أنه كان يرى عدم جواز التخيُّر من الأقوال، بحيث إذا كان في المسألة قولان، وجب أن تكون الفتوى بالقول المشهور منهما، دفعاً للتشويش على العامة، وسدًّا لأبواب الفتنة عليهم، فإنّهم سريعاً ما يقعون فيها، سيما

---

(48) الإفادات والإنشادات، ص 126.

(49) سورة الأعراف، الآية: 33.

(50) الإفادات والإنشادات، ص 127، وبيان ذلك أنّ الآية وردت بحكم عام هو تحريم الفواحش، وهو حكم مؤكد بما ورد بعده من التنصيص على الفواحش كلها. الظاهرة والباطنة، والحديث ورد بتخصيص الآية وهو نص مستقل عنها وقع فيه استثناء النسول من عموم الفواحش التي نصت عليها الآية.

(51) انظر نيل الابتهاج ص 48، وشجرة النور الزكية ص 231، والفكر السامي ج 2، ص 248.

(52) مراعاة الخلاف هي أن المسائل المختلف فيها يراعى فيها قول المخالف، وإنْ كان على خلاف الدليل الراجح عند المالكي، مثال ذلك أنّ النكاح المختلف في فساده يفسخ بطلاق، ويتوارث فيه الزوجان مراعاة للخلاف، أما المتفق على فساده فإنه يعتبر كالمعدوم، فيفسخ بغير طلاق، ولا توارث فيه.

حين تُفْتَحُ عليهم بتعدُّدِ الأقوال[53].

ثم إن إظهار الأقوال المرجوحة، أو الفتوى بالمذاهب الأخرى، يُفضي إلى التهافت على العمل بالرخص، فتضعف حُرمة الدين في النفوس، ويقع الاستخفاف بالمذهب المتَّبع[54].

لمَّا أعلن الشاطبي هذا الموقف من فتاوى معاصريه، وقع الاعتراض عليه بمسألة «مراعاة الخلاف في المذهب». ووجهُ الاعتراض هو أن اعتبار مراعاة الخلاف في المذهب يُعَدُّ دليلاً على جواز التخيّر بين الأقوال في المذهب، وجواز الاختيار من المذاهب الأخرى[55].

والواقع أن الشاطبي ارتبك بهذا الاعتراض، فأخذ يبرر موقفه بأنّ القضية صعبة، وأنها أشكلت على طائفة من العلماء من بينهم يوسف بن عبد البر[56]، وهنا يذكر أنه لم يجد بداً من أنْ يراسل في هذه القضية علماء تونس والمغرب[57].

وتذكر بعض المصادر أسماء أشهر أولئك العلماء الذين راسلهم، ومنهم أبو العباس أحمد القباب عالم فاس (ت 779 هـ)، وقاضي الجماعة بها أبو عبد الله محمد بن أحمد القشتالي (ت 777 هـ)، والإمام أبو عبد الله

---

(53) انظر الموافقات، ج 1، ص 103 -106.

(54) المصدر السابق، ج 4، ص 147.

(55) المصدر السابق، نفس المكان.

(56) المصدر السابق، ج 4، ص 151، ويوسف بن عبد البر من أشهر علماء الأندلس، كان يلقب بحافظ المغرب تنظيراً له بالخطيب البغدادي الملقب بحافظ المشرق. ولد ابن عبد البر بقرطبة سنة 368 هـ وجال بلاد الأندلس شرقاً وغرباً، متلقياً العلم على أشهر علمائها، متولياً القضاء بمدن عديدة فيها، وهو من أكبر فقهاء المالكية ومحدثيهم، من تآليفه: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وتجريد التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، وجامع بيان العلم وفضله وغيرها. توفي رحمه الله بشاطبة شرقي الأندلس سنة 463 هـ.

(57) انظر كتاب الاعتصام، ج 2، ص 146، وراجع أيضاً كتاب الموافقات، ج 4، ص 152.

محمد بن عرفة الورغمي التونسي (ت 808 هـ)[58] ولكن لم ترد عليه من هؤلاء العلماء الحلول التي كان ينتظرها، ويذكر هو نفسه ذلك فيقول: ولا زلت منذ زمان استشكله[59] حتى كتبت فيها إلى المغرب، وإلى إفريقية، فلم يأتني جواب بما يشفي الصدر»[60].

والنتيجة التي خرج بها من حيرته هي يقينه بصحة رأيه، وأنه لا مناص من التمسك بمشهور المذهب في المسائل الأخلاقية حتى لا يقع العامة في الفتنة، ولا يقع الخاصة في الحيرة والتردد نتيجةَ اضطراب الأقوال وتناقضها[61].

إنّ هذا الموقف ربما يوحي بتصلُّب الشاطبي، ولكنه أراد في الواقع حفظ الشريعة من التلاعب، فنادى بأن يتمسَّك علماء كلِّ مذهب بمشهور مذهبهم، فالشرُّ في نظره يأتي من مجاراة الأهواء، والبحث عن الرخص[62].

ويبدو أن موقفه على مستوى التفقه، مخالف لهذا الموقف المتشدد الذي اتخذه على مستوى الفتوى، فهو يرى أنّ الاقتصار في التفقه على مذهب واحد يورث التعصب الذي ينشأ عادة عن ضيق الأفق، ونجده يقول في هذا المعنى:

«كُتُبُ الحنفية كالمعدومة الوجود في بلاد المغرب، وكذلك كتب الشافعية، وغيرهم من أهل المذاهب. ومع أن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد ربما يُكسب الطالب نفوراً وإنكاراً لمذهب غير مذهبه، من غير اطلاعٍ على مَأْخَذِهِ، فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة الذين أجمع الناس على

---

(58) انظر نيل الابتهاج، ص 48، وفتاوى الشاطبي ص 58، ومقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 11.

(59) يعني بذلك «الخروج من الخلاف».

(60) الموافقات، ج 1، ص 104.

(61) انظر أعلام الفكر الإسلامي، ص 47، 75.

(62) المرجع السابق، نفس المكان.

فضلهم، وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشرع، وفهم أغراضه»[63].

ثم نراه يبدي أسفه، لأن هذا التعصب المذهبي الذي يحذِّر من الوقوع فيه كان هو الغالب على مواقف الفقهاء من مختلف المذاهب[64].

ولكي يستثني نفسه منهم فإنه يُعلن أنّ أئمة أهل السنة جميعاً أهلٌ لأنْ يُوثَقَ بهم في الدين[65]. مستمدًّا حُسْنَ ظنه بهم من أنهم كلَّهم أهلُ علمٍ، والعلمُ يرفعهم إلى أعلى الرتب دون استثناء، ذلك أنّ العلم «رتبةٌ لا توازيها رتبة، وأهلها أحياء أبَدَ الدهر»[66].

ونحن وإنْ كنا نتفق مع الشاطبي في ما يقوله بصدد العلم إلا أنّنا نرى أنّ هذا القول يعكس ما خطر لنا من قبلُ من أنّ أُسرة الشاطبي كانت مغمورة، وذلك ما حمله على أنْ يرى أنَّ الشرف كله في العلم وحده، وأستطيع أنْ أُدعِّم ما أذهب إليه بهذا النص من كلام الشاطبي نفسه حيث يقول:

«فهو (العلم) الذي يذكره الجمهور من كون صاحبه شريفاً، وإنْ لم يكن في أصله كذلك، وأنّ الجاهل دنيء وإنْ كان في أصله شريفاً»[67].

والحقيقة أنه كان يريد بهذا القول أن يرفع منازل العلماء فوق كل منزلة، وأن يجعل مردَّ الأمر كله إليهم، مما يذكرنا ببعض الطوباويات القديمة، مثل طوباوية أفلاطون في الجمهورية، والفارابي في المدينة الفاضلة. إذْ نجده يقول بهذا الصدد:

«وإن قوله (العالم) نافذ في الأشعار والأبشار. وحكمه ماض على

(63) الموافقات، ج 2، ص 391.
(64) المصدر السابق، ج 2، ص 391.
(65) المصدر السابق، نفس المكان.
(66) المصدر السابق، ج 1، ص 67.
(67) المصدر السابق، نفس المكان.

الخلق، وإن تعظيمه واجب على جميع المكلفين. إذْ قام لهم مقام النبي، لأن العلماء ورثة الأنبياء»[68].

غير أنه كان يرى أنّ شرف العلم لا يكون بهذه المكانة حتى يُطْلَبَ باعتباره طاعةً لله، وطريقاً إلى العمل بما شرع لعباده[69]، ومن هنا ساءت نظرته إلى الكثير من علماء عصره الذين لبسوا لبوس العلم، وليسوا من أهله.

وكان يتمثل فيهم بقوْلِ أبي المُفَضَّل المقدسي[70]:

تَصَدَّرَ للتدريس كلُّ مُهَوَّسٍ ... بليدٍ، تَسَمَّى بالفقيه المُدَرِّسِ
فَحُقَّ لأهلِ العلم أنْ يتمثلوا ... ببيتٍ قديمٍ شاعَ في كل مجلس
لقد هَزَلَتْ حتى بدا من هُزالها ... كُلاَهَا، وحتى سَامَهَا كلُّ مُفْلِسِ[71]

إن العلماء ليسوا بأزيائهم في نظر الشاطبي وإنّها بسعة معرفتهم، وآفاقهم العقلية، بحيث لا يكون العالم جديراً بلقب العلم «حتى يكون ريانَ من علم الشريعة، أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غيرَ مخلدٍ إلى التقليد والتعصب»[72].

وكان الشاطبي يكره ما نسميه اليوم بالتخصص العلمي، ويرى أنّ العلوم متكاملة، وأنه ينبغي الإلمام منها بالقدر الذي تسمح به الاستطاعة، فإنّ سعة المعرفة تورث سعة النظر، ورحابة الصدر[73]. ويذكر أنه آتَبَعَ في طلبه للعلم هذا المنهج فيقول:

«لم أزل منذ فُتِقَ للفهم عقلي، وَوجِّهَ شطر العلم طلبي أنظر في عقلياته

---

(68) الموافقات، ج 1، ص 67.
(69) المصدر السابق، نفس المكان.
(70) هو أبو الحسن شرف الدين علي بن المفضل المقدسي المالكي، محدث وفقيه له المصنفات العديدة في الفقه والحديث، توفي بالقاهرة سنة 611 هـ.
(71) انظر الإفادات والإنشادات، ص 87.
(72) الموافقات، ج 1، ص 87.
(73) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 24.

وشرعياته، وأصوله وفروعه لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت من أنواعه نوعاً دون نوع آخر، حسبما اقتضاه الزمان والمكان، وأعطته المُنَّة المخلوقة في أصل فطرتي»[74].

ونلاحظ أنه يختم هذا النص بشيء من التواضع الذي يتضمن الاعتراف بالعجز أمام الحدود التي تَحُدُّ من كل طموح إنساني مفرط، ولكننا نراه من ناحية أخرى يتباهى بالجهود التي قدّمها في سبيل العلم، وبالتضحيات الثقيلة التي كان يحتملها من أجل ذلك، والتي كانت قد سلبته ما يُسمّيه الناس سعادة وأنساً بمن يحبون. لقد أخلد إلى العزلة، واستخفّ في سبيل العلم بكل مُغرٍ، واستخف بلوم اللائمين على ترك نصيبه من الحياة. ويحدثنا هو نفسه بهذا كله فيقول:

«بل خُضت في لججه (العلم) خوض المحسن للسباحة، وأقدمتُ في ميادينه إقدامَ الجريء حتى كدت أتْلَفُ في بعض أعماقه. أو أنقطع في رفقتي التي بالأنس بها تجاسرتُ على ما قُدِّرَ لي، غائباً عن مقال القائل، وعَذْل العاذل، ومُعرضاً عن الصادّ، ولوم اللائم»[75].

والرجل وإنْ كان مُقدَّماً في علم الأصول كما بينا فإنه كان ذا اطلاعٍ واسع، وملمًّا إلماماً عميقاً بالعلوم المكونة للثقافة الإسلامية[76] والتي كان العلماء يجعلونها نوعين: علوم وسائل[77] وعلوم مقاصد[78].

وإذا تتبعنا مختلف الروايات التي قَدَّمت لنا شخصيته العلمية، فإننا

---

(74) كتاب الاعتصام، نفس المكان.

(75) المصدر السابق، ج 1، ص 25.

(76) انظر أعلام الفكر الإسلامي، ص 72.

(77) هي علوم اللغة التي تُتَّخَذُ وسائل لتحصيل علوم المقاصد التي هي العلوم الشرعية بمختلف أصنافها.

(87) انظر برنامج المجاري، ص 119.

نستطيع من خلال ذلك التقديم أن نعرف خصائص منهجه في حياته العلمية على النحو التالي:

1 ـ اعتماد المصادر القديمة دون غيرها، ويُحدّد الشاطبي نفسه هذه الخاصية المنهجية التي ألزم بها نفسه فيقول: «شأني عدم الاعتماد على التقاليد المتأخرة إما للجهل بمؤلفيها، أو لتأخُّر أزمنتهم جدًّا. فلذلك لا أعرف كثيراً منها ولا أقتنيه، وعمدتي كتب الأقدمين المشاهير»[79].

وهو يعني بكتب المتأخرين الذين لا يعتمدهم، كتبَ ابن بشير المهدوي[80] وابن شاس[81] وابن الحاجب[82] ومن لحق بهم[83].

وكان يرى أنّ هؤلاء المتأخرين هم الذين أفسدوا الفقه، بما أدخلوا عليه من اختصارات، وما كانوا يعمدون إليه من التساهل في النقل، فينقلون عن كلّ من يصادفهم[84]، كما أنهم لا يختلفون عن أولئك الذين يُفتون الناس بالأقوال الضعيفة[85].

وعندما أنكر عليه بعض العلماء ذلك ـ كما يوحي به النص الذي سنذكره ـ أجابه بأنّه لم يكن متحاملاً على هؤلاء العلماء المتأخرين، وإنما كوّن رأيه من اطلاعه على كتبهم، ومقارنتها بكتب المتقدمين من العلماء، ويقول في ذلك:

---

(79) كتاب الاعتصام، ج 1، ص 14.

(80) هو أبو طاهر إبراهيم بن عبد الصمد المعروف بابن بشير المهدوي، من علماء تونس، له مصنفات عديدة أكثرها اختصارات لأمهات الفقه، توفي سنة 527 هـ.

(81) هو نجم الدين أبو محمد عبد الله المعروف بابن شاس، من علماء المالكية بمصر، اشتهر بكتابه «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» صنفه على طريقة الغزالي في الوجيز، توفي بدمياط بمصر سنة 610 هـ.

(82) تقدم التعريف به، انظر صفحة 51 من هذا البحث.

(83) راجع كفاية المحتاج للتنبكتي، ورقة 18 ظهراً.

(84) المجددون في الإسلام للصعيدي، ص 307.

(85) مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية، ص 474.

«وأما ما ذكرتم من عدم اعتمادي على التآليف المتأخرة، فليس ذلك مني محض رأي، ولكن اعتمدته بحسب الخبرة عند النظر في كتب المتقدمين مع المتأخرين»[86].

2 ـ التحري والدقة وطلب البرهان:

يمكن الاكتفاء في تصوير هذه الخاصية من خواص منهجه بشهادة تلميذه أبي عبد الله المجاري الذي ذكر أنّ الشاطبي كان شديد التحري، والتحقيق للأخبار والمسائل العلمية على حدٍّ سواء، فلا يقبل إلّا ما قام الدليل على صحته، أو ثبوته[87].

فكان التحقيق في المسائل، والتثبت من صحة الروايات عادة من عاداته الفكرية التي لا يتخلّى عنها، إنْ في دروسه، أو في تآليفه، أو في جداله ومراسلاته مع علماء عصره[88].

3 ـ اعتماد الأسانيد في النقل:

هذه الخاصية المنهجية استمدّها الشاطبي من علماء الحديث، إذْ يذكر تلميذه أبو عبد الله المجاري أنه كان لا يدرس لطلابه كتاباً إلّا إذا عرف سنده إلى مؤلفه[89]، ويذكر أيضاً أنه لمّا قرأ عليه مختصر ابن الحاجب، عرَّفه بسنده كله، من شيخه هو إلى مؤلفه، يقول المجاري:

«ومختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب في أصول الفقه سمعتُ عليه بعضه تفقُّهاً، وحدثني به عن الشيخ النظار أبي علي منصور بن عبد الرزاق الزواوي، وحدثني بجميعه عن الإمام أبي عبد الله المسفِّر البِجائي، قراءةً

(86) نيل الابتهاج، ص 50.
(87) أنظر برنامج المجاري، ص 52.
(88) انظر كتاب الاعتصام، ج 1، ص 11.
(89) انظر برنامج المجاري، ص 116.

عليه بجميعه عن أبي ناصر الدين المِشْذالي، قراءةً لجميعه عن زين الدين الزواوي، قراءةً عليه، عن أبي عمرٍو بن الحاجب مصنفه، قراءةً عليه»[90].

وهكذا يستمر المجاري في الحديث عن أسانيد الكتب المعتمدة التي كان الشاطبي يُدَرِّسها لطلابه بغرناطة فيذكر منها الموطأ لمالك، والكتاب في النحو لسيبويه، ومختصريْ ابن الحاجب في أصول الفقه وفروعه وغيرها[91].

وينبغي أن نذكر ما سبق أنْ قدمنا من أنَّ الشاطبي كان يعد ابن الحاجب من المتأخرين الذين لا يعتمد على كتبهم مثل ابن شاس، وابن بشير المهدوي[92] وليس هذا من التناقض في شيء، فقد كان لا يعتمد تلك الكتب في الفتوى، ولكنه كان يعتمدها في التدريس لاختصارها، وسهولة المأخذ منها على الطلاب، نتبين ذلك من أنها كانت متداولةً بين العلماء في دروسهم، كما قدمنا، ولم يُرَ أنها كانت متداولة بينهم في الفتوى[93].

والواقع أن الشاطبي لم يكن متقيِّداً بكتب معينة مثل علماء عصره، وإنما كان يختار من الأمهات ما كان يتفق مع منهجه الذي وصفناه في هذا الفصل من البحث.
ويصوِّر الشيخ محمد رشيد رضا هذه الاستقلالية في المنهج والرأي عند الشاطبي، فيعدُّه بذلك من العلماء القلائل الذي ظهروا بقلةٍ في تاريخ الأمة الإسلامية فيقول:

«العلماء المستقلّون في هذه الأمة ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين، والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل»[94].

---

(90) المرجع السابق، ص 117، 118.
(91) المرجع السابق.
(92) انظر ما سبق، ص 58.
(93) انظر ما سبق، ص 49، 50.
(94) مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 3.

ولعله بهـذه الاستقلاليـة كان يختـار شيوخـه أيضاً. فَمَنْ هؤلاء الشيـوخ الذين كان يتردد الشاطبي على مجالسهم، ويأخـذ علمه عنهم؟ ذلـك ما سنُلمّ به في الفصل التالي إنْ شاء الله.

الفصل الرابع

شيوخ الشاطبي

تذكر بعض المصادر أن شيوخ الشاطبي لم يكونوا جميعاً من الأندلس بل وفدت طائفة هامة منهم على غرناطة من فاس وبجاية[1].

وإذا تأملنا القائمة التي تذكرها تلك المصادر لهؤلاء الشيوخ وجدنا أكثر من ثلثهم وافدين فعلاً على غرناطة[2].

ويلوح لنا أن تفسير هذه الظاهرة يعود إلى سياسة الوزير لسان الدين بن الخطيب بعد عودة الغني بالله إلى عرشه بمعونة ملك المغرب أبي سالم المريني، فقد بات ابن الخطيب بعد هذه العودة مطلق اليد في سياسة غرناطة، وتدبير أمورها، وسلم إليه ملكها بمقاليدها، ويحدثنا ابن خلدون على هذا الوضع الذي شاهده مشاهدة عيان فيقول:

«وخلا لابن الخطيب الجو، وغلب على هوى السلطان، ودفع إليه تدبير الدولة، وخلط بنيه بندمائه، وأهل خلوته، وانفرد ابن الخطيب بالحل والعقد، وانصرفت إليه الوجوه، وعلقت به الآمال، وغشي بابه الخاصة والكافة»[3].

---

(1) فتاوى الشاطبي، ص 33، وانظر أيضاً الإفادات والإنشادات، ص 20، وما بعدها.

(2) نيل الابتهاج، ص 47، 48، وراجع أيضاً شجرة النور الزكية، ص 231، وكتاب الاعتصام، ج 1، ص 10، 11.

(3) ذكره المقري في نفح الطيب، ج 2، ص 29.

لما تمكن ابن الخطيب من أمور الدولة هذا التمكن، جعل يسعى إلى توطيد لُحمتها بالمغرب، وربما كان ينوي الإطاحة ببني نصر، وإلحاقها بالمملكة المغربية[4]، وقد أصبحت المملكتان بهذه السياسة كأنهما مملكة واحدة، وذلك ما يفسّر، على الأرجح، توافدَ العلماء المغاربة على غرناطة، حتى إنّ فريقاً من أولئك العلماء كان يأتي غرناطة فيُلقي بها بعض دروسه، ثم يعود إلى فاس فيلقي بها شيئاً من دروسه أيضاً، وهكذا يَظل متردداً بين المدينتين وكأنهما يقعان في قطر واحد[5].

وكان أهم شيوخه الأندلسيين أبو عبد الله محمد بن الفخار البيري وأبو سعيد بن لب، وأبو جعفر أحمد الشَّقُوري، وأبو عبد الله محمد البَلنسي، وأبو عبد الله محمد اللَّوْشي[6].

وأما شيوخه المغاربة فهم أبو عبد الله محمد المَقَّرِي الجد، وأبو علي منصور الزواوي، وشمس الدين بن مرزوق التلمساني، وأبو القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي، وأبو عبد الله محمد التلمساني[7].

ونلمس من كتابات الشاطبي أنه كان يُكبر هؤلاء الشيوخ لِمَا كانوا عليه من متانة في العلوم الشرعية، ونحس أنه كان يثق بما يذهبون إليه.

من ذلك أنه احتج بأقوالهم في قضية «لازم المذهب»[8] فقال:

---

(4) انظر مجلة عالم الفكر، المجلد 16، العدد 2، ص 39.

(5) انظر برنامج المجاري، ص 119، وقارن بما ورد في الإفادات والإنشادات، ص 20، 21، 22، وراجع أيضاً الأعلام للزركلي ج 6، ص 226.

(6) انظر الإفادات والإنشادات، ص 20 وما بعدها.

(7) المصدر السابق، وانظر أيضاً نيل الابتهاج، ص 47، 48.

(8) اختلف الفقهاء في قضية ـ لازم المذهب ـ هل هو مذهب أم لا؟ كقول مالك لمن سأله أن يُحرم من المدينة، بالمنع. وأفتاه أن يحرم من ذي الحُلَيْفة، أي من حيث أحرم رسول الله ﷺ، لأنه يلزمه ـ إنْ أحرم من المدينة ـ أن يظن أنه سبق رسول الله ﷺ إلى فضيلة قصُر عنها.

«والذي يقوله شيوخنا البجائيون، والمغربيون ويرون أنه رأي المحققين أيضاً أنَّ لازمَ المذهب ليس بمذهب، فلذلك إذا قُرِّرَ على الخصم أنكره غاية الإنكار»[9].

ونحن سنتناول هؤلاء الشيوخ بالتفصيل، محددين الجوانب المهمة في علاقة مترجمنا بكل منهم، ومرتبينهم حسب الأهمية التي تتراءى لكل واحد منهم:

ابن الفخار البيري:

أبو عبد الله محمد بن الفخار البيري، من مدينة البيرة الأندلسية التي قدمنا الحديث عنها والتعريف بها، وكان أستاذاً للشاطبي في اللغة والأدب[10] وقد لازمه إلى وفاته. ونجد أبا عبد الله المجاري أحد تلاميذ الشاطبي يذكر الكتب التي كان يدرسها أستاذه على شيخه ابن الفخار، ويَعُدُّ منها الكتاب لسيبويه، وألفية ابن مالك[11]، وقد أشاد المقري الحفيد بابن الفخار وسعة علمه، فذكر أنه كان إماماً في علوم العربية، لا مطمع لغيره في اللحاق به[12]، ويظهر أن شهرة ابن الفخار ونبوغه تجاوزت حدود الأندلس، وقد تركت وفاته في نفوس طلابه حسرة مرة، وكان الشاطبي إذا ذكره الْتَاعَ لذكراه، فكان يقول: «أوَّاهُ على فَقْدِ السادة أمثاله»[13] وظل هؤلاء الطلاب أوفياء له، يزورونه وينشدون مراثيهم على قبره. ويحدثنا الشاطبي عن شيء من ذلك فيذكر أنَّ ابن حذلم[14] أنشد على قبر ابن الفخار هذه الأبيات الحزينة وهي من تأليف

(9) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 64.
(10) المجددون في الإسلام، ص 307، وانظر أيضاً أعلام الفكر الإسلامي، ص 72.
(11) انظر برنامج المجاري، ص 116.
(12) انظر نفح الطيب، ج 5، ص 355.
(13) الإفادات والإنشادات، ص 136.
(14) فقيه وشاعر، تولى الكتابة للسلطان عبد الرحمن المريني بمراكش، واشتهر بمعرفته لفقه النوازل.

ابن حذلم نفسه. يقول فيها:

أيا جَدَثاً قد أحرز الشرف المحضا ... بأنْ صار مثوى السيد العالم الأرضى
عجبتُ لما أحرزتَه من معارف ... وشتى فِعال لم تزل تَعْمُرُ الأرضا
طُوِيتَ عليه وهو عينُ زمانه ... فيا جفنَ عينِ الدهرِ لِم تُؤْثِرُ الغمضا؟
فحيَّاك من صوب الحيا طَلُّ ديمَةٍ ... تُديم له في الجنة الرفع والخفضا
فها نحن في عيد الأسى عند قبره ... وقوف لنقضي من عيادته الفرضا
كمثل الذي كنا وقوفاً ببابه ... بعيدِ الأماني زائرين له أيضاً
ومنَّا سلام لا يزال يخصه ... يُذَكِّرُه من بعض أشواقنا البعضا[15]

وتتفق المراجع على أن ابن الفخار قد توفي سنة 754 هـ[16] ولكن هذا التاريخ ليس صحيحاً، فقد عثرت بكتاب الإفادات والإنشادات أن الشاطبي نفسه يذكر أن أستاذه ابن الفخار كان ينشده الشعر سنة 756 هـ، فيقول: «أنشدني الفقيه الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار رحمه الله، وقال: أُلْقِيَ إليّ في سرّي بيتٌ لم أسمعه قط، في السادس عشر من رجب، عام ستة وخمسين وسبعمائة.

لِتَكُنْ راجياً كما أنتَ ترجو ... ولأرْبَى من الذي أنت راج»[17]

وأُرجح أنْ يكون ابن الفخار توفي أواخر سنة 756 هـ أو أوائل السنة الموالية، ذلك أنَّ الشاطبي يذكر احتفاء علماء غرناطة وكبار الرجال فيها بمقدم المقري من تلمسان ويحدد ذلك بأواخر ربيع الأول سنة 757 هـ ويذكر العلماء الذين حضروا مجلس الترحيب بذلك الشيخ الكبير ولا يذكر ابن الفخار من بينهم[18]، فيكون ابن الفخار إذن قد توفي خلال المدة الفاصلة بين رجب سنة

(15) الإفادات والإنشادات، ص 161.
(16) انظر مثلاً نفح الطيب، ج 5، ص 355، وفتاوى الشاطبي، ص 33، ومقدمة المحقق لكتاب الإفادات والإنشادات، ص 20.
(17) الإفادات والإنشادات، ص 143، الإنشادة رقم 66.
(18) انظر المصدر نفسه، ص 126.

756 هـ، وربيع الأول سنة 757 هـ.

ولم يكن ابن الفخار شيخاً لمترجمنا في علوم اللغة والأدب وحدهما، وإنما كان شيخاً له في القراءات أيضاً، ويقال إنه قرأ عليه القرآن بالقراءات السبع، في سبع ختمات[19].

ويحدثنا الشاطبي نفسه أن ابن الفخار كانت له وجوه في القراءات يتأوّلها، ويصف ذلك فيقول:

«كان شيخنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله القَفّار رحمه الله، يأمرنا بالوقف على قوله تعالى في سورة البقرة ﴿قالوا الآن﴾[20]، ويبتدىء ﴿جئتَ بالحق﴾، وكان يفسر لنا معنى ذلك، أن قولهم: ﴿الآن﴾ أي: فهمنا وحصل لنا البيان. ثم قال: ﴿جئت بالحق﴾ يعني في كل مرة وعلى كل حال»[21].

وابن الفخار يريد أن يتجنّب فَهْماً لا يتماشى مع عصمة الأنبياء عليهم السلام، ذلك أنه لو لم يقع الوقف عند ﴿الآن﴾ وقُرِئَتْ مع ﴿جئت بالحق﴾ لأصبح المعنى أنّ موسى عليه السلام لم يأتهم بالحق إلا عند المرة الأخيرة، فالدافع إلى التأول عنده إنما هو الحرص على سلامة الاعتقاد كما ترى.

أبو عبد الله محمد بن أحمد المقري:

يعرف هذا الشيخ من شيوخ الشاطبي بالمقَّري الكبير أو المقري الجد، تمييزاً له من حفيده صاحب نفح الطيب[22]، وقد ولد بتلمسان دون أن يُحدد أحد تاريخ مولده، ويقال إنه ارتحل إلى المشرق والتقى بابن القيم الجوزية

---

(19) انظر برنامج المجاري، ص 119، ونيل الابتهاج، ص 47.

(20) هي الآية 71 ونصها: **﴿قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾**.

(21) الإفادات والإنشادات، ص 150.

(22) ولد المقري الحفيد بتلمسان، وتوفي بالقاهرة سنة 1014 هـ، من تصانيفه: نفح الطيب في سبعة أجزاء، وأزهار الرياض في أخبار عياض، وغيرها. انظر ترجمته في معجم المؤلفين لكحالة، ج 2، ص 78 وفهرس الفهارس للكتاني، ج 2، ص 13، 15.

(ت 751 هـ) تلميذ ابن تيمية (ت 728 هـ) وصاحب كتاب أعلام الموقعين[23]، ثم عاد إلى المغرب واستقر بفاس، متولياً خطة القضاء بها. وفي ربيع الأول من سنة 757 هـ وفد على غرناطة سفيراً لدى أميرها من قبل ملك المغرب أبي عنان المريني[24]، فأخذ يُلقي دروسه في الفقه والحديث بجامعها الأعظم، ويحدثنا الشاطبي عن مَقْدَمِه، وعن المجلس الذي عقده علماء غرناطة للاحتفاء به[25]، مما يدلّ على أنَّ شهرته في العلوم الشرعية قد سبقته إلى الأندلس، حيث يُعَدُّ من أعلام المذهب المالكي بالمغرب[26]، فهو صاحب كتاب القواعد الذي اشتمل على مائتين وألف قاعدة من قواعد الفقه المالكي. ولكن يبدو أن الرجل ميال إلى التصوف، كما يبدو أنه أثَّرَ في الشاطبي من هذه الوجهة، فقد تلقى عنه كتابه في التصوف الذي سماه «الحقائق والرقائق»[27].

ومما يبرهن على هذا التأثير أن الشاطبي نفسه يورد بعض الشعر ذي النغمة الصوفية في العشق والوجد، ويذكر أن شيخه المقَّري كان يُنشده إياه وأنَّ هذا الشعر كان من نظمه، ومنه قوله:

وَجْدٌ تُسَعِّرُهُ الضُّلو ع، وما تُبَرِّدُهُ المدامعْ
فإذا تحركتِ الصَّبا بةُ، فالمهابة لا تطاوعْ
بالله يا هذا الهوى ما أنتَ بالعشاق صانع؟[28]

ويظهر أنه كان يخصص وقتاً هاماً لدراسة أعمال المتصوفة، إذْ يقال إنه أكمل ألفية الصوفي الكبير ابن الفارض[29] نظماً، وسمَّى هذه التكملة «لمحة

(23) انظر شذرات الذهب، ج 6، ص 193.
(24) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 2، ص 191.
(25) انظر الإفادات والإنشادات، ص 126، 127.
(26) انظر نيل الابتهاج، ص 249.
(27) انظر برنامج المجاري ص 119، و ص 121، وانظر أيضاً نفح الطيب، ج 3، ص ٠١١.
(28) انظر الإفادات والإنشادات ص 99، ونفح الطيب، ج 5، ص 230.
(29) هو عمر بن علي بن المرشد بن الفارض، الحموي الأصل، المصري الموطن، شاعر صوفي، =

العارض لتكملة ابن الفارض»[30].

والغالب على الظن أن نـزعته إلى التَّصـوف قد صبغت أخـلاقه، فكـان يكره أن يدعوه الناس بألقابِ مَا تولَّى من رُتب، إذْ يذكر الشاطبي أنّه كان يكره أنْ يدعوه الناس «قاضي القضـاة» ويستند في هـذه الكراهـة إلى أصل شـرعي وهو قولـه ﷺ: «إنَّ أخنع[31] الأسمـاء عند الله يـوم القيامـة رجلٌ تَسَمَّى بملك الأملاك، لا مالكَ إلا الله»[32]، فهو يُعمِّمُ هـذا الحديث في الألقـاب المفخّمة كلها[33].

ويظهر أن الشاطبي لم يتلقَّ عن المقري الفقه والتصوف فحسب، وإنمـا أخذ عنه الحـديث كذلـك، من مصادره التي كـانت متداولـة، والتي ذكر أحـدُ المترجمين له بعضها وهي صحيح البخـاري، وسنن الترمـذي، وسنن النسائي وموطأ مالك، وثلاثيات البخاري[34].

وبالرغم من قصر المدة التي قضاها المقري بغرناطة[35] فـإنه كـان ـ فيما يظهر ـ قد ترك بها أثراً بالغاً، كما كانت العلاقة بينه وبين الشاطبي قد تجاوزت علاقة الصديق بصديقه، والشاطبي نفسـه يحدثنـا عن ذلك فيـذكر أن المقـري خصه-دون غيره بسنـد مصافحـة ينتهي إلى رسول الله ﷺ، ويـورد هذا السنـد على النحو التالي:

= شافعي المذهب، اشتغل بالفقه والحديث، ثم ارتحل إلى مكة وانعـزل بواد بعيـد عنها، وعـاد إلى مصر بعد خمسة عشر عاماً، من آثاره ديوان شعر في التصوف، توفي بالقاهرة سنة 632 هـ. ابن خلكان ج 1، ص 483.

(30) انظر نفح الطيب، ج 5، ص 230.

(31) أخنع الأسماء: أحقرها وأبخسها.

(32) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، وأحمد في مسنده.

(33) انظر الإفادات والإنشادات، ص 161، 162.

(34) الثلاثيات هي الأحاديث التي يكون سندها من شيـخ مخرجهـا إلى رسول الله ﷺ ثـلاثة رواة، وتنحصـر ثلاثيـات البخاري في اثنين وعشـرين حديثـاً، شـرحهـا محمـد شـاه بن حـاج حسن المتوفى سنة 939 هـ. انظر كشف الظنون، المجلد الأول، ص 521، 522.

(35) قضى المقري بغرناطة أقل من عامين، حيث عاد إلى فاس وتوفي بها سنة 759 هـ.

«صافحت الشيخ الفقيه القاضي أبا عبد الله المقري عام سبعة وخمسين وسبعمائة، بمصافحته الفقيه الصالح أبا محمد عبد الله بن عبد الواحد بن إبراهيم المجاصي، بمصافحته أبا سعيد عثمان بن عطية الصعيدي، بمصافحته أبا العباس أحمد الملثم، بمصافحته لعمر، بمصافحته رسول الله ﷺ»[36].

كما يذكر أنه خصه بسند آخر يسميه «سند تلقيم» ويورد هذا السند فيقول:

«لقمني الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله المقري رحمه الله لقمة بيده المباركة، وقال: لقمني الشيخ أبو عبد الله المفسر وقال: لقمني أبو زكريا المحياوي، وقال: لقمني أبو محمد صالح، قال: لقمني ابن العربي، قال: لقمني الغزالي، قال: لقمني أبو محمد الجريري، قال: لقمني الجنيد، قال: لقمني سَرِي السقطي، قال: لقمني معروف الكرخي، قال: لقمني داود الطائي، قال: لقمني حبيب العجمي، قال: لقمني الحسن البصري، قال: لقمني علي بن أبي طالب، قال: لقمني رسول الله ﷺ»[37].

ونلاحظ أنّ رجال سند التلقيم هذا، كانوا من المتصوفة، مما يجعلنا نشك في ظاهر معناه، ونذهب إلى أن دلالته رمزية، لعلها تشير إلى أن التصوف الحق مصدره السنة، وأنه أخذ عن رسول الله ﷺ بواسطة علي بن أبي طالب الذي كان معروفاً بحياةٍ ملؤها الخشونة، والانصراف عن طيب العيش.

والواقع أنني لا أُورد هذه الأسانيد معتقداً صحتها، ولكني أُوردها لدلالتها التاريخية، فهي تصور على الأقل لوناً من ألوان الحياة التي كان الناس

(36) الإفادات والإنشادات ص 99، ونفح الطيب، ج 5، ص 230.
(37) المصدر السابق، ص 140.

يحيونها في ذلك الوقت، كما تصور ضروباً من العلاقات الخاصة وشيئاً من الحياة العقلية.

ويلوح أنَّ الشاطبي كان يُضمر للمقري تقديراً كبيراً، ويجد في ما كان يخلع عليه من ألقاب الإكبار والتبجيل تعبيراً عن ذلك التقدير فكان كثيراً ما يقول:

«حدثني الشيخ، الفقيه، القاضي، الجليل، الشهير، الخطير أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر المقري»[38].

أبو سعيد بن لُبّ:

هذا الشيخ من شيوخ الشاطبي هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي. كان فقيهاً وشاعراً وعالماً باللغة[39]. تولى منصب الإفتاء بغرناطة، والخطبة بجامعها الكبير، والتدريس بمدرستها المشهورة المسماة بالمدرسة النصرية التي أسسها أحد ملوك بني الأحمر السلطان أبو الحجاج يوسف سنة 750 هـ وحبَّس عليها رباعاً، وجلب إليها الماء كما قدمنا[40].

ولد ابن لب سنة 710 هـ وتوفي سنة 782 هـ، قبل وفاة الشاطبي بثماني سنوات[41]، ويُعَدُّ من أشهر علماء غرناطة في القرن الثامن، فلم يبق أحد بالأندلس من المشتغلين بالعلم لم يقصده ولم يأخذ عنه[42]، فقد كان أحد الثلاثة الذين ذاع صيتهم بالأندلس والمغرب[43]. أما صاحباه فهما المقري، وقد ترجمنا له، وابن مرزوق الذي سيأتي الحديث عنه.

---

(38) الإفادات والإنشادات، ص 81.

(39) انظر الأعلام للزركلي، ج 5، ص 140، وانظر أيضاً معجم المؤلفين لكحالة، ج 8، ص 58.

(40) انظر ما سبق، عند ذكر مراكز العلم بغرناطة.

(41) انظر نفح الطيب، ج 5، ص 209.

(42) انظر الديباج المذهب، ص 220.

(43) انظر أعلام الفكر الإسلامي، ص 72.

كان ابن لبّ شيخاً للشاطبي في فروع الفقه[44]، وكان اشتغاله بالفتوى حَتَّمَ عليه الاهتمام بنوع خاص من الفقه هو فقه النوازل، الذي ألَّف فيه كتاباً سماه «الفتاوى»[45]، وكان اشتغاله بعلوم اللغة لا يقل عن اشتغاله بالفقه، على عادة الأندلسيين. ويقال إنه ألف في علوم اللغة كتباً قيّمة، منها كتاب «شرح الجمل» للزجاج، وشرح ما يتعلق بعلم الصرف من كتاب «التسهيل» لابن مالك[46].

كان ابن لُب مغرماً بالألغاز النحوية، ألف فيها أُرجوزة سماها «القصيدة النونية، في الأحاجي والألغاز النحوية» تبلغ سبعين بيتاً، شرحها بنفسه[47]، ويحدثنا الشاطبي عمّا كان يجري بينه وبين هذا الشيخ من شيوخه، من حديث حول هذه الألغاز، من ذلك أنّه سأله يوماً عن وجه الإشارة بالبعيد بدلاً من القريب في قوله تعالى: ﴿**وما تلك بيمينك يا موسى**. . .﴾[48].

قال الشاطبي: «ففكرتُ فلم أجدْ جواباً»[49] فجعل ابن لب يُبَيِّنُ له ذلك، فذكر له أنَّ الله تعالى أشار بالبعيد (تلك) مع أن المقام يُقتضي الإشارة بالقريب، ليدل على أنه تعالى، مباين للمكان، فلا يوصف بالقرب المكاني. فالبعد في الإشارة مقصودٌ به تنزيه الذات العلية عن نسبة المكان، أو الحلول فيه[50].

ولم يكن الشاطبي مطمئناً لابن لب في علوم اللغة، فكان يعرض ما يسمعه منه على ابن الفخار، لأن ابن الفخار قد خص نفسه بهذه العلوم وبرع

---

(44) انظر أعلام الفكر الإسلامي.
(45) انظر إيضاح المكنون، للبغدادي، ج 2، ص 155.
(46) انظر بغية الوعاة، ص 375، وهدية العارفين، ج 1، ص 816.
(47) انظر كشف الظنون، المجلد الثاني، ص 1348.
(48) سورة طه، الآية: 17.
(49) الإفادات والإنشادات، ص 93.
(50) انظر المصدر السابق.

فيها، ويحدثنا الشاطبي عن شيء من هذه المسائل التي كان يسمعها من ابن لُب ويعرضها على ابن الفخار ليطمئن قلبه فيقول:

«قال لي الأستاذ الجليل أبو سعيد بن لب حفظه الله: سُئِلْتُ يوماً عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿تِلْكَ حدودُ اللهِ، ومَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورسولَهُ نُدْخِلْهُ جناتٍ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها... الآية﴾[51] فجمع قوله: خالدين، وقال بعد: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ ورسولَه ويَتَعَدَّ حدودَه نُدْخِلْهُ ناراً خالداً فيها... الآية﴾[52]، فأفرد قوله ﴿خالداً﴾»[53].

ثم ذكر له ابن لُب ما أجاب به عن هذا الإشكال فقال: «وأجبتُ أنَّ الجنة لما كان لأهلها فيها اجتماعات وليس فيها فُرقة ولا توحد، جاء قوله: ﴿خالدين فيها﴾ اعتباراً بالمعنى الحاصل من الاجتماع. ولما كان أهل النار على الضدّ من هذا، وكلُّ واحد منهم في تابوت من نار، حتى يقولَ أحدهم: إنه ليس في النار إلا هو. جاء قوله ﴿خالداً فيها﴾ اعتباراً بها المعنى»[54]. فابن لب يُفسر اختلاف اللفظ بين الجمع والإفراد بإرجاعه إلى ما يكون الناس عليه في الآخرة من أنس واجتماع في الجنة، ووحشة وعذاب وانفراد في جهنم.

ولكن الشاطبي كان لا يستريح لهذه التخريجات النحوية التي يأتيها ابن لب، فعرض ذلك على ابن الفخار وقال:

«فعرضت على شيخي الإمام الأستاذ أبي عبد الله بن الفخار هذا السؤال فأجاب عنه بأنه تعالى ذكر في الأولى[55] جنات متعددة، لا جنة

---

(51) سورة النساء، الآية: 13.

(52) سورة النساء، الآية: 14.

(53) الإفادات والإنشادات، ص 154.

(54) المصدر السابق، ص 155.

(55) يعني الآية المتقدمة، النساء، الآية: 13.

واحدة، فقال: ﴿نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾، والضمير المنصوب في ﴿ندخله﴾ وإن كان مجموعاً في المعنى، فهو في اللفظ مفرد. والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معاً فجاء ﴿خالدين﴾ ليرفع ذلك الإيهام اللفظي، فهو اعتبارٌ لفظيٌ، ومناسبةٌ لفظيةٌ، وإن كان المعنى صحيحاً. وأما الآية الثانية[56] فإنما هي نار مفردة فناسبها الإفراد في ﴿خالداً﴾»[57].

والمتأمل في هذا النص يتبين صواب تخريج ابن الفخار، وامتيازه في علم النحو على ابن لب، وهذا ما جعل الشاطبي يطمئن إليه.

ومهما يكن فإن العلاقة تبدو متينة بين ابن لب وتلميذه أول الأمر على الأقل، ونلمس ذلك من ثناء الشاطبي وإكباره لهذا الشيخ، كما نلمسه من الحدب الذي كان يظهره ابن لب على الشاطبي[58] وما كان يخصه به من مطارحات أدبية، فقد كان ينشده ما ينظم من شعر، ويذكر الشاطبي ذلك كأنه يعتز بهذا الشعر ويحرص عليه فيقول:

«أنشدني الأستاذ الكبير أبو سعيد بن لب، أبقى الله بركته، عشية يوم الأربعاء، الثالث لشعبان عام تسعة وخمسين وسبعمائة، لنفسه:

وهَبْكَ وجدتَ العفوَ عن كلّ زلة ... فأين مقام العفو من مَعْقَدِ الرِّضَى
وكيف بثوب حالكِ اللّونِ رُمْتَ أنْ ... يصير كثوب لم يزل قط أبْيَضَا»[59]

ويعترف الشاطبي أنَّ ابن لب علّمه طريقة في الإفتاء، وبيّن له بهذه الطريقة كيف يخرج من الحيرة والتردد عند اضطراب الأقوال وتعارضها[60].

لكن هذا الود ما لبث أنْ ذهب به الجفاء والنُّفور حين آستقلَّ الشاطبي

---

(56) سورة النساء، الآية: 14.
(57) الإفادات والإنشادات، ص 155.
(58) المصدر السابق، ص 93، 94، 119، 152، 154، 165
(59) المصدر السابق، ص 94، وانظر أيضاً ص 165.
(60) انظر المصدر السابق، ص 153، 154.

عن شيخه، وأخذ يُفتي الناس، فَبَدا له أنَّ هذا الشيخ يتساهل في الفتوى، فيفتي بالأقوال الضعيفة في المعاملات التي جرى المتعاملون فيها على عُرْف غير مقبول في مذهب مالك[61].

والحقيقة أنَّ ابن لُب كان كلَّما وجد سنداً بالجواز من أقوال العلماء، أفتى به حتى لو كان ما يُفتى به قولاً مرجوحاً[62].

ويذكر الشاطبي واقعة تدل على تساهل ابن لب في الفتوى، وفيها إشارة إلى أنه هو الذي كان ينكر عليه ما يذهب إليه من مبالغة في الترخيص للمستفتين فيقول:

«كنت يوماً سائراً مع بعض الأصحاب، إذ لقينا شيخنا الأستاذ المشاور أبا سعيد بن لب ـ أكرمه الله ـ بقرب المدرسة[63] فسرنا معه إلى بابها، ثم أردنا الانصراف فدعانا إلى الدخول معه إلى المدرسة وقال: أردت أن أطلعكم على بعض مستنداتي في الفتوى الفلانية وما شاكلها، وأبين لكم قصدي إلى التخفيف فيها وكان قد أطلعنا على مكتوب بخطه، جواباً عن سؤال في يمين أفتى فيها بمراعاة اللفظ، والميل إلى جانبه، فنازعناه فيه في ذلك اليوم، وانفصل المجلس على منازعته»[64].

ويذكر أنّ ابن لب بعد أن أظهرهم على بعض مصادره في فتاواه، بين لهم إحدى القواعد المنهجية في الإفتاء التي كان يتوخاها العلماء ويتأسى بهم فيها، وهي أنّهم «ما كانوا يتشددون على السائل في الواقع إذا جاء مستفتياً»[65].

---

(61) انظر مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور، ص 183.

(62) المرجع السابق.

(63) هي المدرسة النصرية، انظر ما سبق، ص 53.

(64) الشاطبي: الإفادات والإنشادات، ص 152.

(65) نفس المكان.

ويتبين لنا من تتبع النصوص التي كان يوثقها الشاطبي أن العلاقة بين الرجلين ظلت رضية، مليئة بالمودة والصفاء، ثم ساءت بعد ذلك، وأخذ كل منهما يُشنّع بالآخر، وكان سبب ذلك ما بيناه من سهولة ابن لب في الفتوى، وشدة الشاطبي فيها، معاكسةً للأهواء، وحفاظاً على حرمة الدين.

أبو عبد الله محمد بن مرزوق:

هو شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق ولد بتلمسان سنة 710 هـ[66] وكان من العلماء الوافدين على غرناطة، وكان فيما يقول المترجمون له، كثيرَ الترحال. حج البيت، وأقام بالمدينة حيناً، ثم عاد إلى المغرب، ثم رجع ثانية إلى مصر، وتوفي بالقاهرة سنة 781 هـ، ودفن بين قبريْ ابن القاسم وأشهب صاحبيْ مالك رضي الله عنه[67].

وكان ابن مرزوق فقيهاً على طريقة المحدثين، فكان يتناول الفقه من خلال شرحه للحديث، وقد اتخذ موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي محوراً لدروسه[68] التي دأب على إلقائها بالجامع الأعظم بغرناطة[69]، وكان الطلاب يحبون دروسه، ويقبلون عليها، لِمَا كان يتخذ فيها من منهج محبَّبٍ إلى نفوسهم، فقد كان ينطلق من النصوص فيما يريد أن يتناول من المسائل. وكان يُشْرِك الطلاب في درسه فيطلب إلى بعضهم أن يعرض نصوص الأحاديث المتعلقة بالموضوع، ثم يأخذ في بسطها بأسلوب خطابي بليغ[70].

عرف الشاطبي عند هذا الشيخ طريقة السلف الأول من الفقهاء الذين

---

(66) محمد مخلوف: شجرة النور الزكية، ص 236.

(67) الأعلام للزركلي، ج 6، ص 226.

(68) هو أبو محمد يحيى بن يحيى الليثي، سمع الموطأ من مالك نفسه وسمع من غيره من العلماء بمكة ومصر وغيرهما، ثم عاد إلى الأندلس، وتولى الإفتاء بها، وتوفي سنة 203 هـ (المدارك لعياض، ج 3، ص 379).

(69) انظر برنامج المجاري، ص 119.

(70) انظر الديباج المذهب، ج 2، ص 290.

كانوا يستمدون علمهم من النصوص مباشرة، غيرَ مُعوِّلين على أقوال من سبقهم. وما قيل من أنَّ الشاطبي قرأ الموطأ بهذه الطريقة على أبي عبد الله الحفار إنما هو خطأ[71]، فابنُ الحفار لم يكن شيخاً للشاطبي، وإنما كان من علماء غرناطة الذين كان الشاطبي يجتمع معهم فيخوضون في مسائل الفقه والحديث وما إليهما[72]. على أنه يظهر من روايات بعض المصادر أنَّ ابن الحفار كان رفيقاً للشاطبي في الدراسة، وكان تلميذاً لابن مرزوق، ويظهر أنه هو الذي كان يقوم غالباً بقراءة النص المعيَّن للدرس من الموطأ قبل أن يأخذ ابن مرزوق في الشرح والبيان[73].

وأغلب الظن أن ابن مرزوق لم يطمئن إلى بعض علماء غرناطة ورأى فيهم الكثير من أدعياء العلم[74] فعاد إلى فاس وانكب على شرح الشفاء للقاضي عياض، ولكن المنية عاجلته قبل أن يتم هذا الشرح[75].

ويحدثنا الشاطبي أن ابن مرزوق أرسل إلى أدباء الأندلس يطلب منهم أشعاراً في مدح كتاب الشفاء ليجعلها تحلية لشرحه[76] فكان هو من الذين أرسل إليه بهذه الأبيات التي يقول فيها:

يا من سما لمراقي المجد مقصده ... فنفسه بنفيس العلم قد كَلِفَتْ
هذه رياضٌ يروق العقلَ مَخْبَرُها ... هي الشفا لنفوس الخلق إنْ دَنِفَتْ
يُجْنَى بها زهرُ التكريم، أو ثَمَرُ الـ ... ـعظيم، والفوزُ لِلأيدي التي قَطَفَتْ
أبدت لنا من سناها كلَّ واضحة ... حِسانُهُ دونها الأطماعُ قد وقفت

(71) برنامج المجاري، ص 118.
(72) انظر نيل الابتهاج، ص 48، فهو يذكر أنَّ أبا العباس القبَّاب، وأبا عبد الله الحفار كانا ممن يجتمع الشاطبي معهم، ولم يكونوا من شيوخه.
(73) انظر برنامج المجاري، ص 119.
(74) انظر الإفادات والإنشادات، ص 86، 87.
(75) انظر شجرة النور الزكية، ص 236.
(76) الإفادات والإنشادات، ص 151.

وشيّـد العقـلُ أركـانـاً مـوَّطـدَةً ... بها على متن أصل الشرع قد وُصفت
قَـوْتُ القلوب وميـزان العقـول متى ... حادت عن الحجة الكبرى أو انحرفت
فيا أبا الفضل[77] حزتَ الفضـل في غرض ... بـه أقـرّتْ لـك الأعـلام واعـتـرفـتْ
وكنتَ بحـرَ علومٍ ضَـلَّ سـاحـلُه ... منـه آستمدت عيـونُ العلم وآغْتُرِفت
زارتـه من جنبـات القـدس بـاسمـةً ... فحـرّكت منه مـوجَ الفكـر حين وفت
حتى إذا مـا طمت أمـواجُـه قـذفت ... لنـا بـدرتهـا الحسنـاء وآنصـرفت
إن الـعـنـايـة لا يـحـظى بنـائِـلهـا ... حريصُها، بل على التخصيص قد وقفت[78]

والواقع أن هذا الكلام ليس من الشعر في شيء، وإنما هـو نظم يشبـه المتـون العلمية، ويـدل على أن الشـاطبي بعيـد عن الشعـر الحق، وإنْ كـان الذين أوردوا له هذا الكلام قد مدحوه بالأدب وقول الشعر خاصة[79].

أبو علي الزواوي:

هـذا الشيخ هـو أبو علي منصـور بن عبـد الله بن علي الـزواوي، حـلّ بغرناطة سنة 753 هـ قادماً إليها من تلمسان[80] وقد قضى طفولته وشبابه ببجايـة التي ولد بها سنة 710 هـ[81]، ولما وفـد على غرنـاطة لَذَّ له المقـام، فلبث بها ثلاث عشرة سنة، ثم عاد إلى تلمسـان سنة 765 هـ وبهـا توفي في حـدود سنة 771 هـ، ويظهر أنَّ سبب قدومه إلى غرناطة شهرة ابن الفخـار البيري في علوم اللغـة فقد رغب أن يـأخذ عنـه[82]، ولكن ما كـاد يحل بغـرناطـة حتى انتصب

---

(77) يعني القـاضي عياض، وهـو عياض بن مـوسى بن عياض اليحصبي، السبتي، المـالكي. لـه تـآليف عدة في الفقـه والحديث، والتـراجم، ولد سنـة 476 هـ، وتوفي سنـة 544 هـ، وكتـابـه ـ الشفـاء بتعـريف حقـوق المصـطفى ـ أهم كتبـه، وعليـه شـروح عـديـدة. كشف الـظنـون، ص 1052، وشذرات الذهب، ج 4، ص 138.

(78) انظر أزهار الرياض، ج 4، ص 302، والإفادات والإنشادات، ص 151.

(79) انظر نيل الابتهاج، ص 49.

(80) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 2، ص 303.

(81) انظر شجرة النور الزكية، ص 234.

(82) انظر برنامج المجاري، ص 119.

لتدريس أصول الفقه، معتمداً في ذلك مختصر ابن الحاجب[83]. وتميز أبو علي الزواوي بأنه كان يُحدّث طلابه عن مصادره فيما يلقي إليهم من دروس، كما كان يبين لهم مصادر لكتب المعتمدة في فنون المعارف الإسلامية المختلفة. والشاطبي يحدثنا أنّ أبا علي الزواوي هو الذي أطلعهم على مصادر الرازي في تفسيره، فذكر لهم أن هذا التفسير احتوى على أربعة علوم نقلها الرازي من أربعة كتب، مؤلفوها كلهم معتزلة، ويعني بالعلوم الأربعة: التفسير، وعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، وعلم البيان[84].

فأما أصول الدين فيذكر أنه أخذه من كتاب ـ الدلائل ـ لأبي الحسين[85]، وأخذ أصول الفقه من كتاب ـ المعتمد ـ لأبي الحسين أيضاً[86]، وأخذ العربية والبيان من تفسير الكشاف للزمخشري، وأخذ التفسير من كتاب القاضي عبد الجبار[87].

ويلوح أن هذ الشيخ كان متمسكاً بالسنة شديد التمسك، نلمس ذلك من أنه كان يُحذّر الطلاب من الكتب التي تستقي من مصادر اعتزالية، حتى لا ينجرفوا مع اتجاهها في العقائد، وكان شغوفاً بابن الحاجب، لا يَني يلفت النظر إلى مختصره الذي جعله محوراً لدروسه، ويبين للطلاب منهج ابن الحاجب في تأليفه، وما عانى من جهد في ذلك[88].

ولأبي علي الزواوي رأي في العلم والعالم كان يحدث به طلابه. أما رأيه في العلم فهو أن العلم النافع حقًّا هو ما كان كلياتٍ وأصولاً عامة تحيط

---

(83) انظر برنامج المجاري، ص 117، 118.

(84) انظر الإفادات والإنشادات، ص 100.

(85) هو أبو الحسين محمد بن علي، من أئمة المعتزلة، ولد بالبصرة، وتوفي ببغداد سنة 436 هـ.

(86) هو شرح لكتاب العمدة للقاضي عبد الجبار.

(87) تفسير القاضي عبد الجبار الذي أشار إليه هو المسمى ـ المحيط ـ، قيل إنه يقع في مائة مجلد، والقاضي عبد الجبار من كبار أئمة المعتزلة، توفي سنة 415 هـ.

(88) انظر الإفادات والإنشادات، ص 163.

بالمسائل الجزئية، وتجعل العقل مهيمناً عليها، ولعل مصدر هذا الرأي يعود إلى اشتغاله بعلم أصول الفقه دون سواه من العلوم الشرعية الأخرى.

وأما رأيه في العالم فيورده الشاطبي على النحو التالي فيقول:

«كثيراً ما سمعت الأستاذ أبا علي الزواوي يقول: قال بعض العقلاء، لا يُسَمَّى العالمُ بعلمٍ مَا، عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوفر فيه أربعة شروط: أحدها أن يكون قد أحاط علماً بأصول ذلك العلم على الكمال، والثاني أن تكون له القدرة على العبارة عن ذلك العلم، والثالث أن يكون عارفاً بما يلزم عنه، والرابع أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم»[89].

والشاطبي لا تغيب عنه مصادر أستاذه في هذه الحقائق التي يذكرها، فيلاحظ أنه كان يستمدّها من بعض كتب الفارابي، مما يدل على ما ذكرناه من أنه كان يدرس كتب الفلاسفة، ولعله كان يُخفي ذلك لأن الاشتغال بالفلسفة في الأندلس يعد جُرْماً لا يُغْفَرُ[90].

ونحن نلاحظ أن لهذا الشيخ من شيوخ الشاطبي نزعة نقدية تتجه إلى علماء عصره، والكتب التي كانوا يعتمدونها في التحصيل والتدريس، فتنبيهُهُ إلى مصادر الرازي في تفسيره ليس الهدف منه تحذيرَ الطلاب من آراء المعتزلة فحسب، وإنما هو تعريض بنقد الرازي من أنه كان في تفسيره الذي ذاع صيته به مجرد ناقل لأربعة كتب ضخمة من كتب المعتزلة، ونقدٌ للعلماء الذين يتناولون الكتب دون أن يحققوا مصادرها، ومذاهبَ أصحابها.

كما أن الشروط التي يذكرها في العلماء، هي اتهام لعلماء عصره، وعلماء غرناطة على وجه أخص، من أن أكثرهم كانوا علماء بالفروع، ومجرد

---

(89) انظر الإفادات والإنشادات، ص 107.

(90) انظر نفح الطيب، ج 1، ص 136.

نقلة للعلم وحُفاظ له، لا يحققون مسائله، ولا يدفعون إشكالاته، ولا يأخذون بأصوله الكلية.

وإذا لم نفهم النصوص الواردة هذا الفهم فإننا نكون قد مررنا بكثير من ظواهر الحياة الاجتماعية والعقلية مروراً سطحياً، ونحن إنما نريد أن نلم بحياة الشاطبي وعصره إلماماً يُوقفنا على حقيقتهما.

ونحن إذا نظرنا إلى هذا النص الذي يقول فيه الشاطبي «حدثنا الأستاذ الفقيه الجليل، الأصولي، أبو علي منصور الزواوي رضي الله عنه أن الفخر بن الخطيب[91] سأل سيف الدين الآمدي[92] فقال له: لِمَ أجاز الشرع ذبح الحيوان في حق الإنسان ـ وهو تعذيب له ـ وتعذيب الحيوان على خلاف المعقول؟

فقال سيف الدين: إتلاف الخسيس في حق النفيس من مناهج العقول. فقال الفخر: لو كان كذلك لجاز أن تُذْبَحَ أنت في حق ابن سينا»[93].

فإننا لا نقف عند رأي الذين رأوا فيه دلالةً على خفة الروح والميل إلى الدعابة عند هذا الشيخ، ولكننا نرى فيه رأيَهُ في المتكلمين والفلاسفة، فلعله كان يستسخف طرائق المتكلمين الجدلية في إثبات العقائد والدفاع عنها مثلما صنع ابن رشد من قبل، ويفضل عليها طرائق الفلاسفة، ولعل هذا الفهم يدعمه ما كنا أثبتناه من قبل من اشتغال هذا الشيخ بالفلسفة والتلميح ببعض مسائلها لطلابه.

---

(91) هو الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير المسمى ـ مفاتيح الغيب ـ وهو مفسر، ومتكلم، وفقيه، وأصولي، وفيلسوف، ولد بالري سنة 543 هـ وله مصنفات عدة. اتصل بعدة ملوك في بلاد ما وراء النهر، وترك ثروة كبيرة، وتوفي بهراة سنة 606 هـ، معجم المؤلفين لكحالة ج 11، ص 78.

(92) هو علي بن علي الآمدي، متكلم، وأصولي، له مؤلفات عدة أهمها: إحكام الأحكام، في الأصول، ولد بآمد سنة 550 هـ، وأقام ببغداد، وزار مصر والشام، وتوفي بدمشق سنة 631 هـ. طبقات الشافعية، ج 5، ص 129.

(93) الإفادات والإنشادات، ص87 ، 88.

وهنـاك مفارقـة غريبـة هي أن أبا علي الـزواوي كان يـرغِّب إلى طلابـه السفرَ في طلب العلم، وكان يرى أنّ المْشرق هو الذي ينبغي أنْ يكـون موطن الطلب، لا المغرب، ويتمثل لهم في ذلك بهذا البيت الذي يقول صاحبه:

شــرقْ لتجلوَ عن فـؤادك ظلمــة فالشمس يذهب نورها بالمغرب[94]

ولكنه لما أراد هو طلب العلم سافـر إلى المغرب، فقـد قدمنـا أن سبب قدومه إلى غرناطة طلبه العلم على ابن الفخار البيري[95].

هؤلاء هم أبرز شيوخ الشـاطبي الذين كـان لهم الأثر العميق في تكـوين عقله، وربما في اتجاهه الإصلاحي الذي سنتناوله بعد حين.

هناك شيوخ آخرون كانوا من درجة ثـانية سنتحـدث عن بعض منهم كان لهم شيء من التـأثير على حيـاته العلميـة أيضاً، ولعله يـأتي في مقدمتهم أبـو القاسم الحسنيّ السبتي[96] الذي كـان شيخاً لـه في فقه الأحكـام، كما كـانت لهذا الشيخ اهتمامات أخرى منها عنايته باللغة والأدب، وقـد دفعه إلى العنـاية بفقه الأحكام تـوليه القضـاء مدة إقـامته كلهـا بالأنـدلس كما دفعـه إلى العنايـة بالأدب توليه الكتابة لبعض ملوك بني الأحمر[97].

ويحدثنا الشاطبي أن هذا الشيـخ كان ينـزع في تفسير النصـوص منزعـاً لغوياً، ينحو فيه منحى فقهاء اللغة ويـذكر لنـا أنه كـان يصحح بعض نصـوص الحديث والآثار اعتماداً على هذا المنهج، من ذلك هـذا الخبر الـوارد بوصف وضوئه ﷺ، والذي يقول فيه المحدث:

---

(94) البيت لابن المسفر، محمد بن يحيى، من علمـاء بجايـة وقضاتهـا، توفي سنـة 744 هـ، انظر ترجمته في الديباج المذهب، ج 2، ص 326.

(95) انظر ما سبق، ص 73.

(96) هو أبو القـاسم محمد بن أحمـد الشريف، الحسني، السبتي، ولـد بسبتة سنـة 697 هـ، ووفد على غرناطة، وتولى بها القضاء وتوفي بها سنة 760 هـ. انظر ترجمته في بغية الوعـاة للسـيوطي ج 2، ص 39، ونفح الطيب للمقري ج 5، ص 189.

(97) المقري: نفح الطيب، ج 5، ص 189.

«ثم مسح بيديه فأقبل بهما وأدْبَرَ، بَدْءًا بمقدم رأسه ثم ذهب إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه»[98]. كان هذا الشيخ يرى في سياقه اللغوي خطأً، ويستنتج من ذلك أن راويه غير عربي، فالأصلُ أنْ يقول:

«ثم مسح بيديه فأدبر بهما وأقبل....».

لأنه ﷺ حين بدأ المسح من مقدم رأسه إلى قفاه، فقد أدبر. وحين رد يديه من قفاه إلى مقدم رأسه، قد أقبل. فالعرب تقول: «قام وقعد» لأن القعود لا يكون إلاّ مِنْ قيامٍ، وتقول «دخل وخرج» لأن الخروج لا يكون إلا من دخول، وهكذا[99].

وكانت لهذا الشيخ نزعة أرستقراطية، قواها فيه، على ما يبدو، امتزاجُه برجال البلاط في غرناطة وتوليه وظائف الكتابة والقضاء لهم كما قدمنا وتظهر نزعته هذه في بعض القيم الأخلاقية التي كان يريد أن يغرسها في طلابه، فقد كان يدعوهم إلى الترفع عن العامة، والسعي إلى ملازمة ذوي الأقدار العالية، ويتمثل لهم بهذا البيت من الشعر:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مُضافاً لأرباب الصدور تَصَدَّرَا[100]

ومن هؤلاء الشيوخ ذوي الدرجة الثانية في حياة الشاطبي أبو عبد الله البلنسي، الذي كان شيخاً له في اللغة والتفسير وكان معنياً بمبهمات القرآن[101].

ويذكر المترجمون له شيوخاً آخرين في ألوان أخرى من العلوم لا نجد الشاطبي يتعرض إليهم، مثل أبي جعفر أحمد الشقوري[102] الذي كان شيخه

---

(98) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة.
(99) الشاطبي: الإفادات والإنشادات، ص 89.
(100) المقري: نفح الطيب، ج 5، ص 190.
(101) الشاطبي: الفتاوي، ص 35.
(102) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 47.

في علم الفرائض، وشيخه في الفقه على المدونة[103] ومثل أبي عبد الله اللوشي(*) الذي كان شيخه في الأدب[104]، ومثل أبي الحسن الكحيلي الذي كان شيخه في علم الجبر والمقابلة[105] ولم تكن حياة الشاطبي العلمية مقصورة على ما بينه وبين هؤلاء الشيوخ، وإنما تجاوزت ذلك إلى أخذ وعطاء بين أصدقائه وتلاميذه، وذلك ما سنتناوله في الفصل الموالي، محاولةً للكشف عن جوانب حياته كلها التي يكتنفها كثير من الغموض بسبب قلة الكتابة عنه.

(103) برنامج المجاري، ص 125.

(*) نسبة إلى مدينة لوشة التي تقع غربي غرناطة (انظر فتاوى الشاطبي، الهامش رقم 50 ص 35).

(104) برنامج المجاري، ص 119.

(105) الشاطبي: الإفادات والإنشادات، ص 160.

الفصل الخامس

الشاطبي بين أصدقائه وتلاميذه

أولاً ـ أصدقاء الشاطبي:

إن الشاطبي الذي تبينا انعزاله عن الحياة السياسية، لم يكن لينعزل عن الحياة الاجتماعية، فالمصادر تمدنا بطائفة من كبار العلماء والوزراء كان صاحبنا على أوثق صلات المودة معهم، منهم الوزير أبو عبد الله محمد بن يوسف المعروف بابن زمرك(*) شاعر الحمراء، الذي بدأ حياته السياسية كاتمَ سرِّ السلطان محمد الخامس، الغني بالله، ثم ولاه الوزارة بعد لسان الدين بن الخطيب[1].

ويذكر الشاطبي نفسه أن ابن زمرك كان صديقاً له، وكان ينتدبه أحياناً لقول الشعر[2]. وابن زمرك هذا تلميذ للسان الدين بن الخطيب في الأدب، ثم بات صديقاً له، ثم انقلب عدواً يكيد له، ويتآمر عليه[3] ولعل ذلك راجع إلى أنّ السياسة لا تُبقي في الغالب على مودة، وكان ابن زمرك صديقاً لابن

(*) ولد ابن زمرك سنة 733 هـ بربض البيازين بغرناطة، وتولى الوزارة ثم عزل عنها بدسيسة، ومات قتيلاً سنة 793 هـ.

(1) كحالة: معجم المؤلفين، ج 12، ص 135.

(2) الشاطبي: الإفادات والإنشادات، ص 151.

(3) الأعلام للزركلي، ج 8، ص 29.

خلدون أيضاً، ظل يراسله بعد رحيله عن غرناطة ويقول ابن خلدون في هذا الصدد:

«وكنت لما نزلت بالينبع، لقيت بها الفقيه الأديب، المتقن أبا القاسم بن محمد. . . . وقد قدم حاجاً، وفي صحبته كتاب رسالة من صاحبنا الوزير الكبير، العالم، كاتب سر السلطان ابن الأحمر صاحب غرناطة، الحظي لديه أبي عبد الله بن زمرك، خاطبني فيه بنظم ونثر يتشوّقُ، ويذكِّر بعهود الصحبة»[4].

وكان الشاطبي صديقاً لرجل آخر له علاقة متينة بابن خلدون ولسان الدين بن الخطيب هو أبو عبد الله الشّقّوري[5] الذي كان طبيباً للسلطان محمد الخامس، ويبدو أن الشاطبي كان يثق بعلم هذا الصديق في الطب، فكان يسأله عن بعض المسائل التي يرد الحديث عنها مع بعض شيوخه، ويقص علينا هو شيئاً من ذلك فيقول:

«جرى لنا يوماً بين يدي الأستاذ الكبير أبي سعيد بن لب أبقاه الله، أنه حكى أنَّ طعام فرعون كان محاح البيض ليقلّ برازُه، فإنها قليلة الفضلة. فأنهيت المسألة إلى الفقيه الطبيب أبي عبد الله الشقوري، فقال: الدليل على قلة فضلتها ثلاثة أشياء. . . .»[6].

وحين ينتقل ابن خلدون من غرناطة إلى المغرب، يراسله لسان الدين بن الخطيب في شأن أبي عبد الله الشقوري فيقول له:

«سيدي رضي الله عنكم: أستقر بتلمسان في سبيل تقلّبٍ، ومطَاوعة مزاج تعرفونه، صاحبنا المقدم في صنعة الطب أبو عبد الله الشقوري، فإن

---

(4) التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، ص 262.

(5) له عدة مؤلفات في الطب، منها كتاب المجربات، وتحفة المتوسل، وراحة المتأمل، ما تزال هذه الكتب مخطوطة بخزائن الرباط، توفي سنة 771 هـ.

(6) الإفادات والإنشادات، ص 114.

اتصل بكم فأعينوه على ما يقف عليه اختياره»[7].

لقد عايش الشاطبي هذين العلمين اللذين ذاع ذكرهما في أرجاء الدنيا، وجمعتهم جميعاً غرناطة، ولكنه لم يذكر منهما أحداً، فيما ذكر من رجال غرناطة وعلمائها، لا نستثني من ذلك إلا إشارة عابرة لابن الخطيب كانت بمناسبة حديثه عن أبي عبد الله المقري حين جاء غرناطة فاحتفى بمقدمه علماؤها وكبار الرجال فيها[8].

كذلك كان لقدوم ابن خلدون على غرناطة في الثامن من ربيع الأول سنة 764 هـ الصدى العظيم، إذ احتفى بمقدمه السلطان محمد الغني بالله نفسه، ووزيره لسان الدين بن الخطيب[9] ولا نجد الشاطبي يشير إلى شيء من ذلك أيضاً، وقد بقي ابن خلدون بغرناطة إلى منتصف سنة 766 هـ، وكان سبب قدومه إبرام صلح بين ملكي غرناطة والمغرب من جهة، وبين بطرو الطاغية ملك قشتالة من جهة ثانية[10].

في أثناء هذه المدة قام ابن خلدون بأعمال علمية هامة، فلخّص كتاب «المحصول»[11] للرازي[12]، وشرح ألفية في أصول الفقه نظمها صديقه لسان الدين بن الخطيب[13]. فكلا الرجلين كانا في تلك الفترة مشتغلين بعلم الأصول الذي كان الشغل الشاغل للشاطبي، ومع ذلك لا نجد أيًّا منهما

---

(7) التعريف بابن خلدون، ص 130.

(8) انظر الإفادات والإنشادات، ص 126، 127.

(9) انظر مجلة عالم الفكر، المجلد 16، عدد 2 ص 40.

(10) المرجع السابق، المجلد 16، عدد2 ص 40.

(11) هو كتاب لخص فيه الرازي الكتب الأربعة الأولى في أصول الفقه على طريقة المتكلمين وهي: كتاب العمدة، للقاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) والمعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري (ت 463 هـ) والبرهان لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت 478 هـ) والمستصفى للغزالي (ت 505 هـ)، ابن خلدون، المقدمة، ص 325.

(12) المرجع السابق.

(13) سمى ابن الخطيب ألفيته هذه: «الحلل المرقومة، في اللمع المنظومة».

يذكره، ولا نجده يذكر أحداً منهما كما قدمنا.

الواقع أن تفسير مثل هذه الظاهرة محير، سيما أنَّ هؤلاء الثلاثة أعلام تجاوزت شهرتهم الأندلس وهم ما يزالون أحياء. لكن يلوح أن هذه الجفوة كان الشاطبي هو مصدرها، فالرجل اشتهر بميل إلى الزهد، وصدوف شديد عن متع الحياة، ورأى في ابن خلدون وابن الخطيب إقبالاً على الدنيا، وانصرافاً إلى لذّاتها، وكانا نديميْن للسلطان، فرغبت نفسه عنهما، والرجل كان حريصاً على التمسك بخلق العفة والزهد، في حين أن ابن خلدون يرى جارية إسبانية جميلة في قصر السلطان فتعجبه، فيهديه السلطان إياها، ويهنئه ابن الخطيب بذلك، مرسلاً إليه شعراً يُعَدُّ مما يسمى اليوم بالأدب المكشوف[14].

ذلك كله يدل على تنافر الطباع، واختلاف الأمزجة، وافتراق الوجهة بين الشاطبي من جهة، وبين ابن خلدون وابن الخطيب من جهة ثانية، فقد عايشهما وعايشاه في غرناطة فلم يذكر أيًّا منهما في كتابه الذي ألّفه على شكل مذكرات شخصية وسماه «الإفادات والإنشادات» وتعرض فيه لذكر من عرفهم، واتصل بهم من العلماء، والشيوخ، والطلاب، والوزراء. كما أنه لم يذكره أيٌّ منهما في ما دَوّنَ من مذكرات:

لم يذكره ابن خلدون في كتابه «التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً» الذي تعرض فيه لذكر كل من لقيه بغرناطة، ولم يذكره ابن الخطيب في كتبه عن غرناطة ورجالها(*) وهناك علَم آخر من أعلام ذلك الزمان، كان من خلصاء الشاطبي هو ابن القباب، الذي نوّه بذكره الوزير لسان الدين بن الخطيب في كتاب «الإحاطة» فقال:

«أحمد بن أبي قاسم بن عبد الرحمن، يُعْرَفُ بابن القباب، من أهل

(14) المقري: نفح الطيب، ج 8، ص 280 وما بعدها.

(*) مثل كتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة».

فاس، ويُكَنَّى أبا العباس. هذا الرجل صدْر عدول الحضرة الفاسية»[15] ثم يذكر معرفته له وسبب قدومه إلى غرناطة فيقول:

«تعرفت عليه بمدينة فاس، فأعجبتني سيمته، ووصل مدينة سلا في غرض اختبارٍ، واستطلاعِ أحوالٍ سلطانية، واستدعيته فاعتذر ببعض ما يقبل... (ودخل غرناطة) في عام اثنتين وستين وسبعمائة، موجهاً من قبل سلطان المغرب أبي سالم بن أبي الحسن...»[16].

وكان أبو العباس القباب عالماً، منصرفاً إلى الزهد ولعل هذا ما جعله يأبى الجلوس إلى موائد ابن الخطيب، وإلى جانب توليه المهام السلطانية التي أشار إليها النص، فإنه تولى القضاء والإفتاء بفاس[17]، وقد توطدت بينه وبين الشاطبي عرى الود والمحبة، فكانا متلازمين[18] جمع بينهما الفقه والعزوف عن الدنيا، وقد انتهى الأمر بابن القباب إلى الرجوع إلى فاس وترك الحياة وراءه، والانصراف إلى الزهد انصرافاً تامًّا فيما يقول ابن الخطيب[19].

لكنّ الود بين الرجلين يظل قائماً، ويظلان على وصال وتدارس لمسائل الفقه، ويذكر لنا الشاطبي شيئاً من ذلك فيقول:

«ولقد كتبتُ في مسألة مراعاة الخلاف إلى بلاد المغرب، وإفريقية، لإشكالٍ عرض لي فيها... فأجابني بعضهم بأجوبة منها الأقرب والأبعد، إلاّ أنّي راجعتُ بعضهم بالبحث وهو أخي ومفيدي أبو العباس بن القباب ـ رحمة الله عليه ـ فكتب إليّ بما نصه...»[20].

---

(15) المرجع المذكور، ج 1، ص 71.

(16) المرجع السابق، ص 72.

(17) ابن القاضي: درة الحجال، ج 1 ص 47.

(18) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 48، ص 72.

(19) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 1، ص 72.

(20) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 146، وتوفي ابن القباب بفاس سنة 779 هـ وترك مؤلفات عديدة منها: شرح على قواعد عياض، وشرح على بيوع ابن جماعة، أنظر شجرة النور الزكية، ص 235.

وكان للشاطبي أصدقاء آخرون من رجال العلم والسلطة بغرناطة منهم أبو عبد الله محمد الخولاني، الشريسي، الذي كان معلّماً لأبناء السلطان، وصديقاً لابن الخطيب، ويقال إنه هو الذي كان يُدوّن له كتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة»[21]، وكان هذا الرجل شاعراً، فكان ـ فيما يقول الشاطبي ـ ينظم الشعر وينشده إياه[22].

ومن هؤلاء الأصدقاء الأصفياء لمترجمنا، أبو جعفر أحمد بن عبد العظيم، أحد شعراء الأندلس، تولى هذا الصديق الوزارة لأحد ملوك بني الأحمر وكان شعره تعليمياً، ينحو فيه منحى الموعظة والاعتبار، وحين يتحدث الشاطبي عن هذا الشاعر وشعره يقول:

«أنشدني الفقيه الأجل، الأديب البارع، الوزير الحسيب، أبو جعفر أحمد بن رضوان بن عبد العظيم لنفسه، من قصيدة يخاطب بها بعض الطلبة، أولها:

يا أبا بكرٍ النبيلَ النبيهَ ... أنا أفديك من نبيلٍ نبيهِ
لا تَشِنْ وجهك الجميلَ بفعلٍ ... قد تُسَمَّى من أجله بسفيهِ
وآقمعِ النفس إنْ أردتَ نجاحاً ... عن محل السَّفَاهِ والتَّشْوِيهِ
وآحْمِلَنْهَا على المكاره حتى ... تَتَحَلَّى منها بطبع نزيه»[23]

وكان كذلك من أصدقائه الشاعر أبو محمد عبد الله بن حذلم اللخمي، كان فقيهاً بالنوازل وصاحب علامة السلطان عبد الرحمن المرّيني، وكانت صلته بالشاطبي صلة أدبٍ وإنشاد للشعر، فقد أورد له الشاطبي سبع إنشادات[24] يقول في بعضها:

---

(21) انظر نفح الطيب، ج 7، ص 180، و ص 282.

(22)انظر الإفادات والإنشادات، ص 87.

(23) المصدر نفسه، ص 98، وانظر إنشاداتٍ أخرى له في نفس المصدر، صفحات: 104، 106، 108، 119، 130، 164.

(24) المصدر السابق،

«أنشدني صاحبنا الفقيه، الأديب، أبو محمد بن حَذلم لنفسه:

يقولون لي، خلّ عنك الأسى ... وَلُذْ بالسرور فذا يومُ عيدْ
فقلتُ لهم والأسى غالبٌ ... ووجدي يَحْيَى، وشوقي يَزيدْ
توعَّدني مالكي بالفراق ... فكيف أُسَرُّ وعيدي وعيدْ؟»[25]

وهناك أصدقاء آخرون للشاطبي يضيق المجال بذكرهم جميعاً، ونلاحظ أنَّ الرجل كان يتخيَّر أصدقاءه، فقد كان أكثرهم ذوي مناصب عالية في الدولة ومن كبار الفقهاء والشعراء، وعله قد انتصح في هذا التخيُّر بشيخه أبي القاسم الحَسَنِي، السبتي الذي كان يشير عليه باختيار الخلطاء من بين ذوي الصدور، ويقول له:

إذا كنت في قوم فصاحبْ خيارهم ... ولا تَصْحَبِ الأرْدَى، فَتَرْدَى مَعَ ٱلرَّدِي[26]

ثانياً ـ تلاميذه:

انتصب الشاطبي للتدريس بالجامع الأعظم بغرناطة، وكانت دروسه تتناول خمسة علوم هي: الفقه والأصول، والحديث، والقراءات والنحو[27]. ويذكر لنا تلميذه أبو عبد الله المجاري بعض الكتب التي يعتمدها في تدريس هذه العلوم، فقد كان يدرس النحو من الكتاب لسيبويه(*)، وبعض الشروح على ألفية ابن مالك(**)، ويعتمد في علم الحديث مقدمة ابن الصلاح(***)،

---

(25) الإفادات والإنشادات، ص 154، ونفح الطيب، ج 5، ص 383.

(26) المصدر السابق، ص 101، 102، ونفح الطيب، ج 5، ص 190.

(27) انظر برنامج المجاري، ص 116 وما بعدها.

(*) هو أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قُنبر سيبويه، ومعنى ـ سيبويه ـ بالفارسية ـ رائحة التفاح ـ. كان أديباً نحوياً، أخذ الأدب عن الخليل بن أحمد، والنحو عن الأخفش، وناظر الكسائي وتغلب عليه، توفي سنة 180 هـ.

(**) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني، نحوي، لغوي، من تآليفه: تسهيل الفوائد في النحو، والأرجوزة المسماة بالألفية، في النحو أيضاً، ومختصر الشاطبية في القراءات. ولد بدانية سنة 601 هـ ورحل إلى المشرق فتوفي بدمشق سنة 672 هـ.

(***) هو تقي الدين بن عمرو عثمان بن الصلاح، شافعي المذهب، محدث ومفسر، ومؤرخ. له =

وأما القراءات فكان اعتماده فيها كتابَ التيسير لأبي عمرو الداني(***)، وكان يعتمد في الفقه مصادر متنوعة، منها الموطأ لمالك، والمدونة لسحنون، ويعتمد في أصول الفقه مختصر ابن الحاجب إلى أن صنف كتاب الموافقات فأخذ يدرسه[28].

ويحدثنا المجاري(*) فيقول:

عرضت عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قلب، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيري عن الإمام النحوي أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي، عن الشيخ إمام النحاة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي، المعروف بابن النحاس، عن مؤلفها عبد الله بن مالك(**)»[29].

ومن حيث الدلالة التاريخية فإن هذا النص يلقي أضواء كاشفة عن الطرق التي كان يتبعها الناس في التعليم والتعلم، وهي طرق تعتمد أساساً على الرواية والسند المسلسل.

وإذا كان للشاطبي تلاميذ كثيرون كما تشير المصادر إلى ذلك، فإن هذه المصادر نفسها قد ذكرت منهم من بلغ مرتبة الإمامة في العلم مثل القاضي

= مصنفات عديدة منها شرح الوجيز للغزالي، وطبقات الشافعية، وعلوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، توفي بدمشق،سنة 643 هـ.

(***) هو عثمان بن سعيد المعروف بأبي عمرو الداني، مُقري ومحدث ومفسر. له تصانيف كثيرة منها: التيسير في القراءات السبع، ولد بقرطبة وارتحل إلى المشرق، ثم عاد إلى الأندلس وتوفي بدانية سنة 444 هـ.

(28) انظر نيل الابتهاج، ص 76.

(*) هو أبو عبد الله محمد المجاري، الأندلسي، تلقى عن الشاطبي علم النحو، وصنف كتاباً تحدث فيه عن شيوخه عُرف ببرنامج المجاري، ارتحل إلى المشرق طلباً للعلم، وتوفي سنة 862 هـ.

(**) كذا بالنص، والصواب أنه محمد بن عبد الله بن مالك (انظر ترجمته بدائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، المجلد الثاني ص 381، 382، طبع دار الشعب، القاهرة 1969 م).

(29) برنامج المجاري، ص 116.

الشهير «أبي يحيى بن عاصم (وأخيه) القاضي أبي بكر بن عاصم، والعلامة ابن جعفر الفخار، والشيخ أبي عبد الله البياني، وغيرهم»[30].

وإذا كانت المصادر لا تذكر شيئاً ذا أهمية عن أبي عبد الله البياني أكثر من أنّه أخذ عن الشاطبي الفقه ثم تصدّر للتدريس بجامع غرناطة[31]، ولا عن ابن جعفر الفخار، فإنها أمدتنا عن تلميذيْه أبي يحيى بن عاصم ، وأخيه أبي بكر بن عاصم بصورة واضحة تُضفي أهمية في الكشف عن القيمة العلمية التي كانت لدروس الشاطبي في العلوم الشرعية.

فأبو يحيى بن محمد بن عاصم كان من أسرة علمية شهيرة بغرناطة، وكان يتلقى عن الشاطبي الفقه وعلوم اللغة، وتولى الوزارة لملوك بني الأحمر فاتجهت به هذه الخطة إلى الأدب، كما هو الشأن في وزراء المسلمين الذين كانوا في الواقع يتولّون دواوين الإنشاء، وقد شبّهه معاصروه بلسان الدين بن الخطيب لما كان عليه من بلاغة، وأبهة، ورئاسة[32].

أما أخوه أبو بكر محمد بن عاصم المتوفى سنة 829 هـ فقد تولى القضاء بغرناطة، وبات لقب ـ القاضي ـ ملازماً له[33]، وبرع في فنون عديدة من العلوم الشرعية سيما الفقه، والقراءات والفرائض[34] وألّف في هذه العلوم كتباً ما زال بعضها يُدْرَسُ إلى عهد قريب، فأنشأ في الفقه أرجوزته التي تنسب إليه وتعرف بالعاصمية، والتي سماها «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام»[35]، وقد فرغ من نظمها في رمضان سنة خمس وعشرين وثمانمائة،

---

(30) التنبكتي: كفاية المحتاج، ورقة 18.

(31) انظر نيل الابتهاج، ص 49، ص 308.

(32) توفي شهيداً في جهاد النصارى سنة 813 هـ وقيل لقب بابن الخطيب الثاني لكتاب ألفه في التراجم وسماه ـ الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض ـ وجعله ذيلاً لكتاب الإحاطة للسان الدين بن الخطيب.

(33) أعلام الفكر الإسلامي، ص 77.

(34) انظر نيل الابتهاج، ص 290.

(35) كشف الظنون، ج 1، ص 365.

وألَّفَ في الفرائض كتابين هما: «إيضاح الغوامض في علم الفرائض» و«الكنز المفاوض في علم الفرائض»[36]، كما ألَّفَ في هذا العلم كتاباً ثالثاً أشمل منهما زاد فيه العِلْمَ بقراءة ثامنة، فتضمن هذا الكتاب من مسائل علم القراءات أكثر مما تضمنه كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وسمى هذا الكتاب «إيضاح المعاني في القراءات الثماني»[37] وكانت عنايته بعلم أصول الفقه أوفر حظًا من عنايته بعلم الفرائض، فقد نظم فيه أُرجوزة لم يذكر المترجمون له، عنواناً لها[38]، وألّف فيه مختصراً سماه «مرتقى الأصول إلى الضروري من علم الأصول»[39] ولعل اهتمامه بعلم الأصول يعود إلى تأثير الشاطبي في اتجاهه العلمي، فقد قدمنا أن أكثر جهود الشاطبي في العلم كانت منصرفة إلى هذا الفرع من علوم الشريعة[40].

ويؤيد ما أذهب إليه أن ابن عاصم بعد أن فرغ من تصنيف تلك الكتب كلها في علم الأصول[41] عمد إلى كتاب الموافقات لشيخه فاختصره كله بأجزائه الأربعة، وسمى مختصره «نيل المنى في اختصار الموافقات»(*).

والواقع أن تلاميذ الشاطبي لم يقتصروا على أن يتجهوا اتجاهه في العلوم الشرعية، بل حملوا آراءه في تجديد الدين، وإصلاح المجتمع الإسلامي، ونشروا تلك الآراء في ربوع الأندلس ونالهم من العسف والظلم ما ناله، فقد آمنوا برسالة أستاذهم، ورأوا أنّ الدين أفسدته البدع، والتقليد، والعكوف على حفظ المختصرات، فبات أشكالاً فارغة لا تحيي ضميراً، ولا

---

(36) هدية العارفين للبغدادي، ج 2، ص 185.

(37) إيضاح المكنون، ج 1، ص 157.

(38) هدية العارفين، ج 2، ص 185.

(39) بروكلمان، ج 2، ص 264.

(40) راجع ما سبق، ص 50، وما بعدها.

(41) البغدادي: هدية العارفين، ج 2، ص 185.

(*) بدل العنوان على أن اختصار كتاب الموافقات كان من أعظم أماني ابن عاصم، راجع نفح الطيب للمقري، ج 5، ص 21.

تنهض بعقل، وأنّ المجتمع دب فيه الفساد والضعف نتيجة لانحلال السلطة، والصراع على الحكم، وغيبة الدين الصحيح[42].

إن هؤلاء التلاميذ كانوا، حسب رأي الشيخ محمد الفاضل بن عاشور وارثين لروح الثقافة الإسلامية عن الشاطبي[43].

ولم يقتصر تأثير الشاطبي على عصره، وإنما تجاوزه إلى ما بعده من عصور، وكان هذا التأثير يعود أساساً إلى كتبه التي حملت آراءه في التجديد والإصلاح، مما يُحتم علينا أن نتناول تلك الكتب بالوصف والتحليل في الفصل الموالي.

(42) الصعيدي: المجددون في الإسلام، ص 307، وما بعدها.
(43) انظر أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ص 77.

الفصل السادس

مؤلفاته

تدور مؤلفات الشاطبي حول محورين هما ما آصْطُلِحَ على تسميتهما بعلوم الوسائل، وعلوم المقاصد.

أما علوم الوسائل فهي علوم اللغة التي كان يقع البدء بدرسها أولاً، لتكون وسيلة إلى فهم علوم المقاصد التي هي العلوم الشرعية.

ويصف التنبكتي تآليفه في هذه العلوم بقسميْها فيذكر أنها «تآليف نفيسة، اشتملت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد»[1].

وسأحاول أنْ أعرض قائمة لهذه الكتب، مرتبةً حسب أهميتها.

1 ـ **كتاب الموافقات**: هو أعظم كتب الشاطبي وأشهرها. يقع هذا الكتاب في أربعة أجزاء، وقد سماه أولاً «عنوان التعريف، بأسرار التكليف»[2]، ثم عدل عن هذه التسمية وسماه «الموافقات» كما سنبين ذلك فيما بعد، وقد ظن بعضهم أنهما كتابان، وما هما إلا عنوانان لكتاب واحد[3].

---

(1) نيل الابتهاج، ص 48.

(2) انظر مقدمة المؤلف، الموافقات، ج 1، ص 24.

(3) كان هذا الخطأ من رضا كحالة، انظر معجم المؤلفين، ج 1، ص 118.

2 ـ **كتاب الاعتصام**: يقع هذا الكتاب في جزأين، ويعد أجلّ كتبه بعد كتاب «الموافقات»[4] وقد خصصه لإنكار البدع فيما يقال، ولكن أهميته تتجاوز ذلك كما سنبين فيما بعد. وكان الكتاب يقع في سفر واحد، وقد مات الشاطبي قبل أن يُتمه[5].

3 ـ **كتاب المجالس**: هو كتاب يُعَدُّ شرحاً لكتاب البيوع من صحيح البخاري[6]، ويذكر التنبكتي أنه وقف على هذا الكتاب ورأى فيه «من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله»[7]، وهو كتاب على ما يظهر قد آتخذه الشاطبي سِجِلاً كان يدون به ما يدور بالمجالس العلمية التي يعقدها العلماء بين الحين والآخر، أو في مناسبات خاصة مثل الأيام الأواخر من شهر رمضان[8].

4 ـ **شرح الخلاصة**: وهو كتاب في النحو، جعله شرحاً لألفية ابن مالك، ويضم أربعة أجزاء كبيرة الحجم(*) وقد ذكر التنبكتي أنه قرأ هذا الكتاب فلم يجد في شروح الألفية ما يضاهيه من حيث التدقيق في تتبع المسائل وتحقيقها[9].

5 ـ **عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق**: هو كتاب كما يدل عنوانه، في علم الصرف وفقه اللغة، ولعله شبيه بكتاب الخصائص لابن جني، وقد اتخذه من مراجعه في شرحه لألفية ابن مالك[10]، وتذكر بعض المراجع أن هذا الكتاب ضاع والمؤلف ما يزال على قيد الحياة[11].

---

(4) الزركلي: الإعلام، ج 1، ص 71.

(5)محمد رشيد رضا: مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 4.

(6) البغدادي: هدية العارفين، ج 1، ص 118.

(7) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 48.

(8) الإعلام للزركلي، ج 1، ص 71.

(*) توجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة رقم 276 بالخزانة الملكية بالرباط.

(9) التنبكتي: المرجع السابق.

(10) البغدادي: إيضاح المكنون، ج 2، ص 127.

(11) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 49.

6 ـ **أصول النحو**: هو كتاب في قواعد اللغة من صرف ونحو، اقتصر فيه على القواعد الأصلية التي لا غنى عنها، وجعله لطلاب هذا العلم، ويقال إنه ضاع أيضاً[12].

7 ـ **الإفادات والإنشادات**: كتب الإفادات والإنشادات هي كتب يخصصها مؤلفوها لأخبار متفرقة من حياتهم، وحياة من يتصلون بهم من شيوخهم أو رجال العصر، ويُحلّونها بقطع أدبية، ومسائل طريفة من العلم.

وأهمية هذه الكتب تعود إلى أنها وثائق أصلية صادقة، تصور الكثير من حياة عصر المؤلف، وتُطلعنا على دقائق لا تذكرها كتب التاريخ، كما تصور حياة المؤلف نفسه أصدق تصوير لأنه يكتب عن واقعه، وعن أشياء يعايشها.

وقد وُصف كتاب الشاطبي هذا بأنه كتابٌ حَفِلَ بالطُّرف، والملح، والنوادر الأدبية[13].

ويتحدث المؤلف في مقدمة الكتاب فيصف عمله، وغرضه من تأليفه فيقول:

«أما بعد أيها الأخ الصفي، والصديق الوفي، ـ أعانك الله وسدّدك ـ فإني جمعتُ لك في هذه الأوراق جملة من الإفادات المشفوعة بالإنشادات[14]، مما تلقيته عن شيوخنا الأعلام، وأصحابي من ذوي النبل والأفهام. قصدت بذلك تشويق المتفنن في المعقول والمنقول، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول. والحمد لله المستعان، وعليه التُّكْلان»[15].

وهناك كتاب آخر ظهر حديثاً يضم ستين فتوى، سُمِّيَ «فتاوى الشاطبي»

---

(12) نفس المكان.

(13) الكتاني: فهرس الفهارس والأثبات، ص 135، وهدية العارفين للبغدادي، ج 1، ص 18.

(14) اشتمل كتابه على خمسين إفادة، وخمسين إنشادة، فكان يذكر الإفادة ويعقبها بإنشادة، ثم ختمها كلها بإفادة وإنشادة جمعهما معاً، فاشتمل الكتاب على إحدى ومائة إفادة وإنشادة.

(15) الإفادات والإنشادات، مقدمة المؤلف، ص 81.

لم يؤلفه الشاطبي، وإنما هي فتاوى متفرقة اشتمل على أكثرها كتاب الاعتصام، وعلى بعضها كتاب الموافقات، وقد جمعها من هذين الكتابين بعض المصنفين[16]، ثم استخرجها من مصنفاتهم أحد الدارسين، ظانًّا أن للشاطبي فتاوى مستقلة عن كتابيه المذكورين، وجعلها في كتاب أطلق عليه العنوان الذي أشرنا إليه.

وقد طُبع من كتب الشاطبي ثلاثة كتب هي: كتاب الموافقات، وكتاب الاعتصام، وكتاب الإفادات والإنشادات.

أما كتاب الموافقات فإنّ عبد الله دراز زعم في مقدمة الكتاب أنه طُبِعَ أولَ ما طُبع بمصر، حين نبَّهَ الشيخ محمد عبده طلاب الأزهر وعلماءه إلى هذا الكتاب، ومنذ ذلك اليوم عُرِف بمختلف أنحاء البلاد الإسلامية، وتوالت طبعاته[17].

والحقيقة أن هذا الكلام غير صحيح، فكتاب الموافقات عُرف لأول مرة بتونس[18] وكان الطلاب والعلماء الزيتونيون يتداولونه، كما كانت طبعته الأولى بها أيضاً، حيث طُبع سنة 1302 هـ/ 1884 م بمطبعة الدولة التونسية، وبتصحيح ثلاثة من العلماء الزيتونيين في ذلك الوقت هم. الشيخ علي الشنوفي، والشيخ أحمد الورتاني، والشيخ صالح قايجي، ولم يُطْبَع طبعته الأولى بمصر إلا سنة 1341 هـ/ 1922 م، أي بعد نحو من ثمانٍ وثلاثين سنة مرت على ظهوره مطبوعاً بتونس[19].

على أن طبعه بمصر لا يعود الفضل فيه للشيخ محمد عبده، وإنما يعود

---

(16) مثل ابن كركاط في فتاواه، والونشريسي (ت 914 هـ) في المعيار، وأبي عيسى المهدي الفاسي (ت 1342 هـ) في المعيار الجديد.

(17) انظر مقدمة كتاب الموافقات، ج 1، ص 12.

(18) أعلام الفكر الإسلامي في المغرب العربي، ص 76.

(19) المرجع السابق.

إلى أحد الأعلام التونسيين، الشيخ محمد الخضر حسين[20] ثم طبع بعد ذلك بمصر طبعتين ثانيتين، إحداهما بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد[21] وثانيتهما بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الله دراز[22].

وفي سنة 1327 هـ/ 1909 م طبع الجزء الأول منه فقط بمدينة «قازان»[23] السوفياتية[24].

فإذا جئنا إلى كتاب الاعتصام فإننا نجده قد طبع ثلاث طبعات. طبعته أولاً دارُ المنار بعناية دار الكتب المصرية، سنة 1332 هـ/ 1913 م وقدم له الشيخ محمد رشيد رضا بمقدمة حسنة، عرف فيها بالكتاب وصاحبه، وتحدث لأول مرة عن رسالته الإصلاحية القائمة على المنهج السلفي وإنكار الابتداع في الدين[25].

أما طبعته الثانية فقامت بها المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مع مقدمة محمد رشيد رضا التي أشرنا إليها، وتصحيح محمد سليمان، غُفْلاً من التاريخ[26]، وكانت طبعته الثالثة ببيروت، قامت بها دار المعرفة مع مقدمة محمد رشيد رضا كذلك.

وقامت مؤسسة الرسالة ببيروت بطبع الكتاب الثالث، وهو كتاب «الإفادات والإنشادات» وقد قام بتحقيقه محمد أبو الأجفان[27].

---

(20) كان طَبْعُهُ بالمطبعة السلفية، وأنفق على الطبع عبد الهادي بن محمد منير الدمشقي، وقد علق الشيخ محمد الخضر على الجزء الأول والثاني، وعلق الشيخ محمد حسنين مخلوف على الجزء الثالث والرابع.

(21) أنفقت على طبعه ونشره مكتبة صبيح بمصر سنة 1969 م.

(22) قامت بهذه الطبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر، دون تاريخ.

(23) هي عاصمة جمهورية التتار بروسيا (انظر الموسوعة العربية الميسرة صفحة 1361).

(24) سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص 1091.

(25) محمد رشيد رضا: مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 3-4.

(26) محمد أبو الأجفان: مقدمة برنامج المجاري، ص 49.

(27) تقع هذه الطبعة التي تمت سنة 1403 هـ/ 1983 م في سفر واحد، وتبتدىء نصوص المؤلف فيه من صفحة 81.

تلك هي كتبه المطبوعة، وطبعاتها. أما عن تقييم هذه الكتب عموماً، فإن بعض الدارسين يرون أنها حفلت بشيء من التكرار، والاضطراب[28] وإن كان المؤلف قد تميز فيها بالقدرة على التحليل، وغزارة المادة العلمية[29].

وهذا النقد ربما يتفق مع بعض المآخذ التي أخذها عليه محمد الطاهر بن عاشور، من حيث الطريقة التي تناول بها علم المقاصد في كتاب «الموافقات».

فبعد أن نوّه بجهوده، وأشاد بابتكاره لهذا العلم من علوم الشريعة، أخذ عليه ما تورط فيه من خلط، حسب رأيه، فقال:

«والرجل الفذ الذي أفرد هذا الفن بالتدوين هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المالكي. إذْ عُنِيَ بإبراز القسم الثاني من كتابه المسمى «عنوان التعريف بأصول التكليف» في أصول الفقه، وعنْوَن ذلك القسم بكتاب المقاصد، ولكنه تطوح في مسائله إلى تطويلات، وخلط. وغفل عن مهمات من المقاصد بحيث لم يحصل منه الغرض المقصود. على أنه أفاد جِدَّ الإفادة»[30].

على أنّ دارسين آخرين يرون في كتبه تعبيراً عن طرافة، وجدّة، وتحوّل في مجال الثقافة الإسلامية[31].

فكتبه عند هؤلاء تجاوزت النظر في الفروع الفقهية، وما يتصل بها من قواعد الأصول المعهودة، التي عكف عليها أكثر فقهاء عصره، إلى النظر في روح الشريعة، التي هي مقاصدها[32]، وما مقاصد الشريعة إلا غاياتها التي

---

(28) عزت علي عطية: البدعة، تحديدها وموقف الإسلام منها، ص 9.

(29) نفس المكان.

(30) مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 8.

(31) محمد الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي، ص 72، وما بعدها.

(32) عبد الله دراز. مقدمة كتاب الموافقات، ج 1، ص 3.

تستهدف إصلاح الإنسان في هذا العالم، وتحقيق سعادته في الدار الفانية، والباقية على حد سواء[33].

وإلى جانب ذلك فإن كتبه عند بعض هؤلاء قد اتسمت بخصائص المنهج العلمي. من الإحاطة بالموضوع، والاستقراء، والتعمق في بحث المسائل، والنقد الذي تصحبه الموضوعية[34].

ومن هؤلاء الذين أُعجبوا أيما إعجاب بالشاطبي، محمد رشيد رضا الذي يقول: «وما رأينا من آثاره إلا القليل. رأينا كتاب الموافقات من قبل، ورأينا كتاب الاعتصام اليوم، فأنشدنا قول الشاعر:

قليل منك يكفيني، ولكن قليلك لا يقال له قليل[35]

ويرى أنّه مجدد في الإسلام بكتاب الموافقات، ومصلحٌ بكتاب الاعتصام[36].

والواقع أن هذين الكتابين هادفان. فلقد هدف بكتاب الموافقات إلى تجديد النظر في الشريعة بلفت العقول إلى مقاصدها وأسرارها. وهدف بكتاب الاعتصام إلى إعادة السنة، والقضاء على البدعة، وقيام إصلاح فردي اجتماعي نابعيْن من الإسلام الخالص كما كان على عهد رسول الله ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين رضي الله عنهم.

ونحن سنتناول هذيْن الكتابين بالوصف والتحليل، تمهيداً لدرس الحركة التجديدية التي بناها على المقاصد في كتاب الموافقات، ودرس الحركة الإصلاحية التي بناها على الدعوة إلى السلفية وضمنها كتاب الاعتصام. فلنبدأ بكتاب الموافقات إذن.

---

(33) محمد رشيد رضا، مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 10.

(34) نفس المكان.

(35) انظر كتاب الاعتصام، ج 3 w 1⅞.

(36) المصدر السابق، ص 4.

أولاً ـ كتاب الموافقات:

لا نستطيع أن نتبيَّن من خلال حياة الشاطبي الظروف التي حفّت بتأليف هذا الكتاب الذي يُعَدُّ أعظم ما أُلّف بالأندلس في القرن الثامن، ولكن بتتبع مجموعة من النصوص الواردة عن المؤلف نستطيع أن نتبين كثيراً من الحقائق الغامضة. وأولى هذه الحقائق أنَّ المؤلف لاقى معارضة شديدة من معاصريه، فقد كان هدفه أن يكشف فيه عن مقاصد الشريعة، موفّقاً في هذا الكشف بين المذهبيْن: الحنفي والمالكي، ولكنّ أهل الأندلس لا يقبلون مذهباً غير مذهب مالك، لأنّهم لا يعرفون سواه، فخشي الفتنة على نفسه، وخشي على الكتاب المصادرةَ والتلفَ، فظل يلتوي بتسميته ثم آبتكر لذلك قصةً عزا فيها الإيحاء بتسميته إلى رؤيا رآها أحد شيوخه فيقول:

«ولأجل ما أودع فيه من الأسرار التكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفية، سمّيتُه بعنوان التعريف بأسرار التكليف ـ ثم انتقلتُ عن هذه السيماء لسَنَدٍ غريب يقضي العجبَ منه الفَطِنُ الأريب، وحاصله أني لقيتُ يوماً بعض الشيوخ الذين أَحْلَلْتُهُمْ منّي محلَّ الإفادة. وجعلتُ مجالسهم العلمية محطًّا للرَّحْل ومناخاً للوفادة. وقد شرعتُ في ترتيب الكتاب وتصنيفه. ونابذتُ الشواغلَ دون تهذيبه وتأليفه. فقال لي: رأيتُك البارحةَ في النوم وفي يدك كتاب أَلَّفْتَهُ فسألتُك عنه فأخبرتني أنه ـ كتاب الموافقات ـ. قال: فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة، فتُخبرني أنَّك وفَّقْت به بين مذهبيْ ابن القاسم وأبي حنيفة. فقلت: لقد أصبتم الغرض بسهم من الرؤيا الصالحة مصيب»[37].

ونلاحظ من خلال النص أنه تجنَّب أن يسوّيَ بين مالك وأبي حنيفة، فرفع مالكاً وجعل أبا حنيفة في درجة ابن القاسم، أحد تلاميذ مالك، ولكنْ بالرغم من هذه المبالغة في الاحتياط فإنه تعرض بسبب هذا الكتاب إلى أذى

(37) كتاب الموافقات، ج 1، ص 24.

كثير[38] فصبر، وجالد حتى أتمَّه وأذاع مسائله بين طلابه[39].

ونلمس في نص آخر من كتاب الموافقات أثراً للصراع بين الشاطبي وخصومه، إذْ نجده يشتدُّ في نقدهم، ويصمهم بالجهل، ويُعلن إليهم أنَّ كتابه هذا موجَّهٌ إلى المستنيرين من العلماء الذين وقَفُوا على أصول الشريعة وفروعها، وأحاطوا فهماً بمنقولها ومعقولها وتركوا التقليد والتعصب[40]. أما الذين اكتفوا من العلم بظاهره، وقنعوا من العلم بالحفظ والتقليد، فإنَّ هذا الكتاب يكون وبالاً عليهم، وينقلب ما فيه من حكمةٍ فتنةً لهم[41].

والكتاب وإن اشتمل على أربعة أجزاء إلَّا أنه مقسم من حيث موضوعاتُه إلى خمسة أقسام نُبيِّنُها كما يلي:

1 ـ **المقدمات**: وعددها ثلاث عشرة مقدمة، جعلها تمهيداً لمباحث كتابه، حيث ضمَّنَها المبادىء العامة التي يُحْتَاجُ إليها في فهم مباحث الكتاب[42].

2 ـ **الأحكام**: تناول في هذا القسم الأحكام الخمسة التكليفية، والأحكام الخمسة الوضعية، بحيث أحاط بالأحكام كلها، ولكنه تناولها من وجهة غير التي تناولها منها علماء الأصول، فكان يُبَيِّن ارتباطها بمقاصد الشريعة، من تحقيق للمصالح، ودرء للمفاسد[43].

هذان القسمان خصص لهما الجزء الأول من الكتاب، فهما يمثلان ربع الكتاب كله تقريباً.

---

(38) انظر أعلام الفكر الإسلامي، ص 75.
(39) المرجع السابق.
(40) انظر كتاب الموافقات، ج 1، ص 87.
(41) المصدر السابق.
(42) المصدر السابق، من ص 29 إلى ص 106.
(43) المصدر السابق، ج 1، ص 109 -358.

3 ـ **المقاصد**: خصص لهذا القسم الجزء الثاني بأكمله. وعلم المقاصد يعد بمفرده علماً مستقلاً، وتأسيساً مستحدثاً لأسرار الشريعة وغاياتها[44].

كان عمل الشاطبي في هذا القسم من أقسام الكتاب أنْ صَنَّفَ المقاصد إلى أربعة أنواع، فصَّلَ كلَّ نوع منها إلى فصول ومسائل، فسماها: «مقاصد الشارع» وجعلها القسم الأول من هذا الجزء، ثم خصص القسم الثاني لما سماه «مقاصد المكلف» وجعله مسائل[45].

وجملة مباحث علم المقاصد في هذا الجزء تسعة وأربعون فصلاً واثنتان وستون مسألة فصّل فيها نظريته التي تتلخص في أن الشريعة نظام شامل لإصلاح الإنسان[46].

4 ـ **الأدلة**: لم يتناول الشاطبي من الأدلة إلا دليلين هما: الكتاب والسنة، حيث استغرق البحث فيهما الجزء الثالث كله، وربع الجزء الرابع تقريباً. وتناول بهذا الصدد كل ما يتعلق بالكتاب والسنة من الموضوعات والمسائل، فبين عوارضهما من الإحكام والتشابه، والنسخ والأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإجمال والبيان، وبسط القول في منزلة الكتاب من أدلة الشريعة كلها، وبيَّن أنه الأصل فيها جميعاً.

تناول بعد ذلك أقسام العلوم المضافة إلى القرآن، وبين ما يحتاج إليه المجتهد منها في الاستنباط، كما تناول مسائل متفرقة تتعلق بالقرآن أيضاً.

انتقل بعد ذلك إلى السنة فحدد منزلتها من القرآن، وبين أنها لا تخرج في جملتها عن أحكامه، وأنها مبينة لمجمله[47].

5 ـ **الاجتهاد والتقليد**: تناول المؤلف هذا القسم الأخير من أقسام

---

(44) دراز: مقدمة الموافقات، ج 1، ص 6، 7.

(45) انظر الموافقات، ج 2، ص 323، وما بعدها.

(46) دراز: المرجع السابق، ص 6.

(47) انظر الجزء الثالث من كتاب الموافقات.

الكتاب الخمسة، في الجزء الرابع منه. والجوانب التي بحثها في هـذا القسم تتعلق كما يقول هو «بأحكام الاجتهاد والتقليد، والمتصفين بكل واحـد منهما، وما يتعلق بذلك من التعارض، والترجيح، والسؤال والجـواب، وفي كل قسم من هذه الأقسام مسائل، وتمهيدات، وأطراف، وتفصيلات، يتقرر بها الغرض المطلوب ويقرب بسببها تحصيلُه للقلوب»[48].

ولم تقع العناية بهذا الكتاب قديمـاً بالـرغم من أن بعض الذين تـرجموا لمؤلفـه قد عَـرَفُوه ونـوّهوا بـه، فهو عنـد بعضهم «جليل القـدر جـداً لا نـظيـر له»[49].

على أنّ بعض الدارسين المحدثين يعللون هـذا الإهمال بـأسباب تعـود إلى الكتـاب نفسه: منهـا أن مباحثـه مبتكرة، فكـانت غريبـة على النـاس، لم يـألفوهـا[50]. ومنها أنّ تلك المبـاحث ظهرت متـأخرة، بعـد أن تعـوَّدَ العلمـاء العكـوف على المسائـل المعهودة لأصـول الفقه، معتقـدين أنهـا تكفيهم عمّـا عداها من أصول التشريع[51].

ومنها أسلوب المؤلف ومنهجه في تقرير المسـائل، فهـو حين يأخـذ في تحقيق الموضوع والاستدلال له، يأخذه الاضطراب والخلط والتكرار والتعقيـد فيجد قارِئُهُ عناء في متابعته[52].

يضـاف إلى هذه الأسبـاب كلها مـا انتشر من أسـاليب عقيمـة في درس العلوم وتحصيلهـا بدايـة من القرن التـاسـع، فقـد أخـذ النـاس يعكفـون على المختصرات يحفظونها، ويردّدون أقوال غيرهم، وتـركوا الاجتهـاد، والبَحث، والابتكار[53].

---

(48) انظر الموافقات، ج 1، ص 23، 24.

(49) نيل الابتهاج، ص 49، وراجع أيضاً شجرة النور الزكية، ص 231.

(50) مقدمة كتاب الموافقات، لدراز ج 1 ص 11.

(51) المرجع السابق، ص 12.

(52) المرجع السابق.

(53) انظر، أليس الصبح بقريب، لمحمد الطاهر بن عاشور، ص 79.

لهذه الأسباب مجتمعةً لم تقع العناية بكتاب الموافقات، عناية في حجم هذا الكتاب النفيس، لا نستثني من ذلك إلّا بعض الالتفات الذي كان من رجلَيْن هما من تلاميذ الشاطبي، أحدهما لخَّصَهُ وسمَّى مُلَخَّصَهُ «نيل المُنَى في اختصار الموافقات» وهو القاضي أبو بكر بن عاصم[54]، وثانيهما نظمه في سِتّ آلاف بيت، وسمَّى نظمه تسميةً قريبة من تسمية ابن عاصم، فأطلق عليه «نيل المنى من الموافقات»[55]، ومن تصديره لهذا النظم قوله:

الحمد لله الذي من نعمته ... أنْ بَثَّ في المشروع سِرَّ حكمته
وهيَّأ العقول للتَّصريف ... بمقتضى الخطاب والتكليف

إلى أن يقول:

جعلتُ في كُتْبِ العلوم أُنسي ... وعن سوى العلم صرفتُ نفسي
فالعلمُ أولى ما اقتَضى به الزمنْ ... وكُتْبُهُ هي الجليس المُؤْتَمَنْ
والموردُ المستعذَبُ الْفُراتُ ... ومن أجَلِّهَا «آلموافقاتُ»
لشيخنا العلامة المراقب ... ذاك أبو إسحاق نجلُ الشاطبي
فهو كتابٌ حَسَنُ المقاصد ... ما بعده من غاية لقاصد[56]

وذكر هذا الناظم ـ الذي لم يذكر اسمه ـ على أنه فرغ من نظم الكتاب سنة 820 هـ بقرية قرب غرناطة تدعى «وادي آش».

ويقول محمد محمود الشنقيطي الذي اطلع على هذا النظم.

«حقُّ هذا الكتاب أن يستنسخ ويطبع في بلاد المسلمين لاحتياجهم إليه عموماً، خصوصاً المالكيين منهم، والحنفيين»[57].

---

(54) راجع نفح الطيب للمقري، ج 5، ص 21.
(55) توجد منه نسخة مخطوطة بالإسْكُوريال، رقم 1164.
(56) أشهر الكتب العربية بخزائن دولة إسبانيا، ورقة 21 وجهاً وظهراً.
(57) المرجع نفسه، ورقة 21 ظهراً.

وقد ظل الكتاب مغموراً بعد ذلك إلى هذه الأيام فكان محمد عبده ـ عند بعض الدارسين ـ أول من نبّه الناس إليه[58]. ويزعم هؤلاء أيضاً أنَّ الكتاب لم يكن قبل ذلك مطبوعاً ولا معروفاً، وإنما توجد منه بعض المخطوطات المطمورة في المكتبات الخاصة[59].

وقد نبّهنا إلى أنَّ هذا القول ليس بصحيح، وأنَّ الكتاب عرف من قبل العلماء التونسيين، وأنهم هم الذين أحيوه بالدرس، وطبعوه منذ سنة 1884 م كما قدمنا[60].

ويبدو أن محمد عبده قد عرف الكتاب عن طريق علماء تونس، والذي يرجح هذا الظن أنه زار تونس مرتين: كانت زيارته الأولى لها سنة 1884 م وهي السنة التي ظهر فيها كتاب الموافقات مطبوعاً كما أشرنا إلى ذلك(*).

ومهما يكن من أمر فإن هذا الكتاب لم يجد العناية التي يستحقها إلا من علماء هذا العصر، وكان أكثرهم اهتماماً به بعد الشيخ محمد عبده، تلميذُه محمد رشيد رضا، والشيخ عبد الله دراز.

وذهب رشيد رضا إلى أن الشاطبي يُعَدُّ، بكتاب الموافقات، نظيراً لابن خلدون في المقدمة(**).

فكلاهما ابتدع من التأليف ما لم يُسْبَقْ إليه، كما أنهما انتهيا إلى وضع واحد هو أن الأمة الإسلامية التي ابتدع لها هذان العبقريان كتابيهما، أو علميهما الجديدين، لم تقبل على إبداعهما العجيب، ولم تنتفع به[61].

---

(58) دراز، مقدمة الموافقات، ج 1، ص 12.

(59) مناظرات في أصول الشريعة، ص 513.

(60) انظر ما سبق، ص 118.

(*) التقى محمد عبده في زيارته الأولى لتونس بالشيخ سالم بوحاجب، وحضر دروساً بجامع الزيتونة، وكانت زيارته الثانية سنة 1903 م.

(**) انظر مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 4.

(61) نفس المكان.

والواقع أنه بالرغم من ظهور مؤلفات تعالج موضوع مقاصد الشريعة الإسلامية مثل مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ومقاصد الشريعة لعلال الفاسي وفلسفة التشريع الإسلامي لصبحي المحمصاني، فإن كتاب الموافقات يظل المنبع الأصلي الذي نهلت منه هذه المؤلفات، والذي لا يمكن الاستغناء عنه[62]، خاصة فيما يتعلق منه بالكليات والأصول العامة للشريعة ومقاصدها[63].

ويتمنى بعض الدارسين أنْ «لو آتخذ (كتاب الموافقات) منارا للمسلمين، بتقريره بين العلماء، وإذاعته بين الخاصة، لتكون منه مَذَبَّة تطرد أولئك الأدعياء المتطفلين على موائد الشريعة المطهرة»[64].

ويقول آخر من المعجبين بهذا الأثر النفيس:

«وأشهر ما تركه الشاطبي كتاب الموافقات في أصول الشريعة، والكتاب غزير العبارة، واسع الحجة، وهو من دون شك من أنفس ما كُتب في علم الأصول، وفي التشريع الإسلامي، وذلك بشهادة الأستاذ الشيخ محمد عبده نفسه، والشيخ محمد الخضري. وفي الموافقات تحقيق دقيق في مقاصد الشريعة والمصالح التي بنيت عليها. وقد نجح الشاطبي في تحليل ذلك وإيضاحه كله ببيان وإسهاب»[65].

ولقد أوردت هذه التقاريظ للمعاصرين بنصوصها لأكشف إلى أي مدى شُغف الناس بكتاب الموافقات هذه الأيام. ولعل مؤلف الكتاب نفسه قد سبقهم إلى الإعجاب بكتابه، والتنويه به والإشادة بما بذل فيه من جهد. فهو

---

(62) مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية، ص 512.

(63) فلسفة التشريع في الإسلام، ص 193.

(64) دراز: مقدمة الموافقات، ج 1، ص 9.

(65) النظرية العامة في الموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 51.

يقول عن نفسه وعن كتابه ما يأتي:

«فأورد من أحاديثه الصحاح الحسان. وفوائده الغريبة البرهان. وبدائعه الباهرة للأذهان. ما يعجز عن تفصيل بعض أسراره العقل، ويقصر عن بث معشاره اللسان. إيراداً يميز المشهور من الشاذ. ويحقق مراتب العوام والخواص والجماهير الأفذاذ. ويوفي حق المقلد والمجتهد والسالك والمربي والتلميذ والأستاذ. على مقاديرهم في الغباوة والذكاء والتواني والاجتهاد والقصور والنفاذ. وينزل كلاً منهم منزلته حيث حل. ويبصره في مقامه الخاص به بما دق وجل. ويحمله فيه على الوسط الذي هو مجال العدل والاعتدال. ويأخذ بالمختلفين على طريق مستقيم بين الاستصعاد والاستنزال. ليخرجوا من انحرافيْ التشدد والانحلال. وطرفيْ التناقض والمحال»[66].

فهو يريد أن يقول: إن كتابه هذا قد اتخذ سبيلاً وسطاً، لا إفراط فيه ولا تفريط، وإنما هو الاعتدال الذي اتسم به الإسلام، والذي ينأى بأهله عن الشدة والعسر، والانحلال والتميّع إلى السماحة واليسر. ثم هو إلى ذلك مُشْبِعٌ نَهَمَ العقول إلى المعرفة، وواجدٌ كلُّ طالبٍ طَلبَتَهُ على قدر مستواه الذهني، وطاقته العقلية، وجهده في الطلب، وأنه قد وضعه على طريقةٍ مُثْلَى، فهو مع سهولته ويسره عسير المنال لا تستطيع العقول النافذة أن تكشف عن كل ما فيه، ولا الألسنة الفصيحة أن تترجم عن أقل ما حواه.

وفي مكان آخر من كتابه هذا لا يفتأ ينوه بالبناء المتماسك الذي يذكر أنه وضعه عليه، وأن محاولةَ تغييرِ جزءٍ قليل من هذا البناء يُفسده كلَّه. وليس البناء الذي أقام عليه كتابه إلا هذه الكليات العامة للمقاصد الشرعية والتي يذكر أنه تمكّن منها بعد طول النظر والاستقصاء والدرس، فأحاط بها، وسبكها سبكاً محكماً لا يقبل الانخرام، بحيث إذا انخرم كلي منها فقد انخرم النظام كله، وبهذا الصدد يقول:

---

(66) الموافقات، ج1، ص 23.

«وإذا نظرت بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبيّن به من قرب بيانُ القواعد الشرعية الكلية التي إذا انخرم منها كلي واحد، انخرم نظام الشريعة»[67].

والحقيقة أن كتاب الموافقات ـ وإن كان قد خلّص أصولَ الفقه من الجدل اللفظي، ووجه النظر إلى المعاني والمقاصد ـ إلا أنه حافل بالاستطرادات التي تشتت وحدة الموضوع. ثم إن مؤلفه سلك فيه المنهج القديم في طرح القضايا، فتراه يذكر القاعدة أو الأصل في بضع أسطر ثم يأخذ في فرض الاعتراضات والردود عليها مما أضفى على الكتاب روح الجدل الممل، كما أنه أَكْثَرَ من التفريع، والتجزئة للمسائل مما جعل عمله يتخذ طابعاً تعليمياً لا يتيح للعقل أن يفكر وإنما يتيح للذاكرة أن تَنْقُلَ فَتُتْخَمَ.

هذا مجمل القول في كتاب الموافقات، فلْنمرَّ الآن إلى صنوه كتاب الاعتصام، لنتبين جوانبه وأهميته.

ثانياً ـ كتاب الاعتصام:

إن تسمية هذا الكتاب بكتاب الاعتصام إشارة إلى ارتباط موضوعه بالنظرية الإصلاحية التي ظهر بها مؤلفه في القرن الثامن للهجرة، والتي كانت الباعث على هذا التأليف. فقد رأى أنّ البدع هي التي فرّقت المسلمين وجعلت دينهم شيعاً فتركوا ما آتاهم الله وراء ظهورهم، ودانوا بما صنعت أهواؤهم. وإذنْ فكتاب الاعتصام دعوة إصلاحية قِوَامُهَا الرجوع بأمة الإسلام إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وترك ما سواهما. وما سواهما إلا ابتداع مصدره الهوى[68].

ويبدو أنه ألّف كتابه هذا بعد كتاب الموافقات إذْ كثيراً ما يشير في

(67) الموافقات، ج 3، ص 407.
(68) أعلام الفكر الإسلامي، ص 76.

الرجوع إلى مزيد الاطلاع على بعض المسائل إلى كتاب الموافقات، ويذكر أنه بسط فيها القول هناك[69].

وكتاب الاعتصام كان آخِرَ الأعمال العلمية للشاطبي، ولم تمكنه الأيام من إتمامه، فصنّف منه جزأين فقط[70] تضمنا عشرة أبواب، جعل الباب الأول منها لتعريف البدع وبيان معانيها، والثاني خصصه لذمّها وتوضيح آثارها السيئة في الناس، وجعل الباب الثالث مكمّلاً له. وبين في الباب الرابع طرق استدلال المبتدعة على ما زعموه من صحة بدعهم. أما الباب الخامس فخصصه لبيان الفرق بين البدع الحقيقية، والبدع الإضافية. وفصّل في الباب السادس أحكام البدع. وفي الباب السّابع تكلّم عن البدع من حيث سريانها في قسميْ الشريعة من عبادات، ومعاملات، وحدد في الباب الثامن الفرق بين البدع والاجتهاد الذي أصله المصالح المرسلة أو الاستحسان.

ثم بين في الباب التاسع الأسباب التي تجعل أهل البدع خارجين عن صف الأمة. وفي الباب العاشر والأخير أوضح سبيل السنة القويم الذي خرج عنه أهل البدع والأهواء بما ابتدعوا في دينهم من ضلال. وقد وزع هذه الأبواب العشرة بين جزأي الكتاب توزيعاً متوازناً فاشتمل كل جزء منهما على خمسة أبواب، وكان يعرض البدع فيكشف عن طبيعتها وأصلها، مزيلاً بذلك الوهم الذي تورط فيه عز الدين بن عبد السلام في كتاب القواعد[71] وتبعه فيه تلميذه شهاب الدين القرافي في كتاب الفروق[72] من أنّ البدع منها ما هو حسن ناتج عن اجتهاد. فقد ذهب الشاطبي أن البدع لا تكون إلا مذمومة[73]

---

(69) انظر مثلاً الجزء الثاني من كتاب الاعتصام، ص 236.

(70) مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 4، وانظر أيضاً برنامج المجاري، مقدمة المحقق، ص 48.

(71) انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب، ص 204.

(72) انظر الجزء الثاني من كتاب الفروق، في مواضع مختلفة.

(73) أعلام الفكر الإسلامي، ص 77.

وأنّ ما توهمه ابن عبد السلام والقرافي من أنه بدعة حسنة، ليس من البدعة في شيء، وإنما هو اجتهاد جارٍ على الأصول الشرعية من استحسان أو مصالح مرسلة، بينما البدعة هي ما خرج عن أصول الشريعة، ولم يكن لها أصل إلا هوى مبتدعها[74]، وعلى ذلك فإنّ البدعة لا تكون حسنة إطلاقاً، ولا تكون إلا من خارج الدين[75].

إن كتاب الاعتصام يُمثّل الدعوة الإصلاحية التي قامت على السلفية، والتي ظهرت في المشرق على يد ابن تيمية، وظهرت في المغرب على يد الشاطبي، والتي تنحصر في إصلاح الأمة الإسلامية على أساس العمل بالكتاب والسنة كما كان عليه الوضع في صدر الإسلام على عهد رسول الله ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين من بعده[76].

لم يترك الشاطبي في كتاب الاعتصام مذهباً من مذاهب المبتدعة إلا تناوله بالتحليل والنقد، وكشف ما في بنائه من وهن[77].

إن سخطه كان ينصب على المذاهب والفرق التي مرقت عن السنة، فتناول بالتجريح والتشنيع كلاًّ من الخوارج، والشيعة، والمعتزلة، والباطنية، والظاهرية، والمتصوفة على غير طريقة السلف السّنّي في التصوف[78]. وكان مقياس نقده دائماً عصر النبي ﷺ وأصحابه، إذْ هو العصر الذي تجسّدت فيه قِيَمُ الإسلام على صعيد الواقع.

والحقيقة أن كتاب الاعتصام يعكس حياة المجتمعات الإسلامية زمن الشاطبي، وهي حياة ابتعدت عن الإسلام الحق، وشاعت فيها البدع شيوعاً باتت معه هي الدين، كما عم الفساد والانحراف معظم الأحوال الاجتماعية

---

(74) راجع كتاب الاعتصام، ج 2، ص 111 وما بعدها.
(75) أعلام الفكر الإسلامي، نفس المكان.
(76) راجع كتاب الاعتصام، ج 1، ص 18 وما بعدها.
(77) محمد الفاضل بن عاشور: أعلام الفكر الإسلامي. ص 77.
(78) نفس المكان.

والسياسية، والخلقية[79].

والحقيقة أن الشاطبي لم يكن ـ في خصوص البدع ـ أولَ من حاربها ورام تخليص الدين منها، وإنما سبقه إلى ذلك طائفة من العلماء كان أولهم محمد بن وضاح القرطبي (ت 286 هـ) الذي صنف كتاباً في الكشف عن البدع ومقاومتها، سماه «البدع والنهي عنها»[80]، ويليه أبو بكر الطرطوشي (ت 520 هـ) الذي سمَّى كتابه «الحوادث والبدع»[81]، وهما أندلسيان. ويبدو أن الشاطبي لم يقنع بما كتب هذان العالمان، ولا بما كتب غيرهما في البدع، ويحدثنا هو نفسه عن ذلك وعن المآخذ التي يأخذها عليهما وعلى غيرهما من الذين سبقوه فيقول:

«وأرجو أن يكون كَتْبُ هذا الكتاب الذي وضعت يدي فيه من هذا القبيل، لأني رأيت باب البدع في كلام العلماء مغفَلاً جِدًّا إلا من النقل الجليّ، كما نقل ابن وضاح، أو يُؤْتَى بأطراف من الكلام لا يشفي الغليل بالتفقه فيه كما ينبغي. ولم أجد ـ على شدة بحثي عنه ـ إلا ما وضع فيه أبو بكر الطرطوشي، وهو يسيرٌ في جنب ما يُحْتَاجُ إليه فيه. وإلا ما وضع الناس في الفرق الثنتين والسبعين[82] وهو فصل من فصول الباب، وجزء من أجزائه.

---

(79) الصعيدي: المجددون في الإسلام، ص 309.

(80) ابن وضاح القرطبي، محدث فقيه، ارتحل إلى المشرق وأخذ عن كثير من العلماء منهم يحيى بن معين، وعاد إلى الأندلس فدرس بها الحديث وله تآليف عديدة منها: مكنون السر ومستخرج العلم، في فروع الفقه المالكي، انظر الأعلام للزركلي، ج 7، ص 358.

(81) أبو بكر الطرطوشي، فقيه وأصولي ومحدث، نشأ بطرطوشة بالأندلس، ورحل إلى المشرق فدخل بغداد والبصرة، وسكن الشام، ثم نزل بيت المقدس، وتوفي بالاسكندرية. من تآليفه شرح على رسالة أبي زيد القيرواني، ومختصر تفسير الثعالبي، وغيرها. انظر الصلة لابن بشكوال، ص 517، 518.

(82) يشير إلى الحديث الوارد في افتراق المسلمين إلى فرق، وهو قوله ﷺ: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. قالوا: من يا رسول الله؟ قال: مَنْ كان على ما أنا عليه وأصحابي»، أخرجه الترمذي وأبو داود.

فأخذت نفسي بالعناء فيه، عسى أن ينتفع به واضعه، وقارئه، وناشره، وكاتبه، والمنتفع به، وجميع المسلمين»[83].

والحق أن كتاب الاعتصام ليس موجهاً إلى مقاومة البدع فحسب، وإنما هو دعوة إلى إصلاح شامل يتناول الحياة السياسية، والاجتماعية، والدينية كما سبق أن ذكرنا[84].

وما يزال من الكتب المعتمدة للحركة السلفية، يحمل دعوتها إلى إصلاح أمة مزقتها المذاهب، وعبث بها طغيان الحكام وصراعهم الذي لا ينتهي على السلطة. ولعل هذا ما جعل محمد رشيد رضا، أحد دعاة السلفية، يعنى بهذا الكتاب عناية فائقة. فهو الذي أخرجه إلى الناس حين بادر بطبعه سنة 1332 هـ/ 1913 م وقدَّم له بمقدمة عرف فيها بأهميته، ولفت أنظار العلماء إليه، ونبَّه إلى أنه كتاب دعوة إلى النهوض والإصلاح[85] ومما يقول في هذا الصدد:

«لولا أنّ هذا الكتاب أُلّف في عصر ضَعْفِ العلم والدين في المسلمين لكان مبدأ نهضة جديدة»[86].

ويظهر من أسلوب الكتاب الذي يكثر فيه التكرار والاضطراب صحةُ الرواية التي تذهب إلى أن الشاطبي تركه مسودة غير تامة فقد أعجلته الوفاة عن إتمامه وتهذيبه[87].

وإذا كنا قد بينا أن حركته التجديدية قامت على المقاصد فلْننتقلْ لبحث عمله في هذا المجال، وذلك ما سيكون موضوع القسم الثاني من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى.

---

(83) كتاب الاعتصام، ج 2، ص 117، 118.

(84) رشيد رضا: مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 6.

(85) سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص 1091.

(86)مقدمة كتاب الاعتصام، ج 1، ص 4.

(87) انظر ما سبق، ص 115.